الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

تحت الأضواء | «انتحال» صفة ناظر للسطو على أملاك الزاوية الحراقية

تحليل إخباري | كيف تحول المغرب إلى مملكة «كرة القدم»

سري

عكس ما تم تداوله حول حالته الصحية (..)، تقول المصادر أن «الأمور كلها تمام»؛ فمن الضغط الدبلوماسي حول قضية الصحراء، إلى الإشراف على تنظيم كأس العالم 2030، يواصل «السي فؤاد» السهر على حسن سير معظم الشؤون، ويستند «الصديق المقرب» على شبكة قوية من المقربين المنتشرين في أربع قارات، وينشطون في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والإعلام، وفي تنظيم الفعاليات الرياضية (..).

الزمن بين عامين والوتيرة بسرعتين

لا أحد يجادل في كون السنة الراحلة 2025، كانت سنة الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، عبر انتصار دبلوماسي كبير داخل مجلس الأمن، كما لا يجادل أحد في «عيد الوحدة»، الذي حجز مكانه إلى جانب «عيد الاستقلال».. لكن مغرب السرعتين لم يكن ليمضي دون أن يسجل في دفتر هذه السنة، كوارث وفواجع، من فيضانات وانهيارات وفضائح فساد مهول ينخر الدولة، وتضارب مصالح كبير داخل وخارج الحكومة، بل إن الشعب نفسه بات يسير بسرعتين متناقضتين، ينغمس تارة في احتجاجات جيله الجديد (..)، ويرقص تارة أخرى من أجل الإشعاع الرياضي والدبلوماسي، في انتظار حل جذري لمعضلة الصحة والتعليم والبطالة..

تفاصيل أخرى داخل العدد

ملف الأسبوع | هل تغير حملة الداخلية على المنتخبين خريطة الانتخابات ؟ | نقاش | السكن غير اللائق.. الآفة التي هزمت كل الحكومات

كواليس الأخبار

بين السطور

● بقلم: الطيب العلوي

الزمن بين عامين والوتيرة بسرعتين

لم يعد خافيا على أحد أن المغرب يسير في بعض المناطق بسرعتين متناقضتين، وهو ما اقتضى تنبيها ملكيا قبل وقت في إحدى الخطابات(...)؛ فقد تجد في نفس المدينة أكبر ملعب لكرة القدم في العالم، بقدرة خارقة على امتصاص مياه الأمطار، وغير بعيد عنه، أحياء تعاني كلها مع قنوات لتصريف المياه مورثة منذ القرن الماضي وزمّارته(...)، وبنية تحتية متهالكة، ودور آيلة للسقوط في أي لحظة..

المجتمع كذلك يسير بسرعتين؛ فشتّان بين أولاد الشعب الذين يشكلون الخزان الحقيقي لجمهور كرة القدم، وهذا النوع الجديد من الجمهور الذي يحجز المقاعد بملايين السنتيمات دون عناء.. ولا مكان للحديث عن «الإلتراس»، بسبب الجدل القانوني(...)، ولكن أبناء الأغنياء باتوا اليوم يشكلون الجزء الكبير من نسيج النوادي الرياضية لكرة القدم، وتحول الجمهور بقدرة قادر إلى جمهور من الأغنياء، الذين يحرمون البسطاء من حقهم في مشاهدة المباريات القارية والتظاهرات العالمية.. فتحولت كرة القدم إلى مساحة لظهور جمهور شبيه بجمهور المهرجانات السينمائية الضخمة أو جمهور «لعبة التنس» الفاخرة.

قد يقول قائل إنها مسألة عقليات، ولكن الأكثر عيبا هو عقلية المسؤولين الذين تواطؤوا في عدة مدن ليتسببوا في انهيار عمارات فوق رؤوس ساكنيها، بل إن الوادي جرف العشرات من المواطنين من أسفي نحو البحر، دون حسيب ولا رقيب، وكأن لا شيء حدث(...).

بهذا سترحل سنة 2025 وهي تحمل على أكتافها محفظة كبيرة من التناقض بين ما حققه المغرب على المستوى الدبلوماسي لصالح القضية الوطنية، التي أوشكت على الانتهاء بعد اعتراف العالم بالحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، في انتظار التحاق أو حل جبهة البوليساريو(...)، وكذلك على مستوى المنشآت الرياضية العملاقة، ورهان مغرب 2030.. مقابل محفظة أخرى من البؤس المجتمعي بفيضاناته وفساده السياسي والحكومي.

فرغم حملات التطهير.. إلاّ أن نفس الوجوه لا زالت جاثمة على جسم المسؤوليات الإدارية الكبرى، ومنها الجاثمة فوق جسد الأحزاب، ولم تتأثر بكل الاحتجاجات بما فيها آخر احتجاجات لـ«جيل زد».. والجميع ينتظر أن يجرف الزمن أولئك المسؤولين الفاسدين والحيتان الكبيرة، الذين ينشطون في البر والبحر، ويمتد نشاطهم إلى داخل الحكومة نفسها.. ألم يفضح البرلمانيون تضارب مصالح بالملايير داخل حكومة أخنوش، بل إن رئيس الحكومة نفسه متهم بتضارب المصالح، وكل شيء أصبح «على عينك أ بنعدّي».. ؟

مرت سنة 2025 بمحاسنها ومساوئها، لكن العبرة مطلوبة، والاهتمام بأولاد الشعب مطلوب أكثر، ذلك أن الجمهور لا يصنع السياسة(...)، ولم يسبق لأي جمهور في العالم أن ساهم في التغيير الجدي المطلوب للوصول إلى التنمية الشاملة، وهو ما سنفهمه الآن بعد استيلاء أبناء الأغنياء، مالكي آخر الآيفونات، وحاملي ساعات الرولكس، المتحدثين بالإنجليزية في الملاعب، التي أصبح السيكيرتي يأمر فيها كل واقف بالجلوس(...)، (استيلاء أبناء الأغنياء) على عالم كرة القدم التي تربت في أحضان البساطة الشعبية وانتهى بها المطاف بين أيدي الأنظمة العالمية بنيّة إشغال الرأي العام، كونها مثل باقي الألعاب.. بفارق أن أبطالها بدون شك هم أكثر شعبية من النواب.

هل تتجه الداخلية نحو سحب «الكريمات» بعد الاعتراف بالتطبيقات الذكية ؟

الرباط. الأسبوع

لفتيت

كشف وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، عن تسجيل ما يناهز 5000 مخالفة في حق سائقي سيارات الأجرة خلال سنة 2025، مع السحب المؤقت أو النهائي لأزيد من 1500 رخصة ثقة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى ضبط القطاع وتحسين جودة خدماته.

وقال الوزير أن العدد الإجمالي لأسطول سيارات الأجرة يبلغ ما يناهز 77 ألفا و200 مركبة، منها 44 ألفا و650 سيارة أجرة من الصنف الأول (الصنف الكبير)، و32 ألفا و550 سيارة أجرة من الصنف الثاني (الصنف الصغير)، التي تشتغل حصريا داخل المدن، موضحا أن القطاع يشتغل فيه ما يناهز 180 ألف سائق سيارة أجرة، مما يبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لـ«الطاكسيات»، معتبرا أن من مصلحة جميع الأطراف أن يكون قطاع سيارات الأجرة منظما ومقننا في مختلف المناطق.

كما كشف لفتيت أن الوزارة أطلقت دراسة استراتيجية معمقة تروم رصد وتشخيص مكامن الخلل في قطاع النقل بواسطة سيارات الأجرة، وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتجاوزها وبتطوير وتنظيم القطاع، قائلا أن الخارطة ترتكز على تحيين القرارات التنظيمية المحددة لمساطر تدبير طلبات التراخيص المرتبطة بنشاطات سيارات الأجرة ولمواصفات المركبات.

وتبقى المأذونيات من أكبر العوائق والمشاكل التي تعيق تطور قطاع سيارات الأجرة بالمغرب، بحيث أن هذا النظام المستمر منذ 60 سنة، لا يسمح بتحسين القطاع واستقلاليته وتحقيق التنافسية، وتحويله إلى شركات لجلب الاستثمار وضمان حقوق السائقين.

بن كيران يهاجم «بقايا الاستعمار» ويعلن تصدر حزبه للانتخابات

الرباط. الأسبوع

أكد عبد الإله بن كيران استعداد حزبه لتصدر الانتخابات التشريعية المقبلة، لأن مواقف الحزب التي يعبر عنها تعكس قناعته الحقيقية دون محاباة أي جهة كيفما كانت.

وقال زعيم حزب العدالة والتنمية، في لقاء تواصلي مع بعض الهيئات المنتمية لـ«المصباح»، أن حزبه استعاد عافيته وقوته، وهو اليوم في صدارة المشهد السياسي، وأضاف أن نتائج انتخابات 2026 تبقى في علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، غير أن الواجب يقتضي الاستعداد وبذل الجهد من أجل نيل المرتبة الأولى، موضحا أن الأحزاب تنقسم إلى ثلاثة أصناف: صنف يحمل المبادئ ويدافع عنها، وصنف جاء بحثا عن الفرص، وصنف ثالث لا يستوعب هذه المعاني، معتبرا أن حزبه نابع من عمق التاريخ، ويدافع عن هوية جعلت المغاربة يعيشون معززين مكرمين وأحرارا في وطنهم.

بن كيران

وهاجم بن كيران ما سماهم «بقايا الاستعمار»، الذين يروجون لأفكار من بينها محاربة اللغة العربية لصالح الفرنسية والدارجة، داعيا إلى «اليقظة والتصدي للأخطار المحدقة بنا مستقبلا».

«الفراقشية» يحرمون المغاربة من السردين

الرباط. الأسبوع

وجه مستشارون برلمانيون العديد من الأسئلة والانتقادات القوية إلى كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري، زكية الدريوش، حول مدى استفادة المواطنين من الثروة السمكية في ظل تفشي المضاربة والاحتكار في الأسواق.

وكشف مستشارو المعارضة عن مجموعة من الاختلالات التي يعرفها قطاع الصيد البحري في ما يتعلق بالتوزيع وتسويق الثروة السمكية على عموم المغاربة، مؤكدين أن قطاع الصيد لا يساهم سوى بـ 1 % من الناتج الداخلي الاجتماعي ويوفر 160 ألف منصب شغل فقط.

الدريوش

وانتقد المستشارون ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق الوطنية والتي تفوق القدرة الشرائية للمواطنين، بالتزامن مع ارتفاع اللحوم الحمراء والبيضاء أيضا، مما يصعب على المواطن البسيط الوصول إلى «القفة»، وطالبوا كاتبة الدولة بتبديل السياسة المعتمدة في قطاع الصيد، والتي تعتمد على التصدير، وتستحوذ على حوالي 80 % من الإنتاج الوطني.

وزيرة التضامن تصرف 200 مليون على حفل متواضع

الرباط. الأسبوع

حولت نعيمة بن يحيى، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، حفل جائزة «تميز المرأة المغربية»، إلى تجمع حزبي لحزب الاستقلال، في ظل الحضور المكثف لقياداته ومنتخبيه.

وأثارت ميزانية الحفل الكثير من الجدل بعد تخصيص مبلغ 236 مليون سنتيم لتنظيمه، ما اعتبره العديد من الفاعلين كبيرا لتأطير حفل متواضع خاص بتتويج فئة قليلة من الوجوه النسائية الجمعوية، في الوقت التي تعاني فيه النوادي النسوية والجمعيات النسائية من قلة الدعم، وتعرف العديد من المدن مظاهر الهشاشة والفقر والتسول في شوارعها.

وأسندت الوزارة صفقة تنظيم هذا الحفل لشركة محظوظة بالعاصمة الرباط، عبر مسطرة عروض، لكن صرف هذا المبلغ على حفل صغير في هذه الظرفية، يطرح العديد من التساؤلات، حيث كان من الممكن تنظيم الحفل في مسرح محمد الخامس أو قاعة علال الفاسي بأكدال بشكل مجاني، عوض صرف الملايين على التنظيم واللوجستيك لأهداف انتخابية.

بن يحيى

CAF | TotalEnergies
AFRICA CUP OF NATIONS
MOROCCO 25

ONCF
OUVRIR LA VOIE

SPONSOR OFFICIEL

Ouvrons la voie à la passion !

oncf-voyages.ma

كواليس الأخبار

هل يستغل أخنوش دعم اليتامى في حملة انتخابية سابقة لأوانها ؟

الرباط. الأسبوع

بعد مصادقة الحكومة على مرسوم خاص بتقديم الإعانة المالية للأطفال اليتامى، والمهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، عبر الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، يبدو أن رئيس الحكومة أخنوش فطن لورقة إنسانية انتخابية جديدة، أو لطريقة جديدة لضخ الأموال في مؤسسة عمومية.

وقد قامت الوكالة المكلفة بالدعم الاجتماعي، بإنشاء منصة رقمية للبت في طلبات الاستفادة من مبلغ 500 درهم على أن يتم إيداعها في حساب يفتح باسم الطفل لدى صندوق الإيداع والتدبير، طبقا للنصوص التشريعية المتعلقة بتدبير أموال القاصرين، بحيث لا يمكن التصرف في هذه المبالغ قبل بلوغ المستفيد سن الرشد القانونية، حيث يحق له حينها المطالبة بكامل الرصيد المتراكم.

فقد خلقت خطوة أخنوش جدلا كبيرا لدى الأوساط السياسية بسبب التوقيت في صرف هذا الدعم وأهدافه السياسية، خاصة مع حلول السنة الانتخابية الجديدة، ورغبته في الوصول إلى ولاية ثانية، من خلال تلميع صورته واستغلال الجانب الديني في العملية، للتغطية على الانتقادات التي تعرض لها بسبب عدم زيارته لضحايا مدينة أسفي.

والغريب أن الدعم الذي تحدثت عنه الحكومة لفائدة اليتامى، لن يكون متاحا لهم للاستفادة منه، بسبب وضعه في حساب باسم الأطفال لدى صندوق الإيداع والتدبير، بحيث قد يتم الاحتفاظ بالمبلغ لعدة سنوات إلى غاية وصول الطفل لسن الرشد حتى يمكنه سحبه.

ويرى البعض أن خطوة أخنوش المتناقض تأتي بعد سنوات على رفضه صرف الدعم الاجتماعي لفائدة الأيتام والأرامل، خلال فترة استوزاره في حكومة بن كيران، حيث رفض صرف أي دعم اجتماعي للفئات الفقيرة آنذاك، مما يطرح سؤالا عريضا حول سبب «الحنان» الذي نزل على قلب رئيس الحكومة الذي يواصل إحراق جيوب المغاربة بأسعار المحروقات ؟

تعتيم حكومي على عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية

الرباط. الأسبوع

كشف العديد من النشطاء أن هناك تعتيما إعلاميا حكوميا على عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، التي تقترب من نهايتها (مع نهاية شهر دجنبر).

وحسب العديد من النشطاء، فإن هناك إخفاء متعمدا للموقع الإلكتروني للتسجيل في اللوائح الانتخابية، غير معروف لدى عامة المغاربة، والذي لم يتم الترويج له في القنوات التلفزية الرسمية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي والوصلات الإشهارية ووسائل الإعلام واللوحات الإشهارية في الشوارع.

وحسب العديد من النشطاء، فإن حوالي عشرة ملايين مغربية ومغربي غير مسجلين في اللوائح الانتخابية، لم تتم تعبئتهم من أجل تشجيعهم على الانخراط في عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، قصد المشاركة في عملية التصويت خلال الانتخابات التشريعية المقبلة، واعتبروا أن الحكومة تقوم بمناورة وتمرير عملية التسجيل بدون حملة أو ضجيج إعلامي، من أجل تقليل عدد المسجلين في اللوائح، مستغلة انشغال المغاربة بتظاهرة كأس إفريقيا للأمم، وذلك خشية انخراط فئات كبيرة من الشباب في العملية.

أصدقاء النعم ميارة يهاجمون وزارة العدل

الرباط. الأسبوع

رغم التحالف الحكومي.. صعّد المكتب الوطني للعدول بالمغرب، التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لهجته تجاه وزارة العدل متهما إياها بـ«الالتفاف الصريح على التزامات سابقة»، محملين الوزير عبد اللطيف وهبي مسؤولية ما وصفه بـ«نسف التوافقات» المرتبطة بمشروع القانون رقم 16.22 المنظم لمهنة العدول، خاصة ما يتعلق بآلية الإيداع.

واعتبر نفس المصدر، أن الصيغة التي دافعت عنها الوزارة تمثل «انحيازا واضحا» لفائدة الموثقين العصريين، وتراجعا عن محاضر رسمية موقعة مع هيئة العدول، بما يهدد - وفق البلاغ - الأمن التعاقدي، ويضرب مبدأ المساواة بين مهن التوثيق، محذرا من أن تمرير المشروع بصيغته الحالية سيُدخل منظومة التوثيق العدلي في نفق من الاحتقان ويقوض الثقة في مسار الإصلاح المعلن.

مكتب العدول لم يكتف بالنقد، بل لوح بخيارات نضالية تصعيدية، داعيا الحكومة والبرلمان إلى تحمل مسؤولياتهما وإيقاف ما وصفه بـ«الهندسة الصامتة لإعادة توزيع النفوذ داخل منظومة التوثيق»، وختم بلاغه بتأكيد على «استعداد العدول للدفاع عن مهنتهم بكل الوسائل المشروعة»، في رسالة تعكس احتدام السجال واقتراب الملف من اختبار سياسي ومؤسساتي حاسم.

ميارة

سكان الجبال في الجحيم والمسؤولون في النعيم

الرباط. الأسبوع

تعاني ساكنة الجبال من الظروف المناخية القاسية الحالية، بسبب البرد القارس والصقيع والثلوج، مع ارتفاع كبير لكلفة الحطب الذي يستعمل من أجل التدفئة.

وتعرف أسعار الحطب ارتفاعا كبيرا في الفترة الأخيرة بشكل يفوق القدرة الشرائية للأسر الفقيرة التي تقطن في الجبال، والتي لا تستطيع تحمل تكاليف المواد الغذائية وتقاسي مع لقمة العيش، ثم يأتي الشتاء ليفرض مصاريف التدفئة عليها في غياب الدعم من قبل الحكومة والسلطات، ويعد الحطب مادة أساسية يومية في المناطق الجبلية لتشغيل الأفران والطبخ، وللتدفئة.

وبهذا الخصوص، كشف إبراهيم أجنين، عضو المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، عن معاناة ساكنة المناطق الجبلية التي تتفاقم في ظل موجة البرد، وفي ظل غياب الوسائل والإمكانيات الكفيلة بحمايتهم من الظروف المناخية الصعبة، منتقدا التقصير الحكومي في مواجهة أثار موجات البرد والثلوج التي تحاصر آلاف الأسر كل فصل شتاء، وأضاف - خلال تدخله بمجلس النواب - أن عددا من المناطق تعيش أوضاعا إنسانية مقلقة بسبب تساقط الثلوج، حيث تضاعفت معاناة السكان ورافقتها احتجاجات ناتجة عن انقطاع المواد الغذائية والماء الصالح للشرب، وغياب التدفئة والتطبيب، إضافة إلى صعوبة الولوج بسبب انقطاع الطرق.

ودعا النائب إلى الانتباه للمناطق المحاصرة بالثلوج، التي تشهد احتجاجات في ظل ما وصفه بمنطق المحسوبية في الاستفادة من الوسائل المتوفرة على مستوى بعض الجماعات، مشيرا إلى استمرار معاناة المتضررين من زلزال الحوز، الذين ما يزال بعضهم يقطن خياما بلاستيكية في ظروف قاسية.

عطلة الكاتب العام لوزارة الصحة تثير الجدل

الرباط. الأسبوع

في ظل الاحتقان الذي يعيشه قطاع الصحة على جميع المستويات، من طرف الممرضين والأطر الصحية والنقابات، منح وزير الصحة أمين التهراوي، للكاتب العام للوزارة، عطلة استثنائية تزامنا مع رأس السنة.

ورغم الملفات العالقة المتعلقة بالموارد البشرية والأطر الصحية، ومطالب النقابات بتنزيل الاتفاقات المبرمة مع الكاتب العام، إلا أنه فضل الحصول على رخصة العطلة من أجل السفر، أما الأطر الصحية وموظفو القطاع، فعليهم الانتظار إلى حين عودته.

وحصل الكاتب العام على العطلة رغم المشاكل التي تعيشها المديريات الجهوية للصحة، والانتقادات الموجهة للوزارة وللمجموعات الصحية الترابية، والتي تمنع الأطر الصحية من الحق في الحركة الانتقالية، إلى جانب توقف مسار الملفات التي كانت تحت إشراف الكاتب العام.

التهراوي

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

التوفيق

ما هذا يا وزير الأوقاف ؟

«انتحال» صفة ناظر للسطو على أملاك الزاوية الحراقية

الرباط الأسبوع

يشتكي ورثة المرحوم سيدي عرفة بن إدريس الحراق، شيخ الزاوية الحراقية، من محاولات ومناورات أحد أبناء عمومة والدهم، لانتزاع منزل العائلة و«جنان الحراق»، الذي عمره أكثر من مائة سنة، تعود ملكيته الشرعية لوالدهم قبل الاستقلال، والذي قام ببنائه وتشييده من ماله الخاص، ولا علاقة له بأحباس الزاوية.

وحسب أحد الورثة، فإن أحد أبناء العمومة يسعى، رفقة بعض الأشخاص، إلى «السطو» على منزل العائلة العريق والعقار الذي مساحته أزيد من هكتار، والذي تتوفر على ملكيته الأصلية، عبر تزييف الوقائع ومحاولة اعتبار الأرض التي تقطن فيها العائلة، و15 أسرة، بأنها من أوقاف الزاوية الحراقية رغم أن العائلة تملك سند الملكية الأصلية والحجج، معتبرا محاولة إقحام قبور العمال والمستخدمين القديمة البعيدة عن منزل العائلة بـ 35 مترا، مناورة وتزييفا للحقائق، خاصة وأن أصحاب القبور لا تربطهم علاقة بالشرفاء الحراقيين ولا بالزاوية، وكانوا فقط مستخدمين وتركوا أبناءهم يقطنون في نفس الأرض.

وأضاف نفس المصدر، أن المعني بالأمر المشتكى به أمام القضاء بـ«انتحال صفة ناظر الزاوية»، اتفق مع ناظر وزارة الأوقاف الحالي، وفق خطة مدروسة، من أجل السطو على عقار العائلة والورثة، بعدما وقع معه على التزام للقيام بمعاوضة، أي أخذ تعويض مالي لمنح عقار عائلته مقابل أن تؤدي نظارة الأوقاف عنه مصاريف التحفيظ في المحافظة العقارية، والمقدرة بحوالي 26 مليون سنتيم، على أن يردها له عبر أقساط، مضيفا أن هناك تواطؤا واضحا بين الناظر الحالي عكس الناظر السابق (المسمى السعدي)، الذي لم يعترف به كممثل وناظر عن الزاوية الحراقية، معتبرا أن هدفه هو تفويت عقار العائلة (جنان الحراق) إلى أصحاب العقار مثل ما فعل في عقار «غنيوات» (مساحته عشر هكتارات)، الذي باعه في ظروف غامضة بملايين الدراهم، وأقصى الورثة من حقوقهم، وترك فقط البنات لكي ينال النصيب الأكبر.

وحسب وثيقة الالتزام، فإن الصفقة المبرمة بين الشخص المذكور وناظر الأوقاف بتطوان، والتي ربما ليست في علم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، يطلب فيها تسديد المصاريف المالية المتعلقة بعملية تحفيظ عقار «جنان الحراق» الذي يعود لورثة الشيخ إدريس الحراق وأبناء الشيخ عرفة، على أن يسدد قيمة القرض للنظارة التي تحولت إلى «وكالة بنكية» لمنح القروض عبر أقساط بمعدل عشرة آلاف درهم سنويا، لكن الهدف الحقيقي من الصفقة يظهر في آخر الالتزام، إذ يتعهد، بعد التمكن من تحفيظ الأرض، بالقيام بعملية معاوضة (تفويت الأرض) مقابل إسقاط الدين وأداء المبلغ المتبقي، مما يجعل هذه العملية تثير الشكوك، خاصة وأن قيمة العقار البالغ هكتار و700 متر، والتي تقدر بملايين الدراهم، تفوق بكثير قيمة القرض الذي يطلبه بمبلغ 26 مليون سنتيم.

وحسب مراسلة من ناظر الأوقاف محمد السعدي، بتطوان، بتاريخ 5 شتنبر 2023، فإن الشخص المذكور الذي يسعى إلى انتزاع الأرض ويدعي أنه «ناظر» للزاوية الحراقية، لا يتوفر على قرار وزاري من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لممارسة مهام ناظر على أحباس الزاوية الحراقية، بل يتوفر فقط على تزكية من بعض شرفاء الزاوية، والغريب أن «ناظرا» آخر تجاوز التسلسل الإداري، وقام بمساندته رغم عدم توفره على أي قرار وزاري يمنحه صفة ناظر للزاوية الحراقية.

وقد قام ناظر الأوقاف السابق، محمد الحداد، بتجاوز السلم الإداري عبر وزارة الأوقاف، والتدخل مباشرة في الملف الذي كان معروضا على محكمة النقض من خلال إرساله مذكرة ترافعية، مثل المحامي أو مثل مذكرة وزارية صادرة عن وزير الأوقاف، تأمر القضاة باعتمادها كمرجع أساسي في القضية، حيث قام في هذه المراسلة من نظارة الأوقاف بتطوان إلى رئيس محكمة النقض، بإدراج اسم الملك والتحدث باسم وزارة الأوقاف في مراسلته، وحسم فيها وضعية العقار، معتبرا نفسه طرفا في الملف، لأجل التأثير على قرار قضاة محكمة النقض، والتي تسببت في تبديل الحكمين الابتدائي والاستئنافي اللذين كانا في صالح ورثة الشيخ عرفة الحراق، بأن العقار يعود للعائلة، والتحدث باسم وزارة الأوقاف لترجيح كفة طرف على الآخر، رغم أنه ليس سوى موظف لدى وزارة الأوقاف التي لم تمنح الشخص الذي يؤازره قرارا رسميا وزاريا كناظر للزاوية وفق المساطر القانونية.

في هذا السياق، وجه مجموعة من الشرفاء الحراقيين رسالة إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق، في شهر أكتوبر 2025، للطعن في محاولة تعيين ابن عمومتهم البالغ 83 سنة من عمره، ناظرا لأحباس الزاوية الحراقية، والذي تقدم بطلب إلى الوزارة الوصية دون استشارة بقية الشرفاء الحراقيين، معتبرين أنه لا يستوفي الشروط القانونية للتعيين بعدما قام بتفويت بعض ممتلكات الأحباس (أرض غنيوات)، وهي ملك موقوف تابع لأحباس الزاوية، بصفقة غير قانونية ومخالفة لأحكام الشرع، والتي توجد موضوع متابعة لدى النيابة العامة، ملتمسين من وزير الأوقاف منعه من الحصول على صفة ناظر على أحباس الزاوية الحراقية، وفتح تحقيق في الأفعال المنسوبة إليه صونا للوقف، مرفقين شكايتهم بجواب ناظر الأوقاف بتطوان رقم 1562/23، ونسخة من إشهاد يحمل توقيع المعني بالأمر، يتعلق بتفويت عقار تابع للزاوية الحراقية، ونسخة من شهادة ضبطية.

وقد اعترض محامي عائلة الشيخ عرفة الحراق، في رسالة موجهة إلى محافظ المحافظة العقارية بتطوان، عن صفة المسمى «م.ح» كناظر للزاوية، معتمدا على جواب ناظر وزارة الأوقاف، والذي يؤكد أنه لا يتوفر على صفة ممثل الزاوية الحراقية، ملتمسا إيقاف إجراءات التعرض على مطلب التحفيظ إلى حين الانتهاء من الحسم في الملف المعروض على القضاء بخصوص تهمة انتحال صفة «ناظر الزاوية»، حيث سيتم عقد جلسة في هذا الموضوع يوم 19 يناير 2026.

ما خفي

لاحظ الكرويون الحقيقيون(..)، حضروا مقابلات المنتخب، توجها نحو قتل «شعبية كرة القدم» المرتبطة تاريخيا بالمواطنين البسطاء، وأولاد الشعب، حيث «تفاخر» الحاضرون بالساعات الثمينة، وماركات اللباس العالمي، وتذاكر وصل ثمنها إلى الملايين، كما لاحظوا بعض الإجراءات الدخيلة، مثل التعامل مع الجمهور الكروي كجمهور للمسرح أو السينما، وهو ما لا يتماشى مع «أعراف» كرة القدم، وبه وجب الإعلام(..).

انخرط مولاي إدريس، نجل شقيقة الملك، للا مريم وفؤاد الفيلالي، في مجال التنقيب عن المعدن الرمادي الفضي، إلى جانب رجل أعمال إيطالي متخصص في الاستكشافات المعدنية، وقد انضمّ شاب إسرائيلي بريطاني ذو علاقات واسعة، إلى هذه المغامرة(...).

«هاجم» الصندوق السيادي الإماراتي، التابع لمنصور بن زايد آل نهيان، قضائيا، ممثلين عن إحدى المنصات الاستثمارية للصناعات الدوائية، ويدور هذا النزاع المالي أساسا حول رجل أعمال مغربي يعمل كوسيط وحامل للجنسية البريطانية(...).

يكثف مستشار مقرب من راشد الغنوشي، يتمتع بعلاقات واسعة في المغرب، زياراته إلى الرباط هذه الأيام، لتنبيه المسؤولين إلى وضع حزب النهضة الإسلامي التونسي، في بحث عن دعم ما..

«كم حاجة قضيناها بتركها».. وبعد تشكيله لأكبر مكتب سياسي في تاريخ الأحزاب الوطنية (وكأنه مجلس وطني)، تفادى الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي تخليد ذكرى وفاة بنبركة، كما تفادى الاحتفاء بذكرى تأسيس الحزب.. وكأن الرموز لا قيمة لها في التوجه الجديد(..).

نجح المدير العام لوكالة المغرب العربي، فؤاد عارف، في إقناع المسؤولين الكبار بمخطط عمله الاستراتيجي(..)، وهو ما أكده اجتماع المجلس الإداري الأخير الذي لم تغب عنه مناقشة «التحولات العميقة التي يعرفها مجال الإعلام»، وكان عارف قد دشن عمله، منذ تعيينه، بالقطع مع ممارسات «بائدة»، ومحاكاة تجارب عالمية لـ«التينك تانك»(..).

ملف الأسبوع

هل تغير حملة الداخلية على المنتخبين خريطة الانتخابات ؟

هناك عمل تقوم به وزارة الداخلية منذ سنة 2021، تزامنا مع تغييرات ملكية على مستوى الجسم القضائي، كان من نتائجه إلى الآن إدانة وسجن رؤساء عدة جماعات محلية.. وقد تساءل البعض عما إذا كان سيكون لهذه الحملة نتائج على المستقبل القريب والبعيد؟ وهل ستبقى المجالس المحلية تغري الباحثين عن الاغتناء السريع، أم أن المحاسبة والمراقبة والسجن سوف يجعل أصحاب الحال يغيرون وجهتهم ويبتعدون عن السياسة ويجعلونها تعود إلى سابق عهدها ؟

أعد الملف: سعد الحمري

البداية من سنة 2021

بدأت إرهاصات ما يحدث اليوم من محاسبة رؤساء الجماعات والبرلمانيين، انطلاقا من سنة 2021، قبل حكومة «تستاهل ما احسن»، خلال آخر سنة من عمر حكومة سعد الدين العثماني، وقد شهد المغرب ما بين شهري مارس وأبريل من تلك السنة، حركية كبيرة، حيث قام الملك محمد السادس بتعيينات جديدة همت سلك القضاء ومجلسي المحاسبة والمنافسة؛ فبخصوص الجسم القضائي، عين الملك محمد عبد النباوي رئيسا أول لمحكمة النقض، وبهذه الصفة، أصبح رئيسا منتدبا للسلطة القضائية بدلا من مصطفى فارس؛ يومها قالت مصادر إعلامية، تعليقا على هذا التغيير، أن ذلك جاء بفعل تفاقم الخلاف في صفوف القضاة، وتغول بعضهم في بعض الحالات، وأن الرئيس لم يكن له حضور كبير فيما يتعلق بالردع (المصدر: الأسبوع/ عدد 25 مارس 2021).

وشمل التغيير على مستوى الجسم القضائي، تعيين الحسن الداكي وكيلا عاما للملك لدى محكمة النقض، وبهذه الصفة أصبح رئيسا للنيابة العامة، وتم أيضا تعيين أحمد رحو رئيسا لمجلس المنافسة خلفا لإدريس الكراوي، وذلك بعد رفع تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من قبل الملك محمد السادس بإجراء التحريات اللازمة لتوضيح وضعية الارتباك الناجم عن القرارات المتضاربة لمجلس المنافسة بشأن مسألة وجود توافقات محتملة في قطاع المحروقات، الواردة في المذكرات المتباينة التي تم رفعها إلى الملك في 23 و28 يوليوز 2020.

كما جرى خلال شهر أبريل استقبال الملك محمد السادس لزينب العدوي، وتعيينها في منصب الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، خلفا لإدريس جطو، وذكر بيان الديوان الملكي أن العاهل المغربي زود الرئيسة الجديدة بتوجيهاته قصد الحرص على قيام هذه المؤسسة بمهامها الدستورية، لا سيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

يومها أكدت العديد من المصادر الإعلامية، أن هذه التعديلات الملكية التي همت قطاع العدالة في المغرب، توحي بإرهاصات توجه جديد متسم بالصرامة في معالجة الملفات، لا سيما بعد ترقية الوالي زينب العدوي من مفتشة بوزارة الداخلية إلى رئيسة المجلس الأعلى للحسابات، وهي ابنة الدار التي تعرف كل كبيرة وصغيرة، خاصة وأنها راكمت ملفات كثيرة عن خروقات المنتخبين، حيث توقعت عدة مصادر حدوث زلزال سيلحق بالمنتخبين المتورطين في الخروقات، في زمن الجائحة وقبله، لا سيما وأن هذه التغييرات القضائية تزامنت مع التحضير لأكبر عملية انتخابية في تاريخ المغرب، وتوقع الملاحظون أن تساهم التغييرات الجديدة في ضمان نجاح أكبر للتنافس بين المنتخبين.

وبعد هذه التغييرات الملكية في الجسم القضائي، تم منع مصطفى الباكوري، الرئيس السابق لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس وكالة «مازن» للطاقة، من مغادرة التراب الوطني، وقالت مصادر إعلامية أن ذلك مرتبط بتورط هذا الأخير في التخابر مع ألمانيا حول مشاريع المملكة للطاقة الشمسية بالتزامن مع قطع المغرب علاقاته الدبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية.

تحذير من تكرار سيناريو حملة التطهير الكبرى سنة 1995

يومها أعددنا ملفا في هذا المنبر، أشرنا من خلاله إلى إمكانية أن يقوم المغرب بحملة تطهير كما حدثت خلال محاكمة وزراء سنة 1971، وكما حصل سنة 1995، عندما انطلقت ما يعرف بحملة التطهير الكبرى؛ عندها ذكّرنا بما وقع خلال حملة التطهير الكبرى من تجاوزات بفعل تحويل إدريس البصري الهدف الأساسي للحملة، والمتمثل في الاستجابة لمطالب المؤسسات المالية الدولية التي كانت تنتقد المغرب جراء تغاضيه عن الفساد المستشري في البلاد، وتحويل الحملة

إلى حملة هدفها تنفيذ انتقامات شخصية، حيث زج بالعديد من رجال الأعمال في السجن، وأدى الأمر إلى شل الاقتصاد الوطني، وانتهت الحملة بتفطن الملك لخطورة الأمر، وإنهاء الحملة والعفو الشامل عن رجال الأعمال، ونبهنا إلى عدم السقوط في نفس الخطأ، وطالبنا بأن تكون التغييرات الجديدة في الجسم القضائي بداية حقيقية لربط المسؤولية بالمحاسبة.

بدأت الإرهاصات الأولى للتوجه الجديد للدولة تظهر مع نهاية انتخابات 2021، حيث نظم في نهاية تلك السنة لقاء وطني حول دعم الافتحاص الداخلي بالجماعات، نظمته المديرية العامة للجماعات المحلية، يومها أكد وزير الداخلية على أهمية الافتحاص الداخلي للجماعات، واعتبر أن ورش تكريس افتحاص الجماعات يأتي في إطار تنزيل مقتضيات الدستور، كما يعد عنصرا مهما من عناصر تفعيل الحكامة الجيدة التي أفرد لها الدستور بابا خاصا، نص فيه على إخضاع المرافق العمومية للمراقبة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وأضاف الوزير أنه، في إطار تعزيز المسار الديمقراطي للمغرب وجعل الجهوية رافعة محورية للتنمية الترابية، تم توسيع اختصاصات الجماعات الترابية وتخفيض مستويات الوصاية والرقابة القبلية عليها، لذلك أصبح من اللازم اعتماد آليات الرقابة الداخلية، كالافتحاص الداخلي الذي يعد أداة لمساعدة القائمين على التدبير المحلي على تقييم مدى استجابة البرامج للخدمات المقدمة للمواطنين، كما أكد أن وزارة الداخلية، بكل مكوناتها، ستظل حريصة على مواكبة هذا الورش، خاصة عبر التكوين ودعم القدرات.

وفي مداخلته، أشار الوالي المفتش العام للإدارة الترابية، إلى أن الافتحاص الداخلي يعتبر آلية مهمة لتحصين عمل الجماعات الترابية من الانزلاقات، كما أكد أن مهام المواكبة التي تقوم بها المفتشية العامة للإدارة الترابية أفضت إلى كون الاختلالات التي تعرفها الجماعات الترابية ليست نتيجة سوء نية، ولكنها تهم بالأساس منظومة التدبير، لعدم الاضطلاع الكامل للجماعات الترابية بالمجالات القانونية التي تؤطر عملها، وفي إطار مصاحبة الجماعات الترابية للقيام بمهامها، فإن المفتشية العامة للإدارة الترابية، يضيف الوالي، بصدد إحداث وحدات خاصة للمواكبة، كما أعدت برنامجا من أجل تكريس المراقبة الداخلية بالجماعات الترابية، يتضمن إجراء تشخيص تشاوري ودقيق يمكن من تحديد النقائص، وتحديد شروط ومفاتيح نجاح التجربة، ومواكبة وحدات الافتحاص الداخلي على المستوى التقني وفي مجال التكوين، بتعاون مع مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية.

وفي نهاية سنة 2021، اتضح أن الترتيبات القضائية كانت في جزء منها من أجل مراقبة رؤساء الجماعات، حيث شرعت غرف جرائم الأموال بمختلف محاكم الاستئناف في فتح ملفات الفساد بالعديد من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، فيما صدرت أحكام بالسجن في حق رؤساء جماعات سابقين، ضمنهم برلمانيون، في حين أحالت وزارة الداخلية العشرات من التقارير السوداء التي أنجزتها المفتشية العامة للإدارة الترابية، على القضاء، في إطار تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكشفت هذه التقارير مجموعة من الاختلالات التي تطبع تسيير وطرق صرف المال العام بالجماعات الترابية.

ومن ضمن هذه الحالات، أصدرت غرفة جرائم الأموال لدى محكمة الاستئناف بفاس، حكما بالحبس أربع سنوات نافذة في حق النائب البرلماني السابق والرئيس السابق لمجلس جماعة الناظور عن حزب الأصالة والمعاصرة، كما أدانت المحكمة نائبه الثالث علال فارس، عن حزب العدالة والتنمية، ونائبه الرابع الحسين أوحلي، من «البام» كذلك، بسنة ونصف حبسا نافذا لكل واحد منهما، كما أصدرت محكمة الاستئناف بالقنيطرة، حكما يقضي بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في حق الحسين تالموست، الرئيس السابق لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة الغرب، بثلاثة أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية نافذة قدرها 5 آلاف درهم، بعد مؤاخذته من أجل جنحة خيانة الأمانة، وبذلك أصبح مهددا بفقدان أهليته الانتخابية.

بعد مرور سنتين من تدبير مجالس الجماعات الترابية المنبثقة عن الانتخابات الجماعية 2021، بدأت تظهر بعض الاختلالات المالية والإدارية الخطيرة، كان بعضها موضوع تقارير سوداء أنجزتها المفتشية العامة للإدارة الترابية، وفي هذا الصدد، أحال وزير الداخلية مجموعة من هذه الملفات التي تكتسي طابعا جنائيا، على أنظار رئيس النيابة العامة، كما أحال ملفات أخرى على المجالس الجهوية للحسابات، **ونتج عن هذه الاختلالات تفعيل مسطرة العزل في حق مجموعة من المنتخبين ورؤساء الجماعات، وتم اعتقال ومتابعة آخرين أمام القضاء.**

بدأت الإرهاصات الأولى للتوجه الجديد للدولة تظهر مع نهاية انتخابات 2021، حيث نظم في نهاية تلك السنة لقاء وطني حول دعم الافتحاص الداخلي بالجماعات، نظمته المديرية العامة للجماعات المحلية، **يومها أكد وزير الداخلية على أهمية الافتحاص واعتبر أن ورش تكريس افتحاص الجماعات يأتي في إطار تنزيل مقتضيات الدستور**، كما يعد عنصرا مهما من عناصر تفعيل الحكامة الجيدة التي أفرد لها الدستور بابا خاصا، نص فيه على إخضاع المرافق العمومية للمراقبة والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

موجة ثانية سنة 2023

بعد مرور سنتين على تلك التعيينات، ومعها سنتان من تدبير مجالس الجماعات الترابية المنبثقة عن الانتخابات الجماعية التي جرت يوم 8 شتنبر 2021، بدأت تظهر بعض الاختلالات المالية والإدارية الخطيرة، كان بعضها موضوع تقارير سوداء أنجزتها المفتشية العامة للإدارة الترابية التابعة لوزارة الداخلية، وفي هذا الصدد، أحال عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، مجموعة من هذه الملفات التي تكتسي طابعا جنائيا، على أنظار رئيس النيابة العامة، وأحال ملفات أخرى على المجالس الجهوية للحسابات، ونتج عن هذه الاختلالات تفعيل مسطرة العزل في حق مجموعة من المنتخبين ورؤساء الجماعات، فيما تم اعتقال ومتابعة آخرين أمام القضاء، كما ذكرت تقارير إعلامية أن هناك لائحة لرؤساء جماعات ومنتخبين سيتم عزلهم أو إحالتهم على محاكم جرائم الأموال، وذلك بعد إنهاء الأبحاث التي قامت بها الفرق الجهوية للشرطة القضائية المكلفة بالجرائم المالية والاقتصادية بولايات أمن الرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش، وكذلك الفرق الجهوية للدرك الملكي، بخصوص العديد من الملفات التي أحيلت على النيابة العامة المختصة في جرائم الأموال، كما كانت هناك أبحاث بخصوص ملفات أخرى، بعضها يخص نوابا ومستشارين برلمانيين.

وبالموازاة مع حملة الاعتقالات والمحاسبة، تم تسليط الضوء على قضيتين مركزيتين: الأولى اعتقال الوزير السابق ورئيس بلدية الفقيه بن صالح محمد مبديع، وإيداعه السجن في سياق تحقيقات حول شبهات اختلاس وتبديد أموال عمومية والتزوير والرشوة والغدر واستغلال النفوذ وغيرها، والمشاركة في ذلك، ثم قضية النائب البرلماني محمد أبركان رئيس جماعة إعزانن، بعد متابعته هو وعدد من المقربين منه بتهم تتعلق بالارتشاء والتزوير في محررات رسمية، وأخذ منفعة في مؤسسة يتولى إدارتها والإشراف عليها، وتسليم رخص وشواهد إدارية بغير حق لمن ليس له الحق فيها، واستغلال النفوذ والغدر، والإعفاء من أداء رسوم وواجبات عامة، وإحداث تجزئات سكنية من غير الحصول على إذن.

أما القضية الثانية، فهي الملف الذي تمت فيه متابعة العضوين البارزين في صفوف حزب الأصالة والمعاصرة، أحد أحزاب التحالف الحكومي، سعيد الناصيري رئيس نادي الوداد البيضاوي، وعبد النبي البعيوي، رئيس جهة الشرق، والمتعلق بتاجر المخدرات الدولي الملقب بـ«إسكوبار الصحراء»، وعلى إثر ذلك، تمت قراءة القضية على أن هناك فعلا حملة تطهير، يظهر أنها بدأت هادئة، وقالت تحاليل إخبارية أن القادم من الأيام سيكشف تفاصيل جديدة، وخصوصا في ملف الناصيري والبعيوي، وهو ما قد يحول الأمر إلى حملة تطهير كبرى على شكل حملة التطهير الكبرى التي وقعت سنة 1996.

يومها حاولت أحزاب المعارضة الركوب على صهوة الحملة، ومنها حزب العدالة والتنمية، الذي كتب على موقعه الإلكتروني، يوم 27 دجنبر 2023 ما يلي: ((تتلاحق فضائح تدبير نخب انتخابات 8 شتنبر، فلم تمر سوى سنتان حتى بدأت رائحة الريع والرشوة والفساد تنبعث من «رماد تدبير نخب الكفاءات»، بل أكثر من ذلك، تطور الأمر إلى متابعات ومحاكمات واعتقالات في صفوفها بسبب الارتشاء وهدر المال العام والاتجار في المخدرات، كان آخر هذه الفضائح اعتقال سعيد الناصيري، النائب البرلماني ورئيس مجلس عمالة الدار البيضاء ورئيس نادي الوداد الرياضي، وعبد النبي البعيوي، رئيس جهة الشرق، وكلاهما ينتميان لحزب «الجرار»، ويواجهان معا تهما ثقيلة تتعلق بالاتجار في المخدرات والتزوير والاستيلاء على ممتلكات الغير في علاقة مع ملف تاجر المخدرات الشهير بـ«المالي» أو «إسكوبار الصحراء»)).

موجة ثالثة سنة 2025

ومع دخول الحكومة الحالية في سنتها الأخيرة، استمرت وزارة الداخلية في أداء مهامها، عن طريق افتحاص المجالس المحلية وإحالة الملفات على القضاء، حيث كشفت معطيات أن السنة الجارية شهدت إحالة 52 رئيس جماعة و57 نائبا للرئيس و124 عضوا و69 رئيسا سابقا، على محاكم جرائم الأموال بمختلف ربوع المملكة، في إطار تعزيز آليات الحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ووفق تقرير وزعته الوزارة على أعضاء لجنة الداخلية بمجلس النواب، فإن عدد المنتخبين الكبار الذين تمت متابعتهم قضائيا خلال سنة 2024 بلغ 137 منتخبا، من بينهم 43 رئيس جماعة و49 نائبا للرئيس و22 رئيسا سابقا، بسبب شبهات تتعلق بتبديد المال العام أو خروقات في تدبير الشأن المحلي، وسجل التقرير أن وزارة الداخلية في عهد الوزير عبد الوافي لفتيت، حققت رقما قياسيا في عدد ملفات الرؤساء والمنتخبين الذين تم عزلهم أو إحالة ملفاتهم على القضاء، في إطار نهج صارم يروم تكريس الشفافية وحماية المال العام، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات المنتخبة، كما أشارت بعض التقارير إلى قرب عزل 11 رئيس جماعة مع نهاية سنة 2025 ومتابعة مستشاريهم.

وإذا ما استمرت موجة التطهير الحالية التي تشمل رؤساء الجماعات والجهات والبرلمانيين والمستشارين الفاسدين بشكل طبيعي دون السقوط في الانتقائية أو «منطق الحملة» المحكوم بالظرفية، وأصبحت تمرينا عاديا يطبق البند الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة، فإننا سنكون بجد قد وضعنا أقدامنا في المسار الديمقراطي الحقيقي، كما من شأنها أن تلعب دورا بيداغوجيا مهما، على اعتبار أن متابعة مسؤولين ومنتخبين، من شأنها أن تخلق نوعا من الإيمان بأهمية حسن التدبير وتحقيق الأهداف، لأنها عملية في نهاية المطاف تحمل الطابع السياسي التدبيري، ما دام يلزمنا استرجاع الثقة في العمل السياسي والعمل الحزبي، بما من شأنه تحقيق التكامل على مستوى الهيئات المنتخبة في المجال الترابي وعلى المستوى الوطني.

في انتظار أن يطبق ذلك على الوزارات أيضا.. هل سنرى غدا وزراء في الحكومة أو سابقين متابعين قضائيا وخلف قضبان السجون ؟

إذا ما استمرت موجة التطهير التي تشمل رؤساء جماعات وجهات وبرلمانيين ومستشارين فاسدين دون السقوط في الانتقائية أو «منطق الحملة» المحكوم بالظرفية، وأصبحت تمرينا عاديا يربط المسؤولية بالمحاسبة، **فإننا سنكون بجد قد وضعنا أقدامنا في المسار الديمقراطي الحقيقي،** كما من شأنها أن تلعب دورا بيداغوجيا مهما، على اعتبار أن **متابعة مسؤولين ومنتخبين، من شأنها خلق نوع من الإيمان بأهمية حسن التدبير وتحقيق الأهداف، لأن العملية في نهاية المطاف تحمل الطابع السياسي التدبيري..**

كيف أصبح الأسد رمزا للأمة المغربية

عبد الله بوصوف

لم يكن اعتماد لقب «أسود الأطلس» للمنتخب الوطني المغربي سنة 1976 مجرد تسمية رياضية أو حماس إعلامي ظرفي، بل كان فعلا رمزيا واعيا أعاد إلى الواجهة أحد أعمق الرموز في التاريخ الطبيعي والثقافي والسياسي للمغرب. فالأسد، الذي عاش قرونا طويلة في جبال الأطلس وسهوله، لم يكن مجرد حيوان مفترس ضمن التنوع البيولوجي، بل تحول في الوعي الجماعي إلى علامة على القوة المقرونة بالهيبة، وعلى السيادة المرتبطة بحماية المجال وضبط توازنه.

لقد شكل التعايش التاريخي بين الإنسان المغربي وأسد الأطلس، أساسا لمخيال خاص يرى في القوة قيمة أخلاقية قبل أن تكون قدرة جسدية؛ فحضور الأسد في الحكايات الشعبية والأمثال لم يكن تعبيرا عن الخوف وحده، بل عن الإعجاب بقوة منضبطة تحكم ولا تعيث فسادا. هذا المعنى المحلي تداخل مع الإرث العربي الإسلامي، حيث ارتبط الأسد بالبطولة والشجاعة ونصرة الحق، وتكاثرت أسماؤه في اللغة بوصفه رمزا للفارس والقائد والحامي.

وفي التجربة الصوفية المغربية، اكتسب الأسد دلالة أعمق وأكثر تركيبا؛ فقصص الكرامات التي تحكي عن ترويض الأسود أو مصاحبتها دون أذى، لا تتحدث عن انتصار مادي، بل عن سلطة روحية تجعل القوة تخضع للأخلاق. هنا يتحول الأسد إلى مرآة للولاية، ويصبح معيارا يختبر صدق القوة: هل هي قوة قهر، أم قوة تزكية وصفاء داخلي ؟

وقد انتقل هذا الرمز من المجال الروحي والثقافي إلى المجال السياسي، حيث ارتبط الأسد بالسلطة والسيادة؛ فقد كان السلطان يشبه بالأسد من باب الحماية وضمان الاستقرار، وتجسد هذا المعنى في التمثلات السيادية، حيث ظهرت صورة الأسد في بعض النقود المغربية، كما ترسخت في المخيال صورة تاج يحيط به أسدان، في دلالة على توازن دقيق بين الشرعية والقوة، وعلى أن القوة تحرس الأمة.

وفي السياق ذاته، استخدم الأسد أداة دبلوماسية رمزية في علاقات المغرب مع أوروبا.. فقد أهدى السلاطين المغاربة الأسود واللبؤات إلى ملوك وأباطرة أوروبيين، في رسائل غير مكتوبة تؤكد هيبة الدولة المغربية واستقلال قرارها، ولم تكن هذه الهدايا مجرد غرائب حيوانية، بل تعبيرا عن قوة المجال المغربي، وعن دولة ما تزال الأسود جزءً من صورتها الرمزية.

وقد سجل الحسن الوزان، المعروف بليون الإفريقي، هذا الحضور القوي للأسد في وصفه للمغرب، رابطا بين كثافة وجوده وقوة الأرض وشخصيتها، فالمجال الذي تسكنه الأسود، في المخيال التاريخي، هو مجال صلب، وذي هيبة طبيعية تنتقل إلى ساكنيه وسلطته.

ومع انقراض أسد الأطلس في البرية، لم تختف رمزيته، بل أعيد إنتاجها في سياقات جديدة؛ ففي المغرب الحديث، انتقل الأسد من الجبل والقصر إلى المجال الوطني الشعبي، وعندما تم اعتماد لقب «أسود الأطلس» للمنتخب الوطني، كان ذلك تتويجا لمسار طويل من التحولات الرمزية، حيث تحولت القوة من فردية وسلطوية إلى جماعية وتمثيلية.

في هذا التحول، صار الأسد رمزا للأمة كلها، صار اللاعبون «أسودا» لأنهم يجسدون الانضباط والعمل الجماعي والدفاع عن الراية الوطنية، ومع النجاحات الرياضية الحديثة، ترسخ هذا الرمز أكثر، فأصبح تعبيرا عن الثقة في الذات وعن قدرة المغرب على الحضور الندي في الساحة الدولية.

إن أسود الأطلس اليوم ليسوا مجرد فريق كرة قدم، بل امتداد لذاكرة رمزية عميقة جعلت من الأسد صورة للقوة الأخلاقية والسيادة والكرامة، ومن جبال الأطلس إلى الملاعب العالمية، يواصل هذا الرمز أداء وظيفته التاريخية نفسها: توحيد المغاربة حول معنى مشترك للقوة، وتحويل الذاكرة إلى طاقة، والتاريخ إلى هوية حية متجددة.

الديمقراطية في زمن الشك

عبد الرفيع حمضي

في أحد نقاشات «حوارات الأطلسي»، التي نظمها مركز التفكير Policy Center for the New South، على مدى ثلاثة أيام بالرباط، بحضور عدد من رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية سابقين وباحثين وفاعلين، طرح سؤال بدا بسيطا في صياغته ثقيلا في دلالاته: هل ما تزال الديمقراطية قادرة على أن تكون فعالة في عالم ما بعد الثقة ؟

سؤال لا يحتاج إلى كثير من التنظير حتى ندرك وجاهته؛ فالعالم من حولنا يمتلئ بصناديق الاقتراع، لكنه يفتقر إلى شعور الاطمئنان. نعم ننتخب لكننا لا نثق، نشارك أحيانا لكننا نشك دائما وكأن الديمقراطية ما تزال قائمة في الشكل فقط، بينما يتآكل مضمونها بهدوء، ودون ضجيج.

في دول عريقة في تجربتها الديمقراطية، صار العزوف عن السياسة تعبيرا عن الغضب الصامت؛ فالمواطن لا يحتج دائما، لكنه ينسحب، يكتفي بالمراقبة من بعيد، أو بالتهكم، أو بالصمت، وفي دول أخرى، ما تزال في طور البناء، يتسرّب شعور أكثر قسوة: لماذا نثق في نموذج لا يغيّر حياتنا؟ لماذا نمنح الشرعية لمن لا يمنحنا الإحساس بالعدالة أو الأمل ؟

ربما المشكلة ليست في الديمقراطية ذاتها، بل في المسافة التي اتسعت بينها وبين الناس، حين تتحول السياسة إلى لغة تقنية، وحين تصبح المؤسسات عالما مغلقا على نفسه، تفقد الديمقراطية طعمها، ولا تعود فعل مشاركة، بل إجراءً باردا وممارسة روتينية تُدار بالأرقام والخطابات الجاهزة.

خلال النقاش، كان واضحا أن استعادة الثقة لا تمر عبر الخطب الكبيرة ولا عبر الشعارات الفضفاضة، بل عبر تفاصيل صغيرة، لكنها حاسمة لأن الشفافية سلوك والمحاسبة ممارسة يومية وليست وعودا مؤجلة، فالمواطن لا يطلب المعجزات، بل يريد أن يشعر بأن صوته مسموع، وأن الخطأ يُحاسَب، وأن القواعد تُطبَّق على الجميع دون استثناء.

ومع ذلك، فحتى هذا لا يكفي، فالديمقراطية التي لا تُشرك الناس خارج لحظة التصويت، تظل ديمقراطية ناقصة؛ ذلك أن المشاركة ليست ترفا، ولا زينة إضافية للنظام السياسي، بل شرط حياة، فحين يُستدعى المواطن إلى النقاش، وإلى الاقتراح، والتقييم، يشعر بأن السياسة شأنه لا شأن الآخرين. عندها فقط تبدأ الثقة في العودة ببطء، وبلا ضجيج.

ولعل ما يلفت الانتباه، أن عددا من المداخلات استحضرت بقوة تجارب من الجنوب العالمي، ومنها إفريقيا، لا بوصفها نماذج جاهزة أو قصص نجاح مكتملة، بل كمحاولات للبحث عن صيغ أقرب إلى الواقع، حيث يصبح النقاش الديمقراطي مرتبطا بالخبز، وبالمدرسة، وبالصحة، وبالكرامة اليومية، وحين تتحسن هذه الأشياء، تتحسن معها الثقة، حتى دون خطابات رنانة.

وفي السياق نفسه، طرحت أفكار ترى في التعاون والانفتاح الإقليمي مدخلا لتعزيز الاستقرار وبناء الشرعية، مثل المقاربات التي تنظر إلى الفضاء الأطلسي الإفريقي باعتباره مجالا للتكامل والتنمية المشتركة (المبادرة الملكية) ليس لأن الجغرافيا تحل كل شيء، بل لأن السياسة حين تنفتح على الأفق، تستعيد بعض معناها، وتخرج من ضيق الحسابات اليومية.

في النهاية، فالديمقراطية لا تموت فجأة، ولا تُهزم بضربة واحدة، بل تذبل حين لا تجد من يثق بها، وحين تفقد الثقة، تفقد قدرتها على الإقناع، حتى لو بقيت قائمة في النصوص والدساتير.

ربما نحن اليوم في حاجة إلى ديمقراطية أقل ضجيجا وأكثر إنصاتا، أقل وعودا وأكثر وفاء، ديمقراطية تعود إلى أصلها البسيط، حيث يشعر الإنسان بأن صوته له وزن، وأن وجوده ليس تفصيلا عابرا في لعبة أكبر منه.

ذلك، في نظري، هو التحدي الحقيقي في عالم ما بعد الثقة.

مواعيد عرقوب

نور الدين الرياحي

كثيرا ما نسمع بالمثل العربي الشائع «مواعيد عرقوب»، الذي نستخدمه في كتاباتنا ومرافعاتنا وحديثنا، لكن يا ترى من هو عرقوب، وما هي مواعيده ؟

فعرقوب رجل يهودي من يثرب يضرب به المثل في إخلاف الوعود، يحكى مرة أن أخاه أتاه في طلب له، فقال له عرقوب، وقد كان لديه نخلة يزرعها: حينما تثمر النخلة سأعطيك طلعها، فلما أثمرت النخلة قال له سأعطيك من بلحها، ولما أبلحت قال له سأعطيك من رطبها، ولما أرطبت صعد عرقوب ليلا وجمع تمرها، ولما عاد الأخ وجد النخلة خاوية على عروشها، فأصبح مضرب المثل في عدم الوفاء بالوعد.

لكن الشعراء والأدباء والفنانين والعاشقين هم أكثر من يضربون بعرقوب مثلا عندما تخلف معشوقاتهم وعودهن ودون حتى معرفة سبب ذلك، لأنه كما يقول المثل «الغائب حجته معه»، فهم لم يمتّعوا من أخلف الوعد - كما يقول القانونيون - ولو بأدنى ظروف التخفيف، وسرعان ما خلدوا في قصائدهم الشعرية ورواياتهم وقصصهم، ومنهم ما اشتكى به كعب بن زهير من محبوبته سعاد، وهو ينشد القصيدة أمام الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، بعدما كان قد أهدر دمه وعفا عنه، حيث استدلّ في مقدمته الغزلية بوعد عرقوب:

صارت مواعيد عرقوب لها مثلا
وما مواعيدها إلا الأباطيل
فليس تنجز ميعادا إذا وعدت
إلا كما يمسك الماءَ الغرابيلُ

أما أكبر وعد أُخلف في التاريخ، ولكنه عن حقيقة فهو عندما التقى ألفونس دو لامارتين بمدام جولي، على ضفاف بحيرة «لا فورجيه» وقضيا سويا أسبوعا، وتواعدا على اللقاء العام الذي يليه في نفس الموعد، حيث لم تكن هناك هواتف ولا وسائل التواصل الاجتماعي، غير أن مدام جولي أخلفت الموعد، ولكن ليس مثل عرقوب، وإنما كما رمز إليها لامارتين في روايته بـ«ألفيرا» التي كتبها ورمز لنفسه باسم «رفائيل»، وفي تلك الرواية تخيل صديقا له يحمل هذا الاسم بدلا من أن يذكر اسمه، وأطلق على جوليا اسم «ألفيرا» حتى لا يعلم أحد بعلاقة الحب التي جمعتهما، بل إنه سمى ابنته على اسم جوليا شارل، وفي رواية رفائيل يذكر أن هذا الصديق مات وترك مخطوطا ذكر فيه كيفية تعرفه على ألفيرا، وكيف قام بإنقاذها من الغرق.. ووقوعه في حبها.

ووصف الصراع بين الحب والوصال وبين الطهارة التي تتسامى على تلك الرغبات، وكيف لما جاء إلى الموعد لم يجدها، فأتى له زوجها بمكتوب يخبره فيه بأن المرض أقعدها وبأنها توفيت، بعد أن أوصته بالذهاب إلى البحيرة في نفس الزمان والمكان الذي كانت تواعدت فيه منذ سنة مع لامارتين .

وهكذا خرجت قصيدة «البحيرة» إلى الوجود، والتي ترجمت إلى عدد من اللغات ومن ضمنها اللغة العربية.

وقد حكى لي المرحوم الأستاذ عبد الرحمان الخطيب، وزير الداخلية في الستينات والمحامي في ثمانينات القرن الماضي، بأن شقيقه الطبيب الدكتور عبد الكريم الخطيب، الوزير السابق والمقاوم والسياسي المعروف، كان من المعجبين بلامارتين، الذي ترجم له قصيدة «البحيرة» في شبابه، وكل ذلك بعدما تفحص كتابا كان فوق مكتبي وأنا نائب في الدار البيضاء، وأعاده إلي في مدينة الجديدة التي كنت قد عيّنت بها آنذاك وكيلا للملك، وهي مسقط رأس الأخوين الخطيب، والتي عملت بها لمدة خمس سنوات قبل التحاقي بالدار البيضاء من جديد.

أما الفنان الكبير طلال مداح، فقد اكتفى بإعطاء عرقوبه فرصة الموعد الثاني عندما غنى:

خذاك الموعد الثاني
نويت تغيب وتنساني
مشت بك خطوتك لبعاد
تركت لدمعتي ميعاد
مثل ذا الوقت تلقاني
خذاك الموعد الثاني

يتبع

للنقاش

السكن غير اللائق.. الآفة التي هزمت كل الحكومات

الرباط. جميلة حلبي

يعكس استمرار السكن العشوائي والمنازل الآيلة للسقوط في العديد من المدن المغربية، هوة عميقة بين البرامج التي خصصت لمحاربة هذا النوع من السكن الهش، وبين ما يعيشه مواطنون بالآلاف اضطروا إلى اقتناء أو اكتراء مساكن في تلك الأحياء أو المدن.. فبين البرامج على الورق وأرض الواقع.. تطرح أكثر من علامة استفهام حول الاختلالات أو القصور الذي رافق تنزيلها من أجل الحد من التجمعات السكنية العشوائية بما لها وما تحتضنه من مظاهر الهشاشة على جميع المستويات..

ففي درب الإصلاح والتقدم الذي يسير فيه المغرب منذ عقود، لجأت السلطات منذ عهد الملك الراحل الحسن الثاني إلى وضع برنامج «مدن بدون صفيح» في إطار استراتيجية كبرى لمحاربة دور الصفيح في المدن، وذلك من خلال مبادرات إسكانية ضخمة، غير أن ما أخر تحقيق هذا البرنامج وفق ما كان مخططا له، هو التحديات الهيكلية، وخاصة ما يتعلق بالنمو الديموغرافي المتزايد والوعاءات العقارية والملكيات الخاصة.. لكن الدولة دخلت في «حرب» جادة لمحاربة مدن الصفيح، من خلال إطلاق مشروع بناء 200.000 سكن اقتصادي، رغم التحديات المتشابكة، وهو ما اعتبر آنذاك ثورة حقيقية ضد ظاهرة البناء العشوائي وأحياء الصفيح، التي أصبحت فيما بعد مدنا قائمة الذات، وفي العهد الجديد، عهد مغرب تطور في جميع المجالات وأصبح يحاكي في نموه كبريات الدول، كان لا بد من القضاء على جميع مظاهر التخلف من جهة، وبالمقابل، العمل على تحسين جودة السكن لفائدة شرائح عريضة من المغاربة، حيث تم التوقيع، بتاريخ 22 يوليوز 2004، تحت الرئاسة الفعلية للملك محمد السادس، على برنامج «مدن بدون صفيح»، ليبدأ من المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط وسلا وتمارة، وقد شمل البرنامج مدنا أخرى على مراحل، ولتفعيله تم وضع الإطار المؤسساتي الذي يسهر على التنفيذ، وهذا الإطار يشمل مجموعة من الفاعلين كالتالي:

1) السلطات المحلية: مهمتها التنسيق على الصعيد المحلي، وتحديد لوائح الأسر المعنية والمصادقة عليها، إلى جانب تأطير عملية الترحيل وهدم «البراريك» وتكثيف المراقبة للحد من انتشار الظاهرة؛

2) الجماعات المحلية: تعبئة العقار الجماعي ومنح الرخص الإدارية والمواكبة الاجتماعية للأسر؛

3) وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة: التأطير والدعم المالي وتعبئة العقار المناسب ووضعهما رهن إشارة المتدخل الذي سيتولى عملية الإنجاز؛

4) صاحب المشروع المنتدب: يعني المؤسسة المكلفة بإنجاز المشروع، والتتبع التقني لمشاريع إنجاز التجزئات، الشقق أو مشاريع إعادة الهيكلة المخصصة لهذا البرنامج.

بالنظر إلى محاور برامج محاربة السكن غير اللائق، يتبين أنها ناجعة إلى حد كبير للحد من الظاهرة، لكن الواقع يختلف كثيرا عما يتم التخطيط له، وهو ما يطرح أسئلة مشروعة في ظل ما نعيشه يوميا وما نشاهده في الحواضر الكبرى من اختلالات في هذا النوع من السكن من حيث جودة البناء والتصاميم وغيرها: ما الذي يحدث بين التخطيط والتنفيذ؟ من هي الجهة المسؤولة عن الكوارث التي تقع من انهيارات مساكن فوق رؤوس أصحابها، وقبل ذلك، من يسمح بتنفيذ وبناء «منازل» هشة يسكنها عدد كبير من الأسر بعدد كبير من الأفراد؟ ثم - وهذا هو الأهم - هل يتم فعلا تنفيذ ما يتم تخطيطه في برامج محاربة السكن غير اللائق؟ ذلك

بالنظر إلى محاور برامج محاربة السكن غير اللائق، يتبين أنها ناجعة إلى حد كبير، لكن الواقع يختلف كثيرا عما يتم التخطيط له، وهو ما يطرح أسئلة مشروعة في ظل ما نشاهده من اختلالات في هذا النوع من السكن: **ما الذي يحدث بين التخطيط والتنفيذ؟ من هي الجهة المسؤولة عن الكوارث التي تقع من انهيارات مساكن فوق رؤوس أصحابها، من يسمح بتنفيذ وبناء «منازل» هشة يسكنها عدد كبير من الأسر بعدد كبير من الأفراد؟ هل يتم فعلا تنفيذ ما يتم تخطيطه في برامج محاربة السكن غير اللائق ؟**

للنقاش

لأن معظم الأحياء أو المدن التي تم ترحيل ساكنة أحياء القصدير إليها، واقعها يظهر أنها مشوهة شكلا ومضمونا، والنموذج غير بعيد.. ولا أدل على ذلك من العمارتان اللتان ردمتا ساكنتيهما بفاس، والأكيد أن ما بني خارج المتفق عليه لم يكن بعيدا عن الأعين.. ليبقى السؤال مطروحا على السلطات المحلية وغيابها عن تتبع ومراقبة ما يجري في محيط المقاطعات والعمالات التي تشرف على تدبير شؤونها، وهو بالفعل سؤال يحتاج إلى توضيحات طويلة عريضة مسافتها سنين طويلة من الإهمال وعدم تحمل المسؤولية كاملة كل من موقعه، وغياب الضمير المهني، رغم أن الناس التي تبني بطرق غير قانونية ولا هي مبنية على أساسات قوية، تتحمل هي الأخرى مسؤولية ما يقع، لكن الفقير لا يلام في فقره، ولا يمكن محاسبة من أراد بناء أربعة جدران تأوي أسرته من الخلاء.. ولكن يجب الوقوف على كل صغيرة وكبيرة في تنفيذ برامج السكن اللائق والوقوف في نفس الوقت أمام تجار العقار، وتجار مواد البناء المغشوشة، وأيضا المهندسين الذي يوافقون على بناء مشاريع سكنية فوق أراضي غير صالحة للاستقرار..

صحيح أنه تم القضاء على الأحياء الصفيحية، وأنه تم إحداث مدن جديدة على مشارف الحواضر الكبرى لإيواء ساكنة تلك التجمعات القصديرية، أو إيواء المهاجرين من القرى والدواوير إلى المدن الكبرى بحثا عن الاستقرار.. لكن اختلالات البنى التحتية تعيب هندسة تلك المدن، وبالتالي عدم مطابقتها للمعايير التي تم تسطيرها والتي من بينها «الجودة» و«السكن اللائق»، وهو ما يشكل خطرا يهدد ساكنة تلك الأحياء في أي وقت، والنموذج يتكرر في عدة المدن (فاس، سلا، مراكش، مارتيل...).

فبين الأرقام المعلنة حول نتائج برنامج «مدن بدون صفيح» والتي تبشر بالقضاء على الأحياء العشوائية، وبين واقع العيش في تلك التجمعات السكنية، تستوجب أوجه القصور والاختلالات التوقف عندها وتدخل كل المعنيين، من وزارة وصية على القطاع، وسلطات محلية، ومختلف الفاعلين، لتشريح أسباب استفحال ظاهرة انهيار المنازل - وهنا لا نتكلم عن المدن العتيقة، فهذا لوحده موضوع آخر - وعدم مطابقتها لجغرافية المدن، والنقص في جودة مواد البناء، ثم غياب هندسة فعالة لتلك المباني، وهو ما جعل تلك الأحياء تبقى عشوائية ورديئة.. فقط تم استبدال القصدير بمواد ضعيفة لا تصمد كثيرا..

وفي هذا الإطار، فقد سبق لكاتب الدولة المكلف بالإسكان، أديب بن إبراهيم، أن قال بمجلس النواب (26 ماي 2025)، أن «عدد الأسر المستفيدة من برنامج مدن بدون صفيح انتقل من 6200 أسرة سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2018 و2021، إلى ما يقارب 18500 أسرة سنويا خلال الفترة ما بين نونبر 2021 وماي 2025»، وقال أيضا أن «الولاية الحكومية الحالية شهدت تسريعا في وتيرة معالجة السكن الصفيحي، والحصيلة التي تم تحقيقها جد إيجابية، وجاءت نتيجة الاستراتيجية المنسجمة والفعالة التي اعتمدتها الوزارة، بتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية المعنية»، وهذا يعني أن تنفيذ برنامج «مدن بدون صفيح» تشارك فيه جميع القطاعات الوزارية، وبالتالي مسؤولية عدم نجاعته تقع على تلك القطاعات المعنية كاملة، وهو ما يتطلب المراقبة والتتبع المستمر والفعال من أكبر مسؤول إلى أصغر مسؤول، حتى يمكن إنجاح تحدي القضاء على الأحياء القصديرية والسكن غير اللائق، من حيث الكيف وليس الكم فقط، كما جاء على لسان كاتب الدولة في الإسكان، الذي قال أن عدد الأسر المستهدفة في البرنامج، كما تم تسطيره في بدايته، بلغ 270.000 أسرة موزعة على 85 مدينة ومركزا حضريا، وأن هذا البرنامج مكن من إعلان 62 مدينة ومركزا حضريا بدون صفيح.

كما قالت وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فاطمة الزهراء المنصوري، في جواب برلماني عن وضعية برامج السكن، خلال شهر أكتوبر 2025، أن «المغرب شهد انتشارا ملحوظا لظاهرة السكن العشوائي ودور الصفيح؛ والنمو الديمغرافي المتسارع الذي عرفته البلاد؛ تزايد موجات الهجرة القروية نحو المدن؛ ضعف القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من المواطنين.. وقد ساهمت هذه العوامل في تفاقم أزمة السكن وتدهور الأوضاع المعيشية في بعض المناطق، وللتصدي لهذا الوضع، تبنت الوزارة برامج وطنية تهدف إلى: تحسين ظروف عيش الأسر المستهدفة؛ تأطير ودعم قطاع إنتاج السكن؛ تنويع العرض السكني الموجه للفئة المستهدفة؛ المساهمة في تمويل برامج عملياتية من أجل تحسين سكن الفئة المستهدفة، وبخصوص برنامج مدن بدون صفيح، فقد مكّن إلى حدود شتنبر 2025 من تحقيق نتائج ملموسة تمثلت في: إعلان 62 مدينة ومركزا حضريا بدون صفيح؛ تحسين ظروف عيش 370.384 أسرة، بكلفة إجمالية قدرها 6372 مليار درهم، كما عملت الوزارة بمعية مختلف الشركاء، على اعتماد مقاربة مزدوجة ترتكز على تسوية الوضعية القانونية للأحياء الناقصة التجهيز وإدماجها في النسيج الحضري، عبر تزويدها بالتجهيزات الأساسية، من طرق، إنارة، تطهير سائل، ساحات عمومية، مساحات خضراء، ومرافق اجتماعية».. وهنا تكمن المفارقة، فمن يطلع على البرامج والمقررات، يلمس بوضوح أن هناك تقصيرا في التنفيذ، وهو ما يستوجب المساءلة ومحاسبة كل من قصر في القيام بعمله على أكمل وجه، ومن يستغل الثقة الممنوحة له بحكم منصبه لتكون النتيجة ما نعيشه من اختلالات تعميرية في أغلب المدن والأحياء المستهدفة.

> صحيح أنه تم القضاء على الأحياء الصفيحية، وأنه تم إحداث مدن جديدة على مشارف الحواضر الكبرى لإيواء ساكنة تلك التجمعات القصديرية، أو إيواء المهاجرين من القرى والدواوير إلى المدن الكبرى بحثا عن الاستقرار.. لكن **اختلالات البنى التحتية تعيب هندسة تلك المدن، وبالتالي عدم مطابقتها للمعايير التي تم تسطيرها والتي من بينها «الجودة» و«السكن اللائق»، وهو ما يشكل خطرا يهدد ساكنة تلك الأحياء في أي وقت..**

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

pub@alousboue.ma : 06 22 84 92 81

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub

متـابعات

2025.. بين الفضائح والانتصارات

مرت سنة 2025 بسرعة البرق لدى المغاربة رغم ما حملته من أحداث إيجابية وأخرى مأساوية، كان لها وقع كبير على نفوس عامة الناس الذين عاشوا لحظات ومشاعر متباينة بين الفرح والحزن والترقب والصمت.. بين من عبروا عن سعادتهم بالإنجازات المحققة، سواء في المجال الدبلوماسي بعد قرار مجلس الأمن بتأييد مقترح الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، والذي خلق فرحة كبيرة للمغاربة بعد التفوق الدبلوماسي للمغرب على الجزائر والبوليساريو، إلى جانب الفرحة الأولى بفوز منتخب الشبان بكأس العالم، وبين آلام الفراق والبكاء على ضحايا فيضانات أسفي وسقوط بنايتين بفاس.

لكن يبقى خروج «جيل زد» للاحتجاج، من بين الأحداث البارزة في السنة التي حركت المشهد السياسي والاجتماعي، وخلقت نقاشا لدى الفاعلين السياسيين والحقوقيين والنقابيين حول القضايا الأساسية التي تهم المجتمع، والتي دفعت الشباب للخروج إلى الشارع من أجل إصلاح قطاع الصحة والتعليم والتشغيل، كما خلقت نقاشا سياسيا بين الأحزاب والفاعلين حول ضرورة إشراك الشباب في المشهد السياسي.

إعـداد: **خالد الغازي**

اعتراف مجلس الأمن بمغربية الصحراء

يعد قرار مجلس الأمن 2797 الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2025، محطة مفصلية وتاريخية في تاريخ قضية الصحراء المغربية والنزاع الإقليمي المفتعل، حيث لأول مرة قرر المجلس اعتماد مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كحل أساسي وواقعي تبنى عليه المفاوضات بين الأطراف على هذا الأساس، مؤكدا دعمه الكامل بتأييد 11 دولة من أصل 15 في المجلس لهذا القرار، الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أكد نص القرار على التزام مجلس الأمن بمساعدة طرفي النزاع، المغرب والبوليساريو، على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، قائم على التوافق، ويتماشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، معتبرا أن الحكم الذاتي الحقيقي في إطار السيادة المغربية هو الحل السياسي الأكثر قابلية للتطبيق، وهو ما يعكس اقتناعا أمميا راسخا بأن هذا الخيار وحده قادر على تحقيق تسوية نهائية وعادلة ودائمة للنزاع المفتعل حول الصحراء.

ودعا مجلس الأمن جميع الأطراف المعنية، المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو وموريتانيا، إلى الانخراط في مفاوضات جادة ومسؤولة دون شروط مسبقة، على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي كإطار وحيد وعملي للتفاوض بهدف التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول.

عيد الوحدة.. 31 أكتوبر

شكل الخطاب الملكي يوم 31 أكتوبر 2025 حدثا بارزا لدى الشعب المغربي، تزامنا مع قرار مجلس الأمن الداعم للحكم الذاتي في الصحراء المغربية والذي شكل تحولا مهما في مسار الصراع الإقليمي المفتعل، مؤكدا أهمية القرار الذي ينصف المغرب ويبرز النجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية المغربية في إطار حسن تدبيرها للملف.

وقد أكد الخطاب الملكي أن المغرب لا يزال يتبنى النهج السياسي الواقعي الذي يرضي جميع الأطراف، بدل الصراع وافتعال المشاكل عبر المبادرة الملكية الحكيمة، مبادرة الحكم الذاتي، كحل شرعي نهائي.

وقد أعلن الملك في خطابه عن اعتماد يوم 31 أكتوبر من كل سنة عيدا وطنيا جديدا، مثل ذكرى 6 نونبر 1975، بعد التحول التاريخي في النزاع المفتعل، والإعلان الصريح عن سيادة المملكة المغربية الكاملة والنهائية على كل التراب الوطني، وهو بمثابة إغلاق الباب على أي نقاش حول مناورات وأحلام الخصوم، نحو منطق الدولة الموحدة الكاملة السيادة، وأن هذه السيادة غير قابلة للتجزئة.

الهجمات السيبرانية

شهدت سنة 2025 تزايد الهجمات السيبرانية على مواقع مغربية متعددة، منها موقع صندوق الضمان الاجتماعي، ووزارة الفلاحة، وبوابة التشغيل، والوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والمياه والغابات، ومديرية الضرائب، واللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، وجامعات ومواقع أخرى..

وكشف تقرير لشركتي الأمن السيبراني «كاسبيرسكي» و«هاكن»، أن المغرب تعرض لما يقارب 21 مليون محاولة هجوم إلكتروني خلال النصف الأول من عام 2025، ما يعكس ارتفاعا مقلقا في مستوى التهديدات الرقمية التي يواجهها المغرب، وحسب تقرير للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، فقد تزايدت الهجمات السيبرانية والاختراقات المعلوماتية لمواقع رسمية وغير رسمية، والتي كان مصدرها جهات خارجية، حيث تم الإبلاغ خلال هذه السنة عن 879 حادثا سيبرانيا، تطلب 109 منها تدخلا مباشرا من لدن مصالح المركز.

وقد عين الملك محمد السادس الجنرال عبد الله بوطريك، مديرا عاما للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات، لتعزيز البنية المؤسساتية المكلفة بحماية الفضاء الرقمي الوطني.

اعتراف بريطانيا ودول أوروبية

عرفت هذه السنة تأكيد بريطانيا دعمها لمبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب باعتبارها الأساس الأكثر جدية وواقعية لتسوية نزاع الصحراء، وهو الموقف المعبر عنه منذ تاريخ الأول من يونيو الماضي، خلال الزيارة التي قام بها ديفيد لامي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنويلث والتنمية البريطاني، للمملكة المغربية.

وقد شكل موقف لندن انتصارا جديدا للدبلوماسية المغربية، حيث أكد وزير الخارجية البريطاني، ديفيد لامي، في مؤتمر صحفي بالرباط، إلى جانب ناصر بوريطة، أن «هذه المبادرة تعد الأساس الأكثر واقعية ومصداقية وقابلية للتطبيق» لحل هذا النزاع طويل الأمد.

وقد أبدت دول أوروبية أخرى دعمها لمبادرة الحكم الذاتي من بينها هولندا، بلجيكا، البرتغال، قبرص والمجر، بحيث وصل عدد الدول الأوروبية 22 دولة مؤيدة للمقترح المغربي.

فشل ملتمس الرقابة

فشلت أحزاب المعارضة في فرض ملتمس الرقابة داخل البرلمان، بسبب خلافات جانبية أدت إلى تعطيل المقترح الذي استخدمه بعض زعماء الأحزاب من أجل التسويق السياسي والإعلامي فقط، بعدما كثر الحديث عنه وتصاعدت خرجات السياسيين والبرلمانيين الملوحة باستعماله ضد حكومة أخنوش.

وعوض أن يكون ملتمس الرقابة لحظة تاريخية سياسية تفعّل وتعيد للمشهد السياسي قيمته، تحول إلى مشكل خلق الانقسام في صفوف المعارضة وكشف عن تفكك الجسم السياسي، الذي أصبح غير قادر على تحقيق التوافق حول مقترح بسيط، ما جعل الحكومة هي أكبر مستفيد من صراع فرق المعارضة حول من يقوم بتقديم وطرح المقترح ومن يترأس المبادرة، هل الفريق الاشتراكي، مقترح المبادرة، أم الحركة الشعبية، أم التقدم والاشتراكية ؟

لهذا السبب قرر الفريق الاشتراكي وقف التنسيق مع بقية مكونات المعارضة، معلنا عن فشل وسقوط ملتمس الرقابة، متهما أطرافا بعينها (العدالة والتنمية) بـ«عدم الرغبة في تفعيله وإغراق المبادرة في جوانب شكلية».

متابعات

فضيحة «الفراقشية» و1300 مليار سنتيم

من بين القضايا التي هزت الرأي العام الوطني مع بداية سنة 2025، قضية «الفراقشية» مستوردي المواشي والأبقار واللحوم، والذين حققوا أرباحا مالية كبيرة وحصلوا على دعم مالي كبير من قبل الحكومة، تمثل في الدعم المقدم للمستوردين الذين حصلوا على 500 درهم لكل رأس من الأغنام، إلى جانب الإعفاءات الجمركية والضريبية.

وقد خلق العديد من السياسيين الجدل بعد تصريحاتهم بخصوص هذه «الفضيحة»، من بينهم نزار البركة وزير التجهيز، ورياض مزور وزير الصناعة، وفاطمة الزهراء المنصوري وزيرة الإسكان، إلى جانب قادة أحزاب المعارضة، ما جعل الرأي العام يتابع هذه القضية عن كثب، والتي كشفت تورط الحكومة في صرف عدة ملايير على قطاع اللحوم والمواشي دون أن تنخفض أسعارها في الأسواق.

ودعت فرق المعارضة إلى إنشاء لجنة تقصي حقائق، من أجل الكشف عن كافة التفاصيل ورفع الستار عن الحقيقة، لكن الأغلبية تصدت لهذا الطلب بطرح مهمة استطلاعية مؤقتة، مما جعل الأمور تخرج عن نطاق الرقابة، وتبخر حتى خيار المهمة الاستطلاعية، رغم استمرار الإعفاءات الجمركية في قوانين المالية.

صفقة برادة والتهراوي وأرباح شركات الأدوية

تفجرت في الأشهر الأخيرة قضية اعتبرها متتبعون بمثابة فضيحة كبيرة في حكومة أخنوش، تتعلق بصفقة دواء البوتاسيوم، بين وزير الصحة، أمين التهراوي، ووزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، محمد سعد برادة، بعدما كشف النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، عبد الله بوانو، عن منح رخص استثنائية لصالح شركة يملكها وزير التعليم لاستيراد الدواء لفائدة وزارة الصحة.

وقال بوانو أن شركة للأدوية، لصاحبها الوزير برادة، حصلت على صفقات متتالية مع وزارة الصحة، بحيث أن الشركة حصلت على صفقة بحوالي 3 ملايير في سنة 2024، ثم ثلاثة ملايير ونصف في سنة 2025، بمجموع 47 مليون درهم في ظرف سنتين فقط، وأكد أن معاملات وأرباح «فارما بروم» تضاعفت، ومن ذلك تضاعف النشاط التجاري للشركة بـ 85 % خلال سنة 2024، وتضاعفت الأرباح بثلاث مرات بعد أن بلغت 200 %، حيث حصلت على 39 % من الصفقات سنة 2024 و61 % في 2025.

وكشفت تقارير إعلامية ورسمية، أن هناك اختلالا في سوق الأدوية يصب في مصلحة الشركات المستوردة، التي تصرح بأثمنة قليلة للأدوية أو تستوردها بأسعار هزيلة بينما تقوم ببيعها وتوزيعها على الصعيد الوطني بأثمنة خيالية، محققة نسبة أرباح مضاعفة بـ 300 % في بعض الأدوية.

حراك «جيل زد»

شهدت السنة أبرز حدث اجتماعي تمثل في حراك شباب «جيل زد»، الذين شكلوا حركة اجتماعية جديدة خرجت من منصة «ديسكور» والعالم الرقمي، نحو الشارع، للمطالبة بمحاربة الفساد وتحسين قطاعي الصحة والتعليم، وخلق فرص الشغل، رافضين بناء الملاعب الرياضية بميزانية ضخمة على حساب القطاعات الاجتماعية الأساسية.

وقد خلقت حركة شباب «جيل زد» نقاشا سياسيا جديدا في الساحة الإعلامية وداخل الإعلام الرسمي، من خلال تحريك المشهد السياسي الذي ظل جامدا لعدة سنوات في عهد الحكومة الحالية، مما تطلب من أحزاب الأغلبية الخروج للنقاش السياسي وفسح المجال أمام المعارضة لتبادل الحوار وأمام الشباب للتعبير عن آرائهم السياسية، مطالبة أيضا برحيل الحكومة التي حملتها سبب الاحتقان الشعبي.

لكن الاعتقالات والمحاكمات التي تعرض لها البعض من شباب «جيل زد»، شكلت منعطفا آخر، بسبب المقاربة الأمنية التي نهجتها الدولة في تعاملها مع حراك الشباب الذي انطلق بشكل سلمي، بحيث كانت الاعتقالات كثيرة فاقت التوقعات وكان لها تأثير كبير على الحراك، إلى جانب أسباب أخرى أدت إلى تراجع الاحتجاج، منها أعمال الشغب، وسقوط ثلاثة شبان ضحايا بالرصاص في مدينة القليعة، وانسحاب بعض الفصائل الأمازيغية، وإصدار بلاغات مرتبكة، وغياب قيادة مؤطرة للشباب، واستقبال المعارضين السياسيين.

إلغاء الذبح في عيد الأضحى

يعتبر إلغاء شعيرة الذبح في عيد الأضحى من بين الأحداث البارزة التي عاشها المغاربة خلال سنة 2025، بعد صدور رسالة ملكية قام بتلاوتها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يوم 26 فبراير، توصي المغاربة بإلغاء شعيرة ذبح الأضحية لهذا العام.

وقد جاء في الرسالة الملكية: ((نهيب بشعبنا العزيز إلى عدم القيام بشعيرة أضحية العيد لهذه السنة))، والتي اعتبرها مفسرون أنها تفيد المناشدة بجدية وحزم، وليس بالأمر أو منع الذبح، مع التأكيد على إلغاء ذبح الأضحية مع استمرار ممارسة بقية طقوس العيد المعتادة.

قضية طحن الورق مع الدقيق

من القضايا التي أثارت الجدل لدى الرأي العام، تصريحات البرلماني أحمد التويزي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، والذي تلفظ بعبارة «طحن الورق» خلال مناقشة قانون المالية، دون أن يكشف عن قصده، مما خلق تأويلات كثيرة للعبارة التي تفوّه بها، وبعد ذلك، أصدر توضيحا بأن المقصود كان مجازيا، والأمر يتعلق بالتلاعب في الوثائق أو الفواتير المقدمة للمصالح المختصة بغرض الحصول على الدعم العمومي، مشيرا إلى أن تدخله كان هدفه التنبيه إلى ضرورة مراقبة جودة الدقيق المدعم وكميات الإنتاج المصرح بها، وآليات صرف الدعم العمومي.

فيضان أسفي وفاجعة فاس

خلف فيضان مدينة أسفي حزنا كبيرا في قلوب المغاربة، بعدما جرف وادي الشعبة العشرات من سكان المدينة القديمة والمحلات التجارية بمنطقة سيدي بوذهب، مما أسفر عن وفاة 40 ضحية أغلبهم من تجار المنطقة.

وخلق الفيضان استياء عميقا في نفوس المغاربة الذين طالبوا الدولة بفتح تحقيق عميق وتحديد المسؤولين الحقيقيين عن هذه المأساة التي حصلت نتيجة الإهمال في اتخاذ الاحتياطات اللازمة، حيث قررت النيابة العامة فتح تحقيق في النازلة لمعرفة ملابسات الحادث وتحديد المسؤوليات، كما تم وضع برنامج ومجموعة من الإجراءات لدعم الأسر المتضررة، من خلال تقديم مساعدات مالية لمن فقدوا ممتلكاتهم، وتأهيل المنازل المتضررة، ومساعدة التجار والحرفيين على استئناف أنشطتهم.

أما على صعيد مدينة فاس، فقد خلف حادث سقوط منزلين، 22 وفاة من بينهم أطفال ونساء، إضافة إلى إصابة 16 شخصا بجروح متفاوتة الخطورة، وهي حصيلة مؤقتة، حيث أكد وكيل الملك فتح تحقيق من طرف الشرطة القضائية تحت إشراف النيابة العامة، للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا الحادث والكشف عن ظروفه وملابساته.

حراك أيت بوكماز

بعث حراك ساكنة أيت بوكماز بإقليم أزيلال، رسالة إلى الدولة والحكومة والأحزاب، بخصوص إشكالية غياب العدالة المجالية وغياب آفاق للتنمية المحلية في المناطق الجبلية التي تعيش الإقصاء والتهميش، وتحرم من أبسط الإمكانيات ومقومات الحياة العادية التي تحتاجها الساكنة.

فقد خرج أكثر من عشرة آلاف شخص في مسيرة احتجاجية نحو عمالة أزيلال، شارك فيها كل سكان المناطق الجبلية على مستوى الجماعة، رافعين شعارات مطالبة بفك العزلة عنهم وتحقيق التنمية المحلية، وتوفير الصحة العمومية والتعليم والمواصلات والاتصالات، والرفع من مستوى الخدمات والربط مع شبكة الماء والكهرباء، وتحسين الظروف المعيشية، إذ طرحت مسيرة وانتفاضة أيت بوكماز مسألة العدالة المجالية التي تحتاجها المناطق الجبلية، مع مراجعة السياسات العمومية الخاصة بالمناطق الجبلية، وضرورة التزام الحكومة والمؤسسات المنتخبة والمجالس والجهات، بتخصيص مشاريع تنموية لفائدة المناطق الجبلية.

متابعات

تدشين أكبر مستشفى جامعي بالرباط

أشرف جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على تدشين المركب الاستشفائي الجامعي الدولي محمد السادس بالرباط، الذي يمتد على مساحة 280.000 متر مربع بطاقة استيعابية أولية تبلغ 600 سرير قابلة للزيادة إلى 1000 سرير، ويضم 30 قطبا للتميز في المجالات الطبية، و24 غرفة عمليات حديثة، و143 سريرا للعلاجات الحرجة، كما يضم جامعة محمد السادس للعلوم والصحة بطاقة استيعابية تصل إلى 8000 طالب، مجهزة بـ 15 مدرجا و72 قاعة دروس و217 قاعة تطبيقية.

ويشكل المركب الاستشفائي الجامعي الدولي محمد السادس بالرباط، الذي أشرف الملك محمد السادس نصره الله على تدشينه مرفوقا بولي العهد الأمير مولاي الحسن، نموذجا رائدا لعهد جديد من البنيات الاستشفائية الحديثة والذكية، ومشروعا استراتيجيا يجسد الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في النهوض بالقطاع الصحي الوطني، وضمان الولوج العادل والمنصف إلى خدمات الرعاية الطبية المتقدمة لجميع المواطنين.

افتتاح مركب مولاي عبد الله

أشرف ولي العهد الأمير مولاي الحسن، يوم 4 شتنبر 2025، على تدشين مركب مولاي عبد الله، بعد أشغال إعادة تشييده، والتي مكنت من ملاءمة هذه البنية التحتية الرياضية الرفيعة.

الملعب الجديد يعد جوهرة معمارية وفضاء متعدد الوظائف، إذ يتسع لـ 68 ألفا و700 من المتفرجين، موزعين على مدرجات مجهزة بأنظمة متطورة للسلامة والراحة، كما يضم 110 مقصورات وخمس صالونات للضيافة بسعة إجمالية تصل إلى 5 آلاف و400 مقعد، فضلا عن فضاءات مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومرافق إعلامية حديثة مجهزة بكل الوسائل التقنية واللوجستية لتمكين الصحافيين من تغطية الأحداث الرياضية بأفضل الظروف.

قانون جديد للمسطرة الجنائية

صادق مجلس النواب على مشروع قانون المسطرة الجنائية رقم 22.01، والذي يتضمن مستجدات جديدة، تتعلق بحقوق المتهمين والدفاع وصلاحيات النيابة العامة، والمساطر القضائية الجديدة، ومهام الضابطة القضائية، وغيرها من الأمور المرتبطة بالعدالة وتعزيز التقاضي وتسريع الملفات القضائية.

وتتضمن المسطرة الجنائية مجموعة من التعديلات، منها: صلاحيات النيابة العامة، تنظيم صلاحيات وكلاء الملك والنيابة العامة في متابعة الشكايات والوشايات، التحقيق الإعدادي، حماية حقوق المتهمين في مرحلة التحقيق، تعزيز حقوق الدفاع، تحديث العمل القضائي، حصول المتهم على محامي منذ المراحل الأولى للتحقيق، إشعار المشتكين بالإجراءات المتخذة بشأن شكاياتهم، حضور المحامي أثناء استنطاق المتهم أمام النيابة العامة، وتقديم طلبات الفحص الطبي، ثم طرح ملاحظات بعد انتهاء التحقيق الأولي.

بداية تطبيق العقوبات البديلة

شرعت مختلف محاكم المملكة يوم 22 غشت 2025، في تنفيذ مقتضيات القانون الجديد رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، حيز التنفيذ بالمغرب.

ويعرف القانون الجديد العقوبات البديلة بأنها «العقوبات التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجنح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات حبسا نافذا»، وقد حدد العقوبات البديلة في 4 أصناف، تتمثل في: العمل لأجل المنفعة العامة؛ المراقبة الإلكترونية؛ تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية؛ والغرامة اليومية.

تنظيم كأس إفريقيا للأمم

من أبرز الأحداث الرياضية التي يعرفها المغرب حاليا، تنظيم كأس إفريقيا للأمم في نسختها 35 خلال الفترة الممتدة من 21 دجنبر 2025 إلى 18 يناير 2026، والتي تعتبر من أبرز البطولات القارية.

ويشارك في البطولة 24 منتخبا من مختلف أنحاء القارة السمراء، و135 لاعبا ينشطون في مختلف الدوريات الأوروبية، بقيمة سوقية للمنتخبات المشاركة بلغت نحو 2.83 مليار يورو، بحيث يأتي المنتخب المغربي في المركز الأول بإجمالي بلغ 438.65 مليون يورو، ومنتخب السنغال ثانيا بقيمة 420.40 مليون يورو، والمركز الثالث يحتله منتخب الكوت ديفوار بـ 339.03 مليون يورو...

ويراهن الجمهور المغربي على تحقيق المنتخب الوطني هذه الكأس القارية في العاصمة الرباط، لا سيما وأن جميع الظروف والمقومات متاحة لإحراز اللقب القاري الذي طال انتظاره لأكثر من خمسين سنة، منذ الكأس الوحيدة التي حققها رفاق المرحوم أحمد فرس سنة 1976.

حكيمي يفوز بالكرة الذهبية

أحرز الدولي المغربي أشرف حكيمي الكرة الذهبية الإفريقية لسنة 2025، في حفل رياضي أقيم بالعاصمة الرباط، بعدما احتل المركز السادس في جائزة الكرة الذهبية الأوروبية.

وتفوق حكيمي على كل من المصري محمد صلاح نجم ليفربول، والنيجيري فيكتور أوسيمين، بفضل تحقيقه موسما استثنائيا مع فريقه باريس سان جرمان، الذي توج معه بلقب دوري أبطال أوروبا، والدوري الفرنسي وكأس السوبر الأوروبي واحتلاله وصافة بطولة كأس العالم للأندية.

الداخلية وقوانين الانتخابات

تقدمت وزارة الداخلية بثلاثة مشاريع قوانين تنظيمية للبرلمان، تهدف إلى إصلاح المنظومة الانتخابية، ويتعلق الأمر بالقانون الخاص بمجلس النواب، مشروع قانون الخاص بالأحزاب السياسية، ومشروع قانون المتعلق باللوائح الانتخابية، وعمليات الاستفتاء، وتنظيم استعمال وسائل الإعلام السمعي-البصري.

وعرف قانون الانتخابات إصلاحات سياسية تهدف إلى تحديث المنظومة الانتخابية، من أبرزها تشديد شروط أهلية الترشح، حيث أصبح غير مسموح للأشخاص المدانين في قضايا تمس النزاهة أو المال العام، بالترشح للانتخابات، لأجل تخليق الحياة السياسية ومحاربة الفساد، وعرف تخفيض العتبة الخاصة بدعم لوائح الشباب إلى 2 %، وفتح الباب أمام ترشح المستقلين، واعتماد لوائح جهوية مخصصة للنساء.

ويمثل هذا القانون فرصة جديدة لتجديد النخب السياسية، وتعزيز المشاركة السياسية للشباب، وقاعدة قانونية جديدة للتنافس بين الأحزاب خلال الانتخابات التشريعية لسنة 2026.

القفطان تراث مغربي

وافقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، على قبول طلب تسجيل القفطان المغربي ضمن اللائحة التمثيلية للتراث العالمي غير المادي، خلال الدورة العشرين للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي بالعاصمة الهندية.

وجاء تسجيل القفطان باسم المغرب، بعد المحاولات المتكررة من البعض للسطو عليه ونسبه إلى ثقافات أخرى، مما دفع المغاربة إلى المطالبة بالحفاظ على هذا الموروث الثقافي المغربي.

تألق المنتخبات الوطنية

بعد فوز منتخب الشبان بكأس العالم الشيلي 2025، من أبرز الأحداث الرياضية، خاصة بعد فوزه على منتخب الأرجنتين في المباراة النهائية بهدفين.

واختير اللاعب الشاب عثمان معما أفضل لاعب في البطولة بعد تألقه اللافت، إلى جانب ياسر الزبيري الذي حصل على جائزة ثاني أفضل لاعب وهداف البطولة بخمسة أهداف.

كما توج المنتخب المحلي ببطولة كأس العرب «فيفا 2025»، بعد انتصاره على منتخب الأردن في المباراة النهائية في العاصمة القطرية الدوحة، وقبل ذلك، توج المنتخب المحلي تحت قيادة المدرب طارق السكتيوي، بكأس إفريقيا للاعبين المحليين، المقامة بكينيا، وهي ثالث لقب لـ«الشان» يحرزه المنتخب المغربي.

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵉⵜ
ⴰ ⵙⵎⵇⵔⵏ ⴰⵅⵎⵔⵉ ⴰ ⵜⵖⵡⵉⵔⵉⵜ ⵜⴰⵅⵎⵔⵉⵜ

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
و المسح العقاري و الخرائطية

AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIÈRE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE

تحيين الرسوم العقارية

أي تغيير
يطرأ على بيانات الرسم العقاري
أو المعلومات المتعلقة بالمِلك:

- إحداث بنايات
- تغيير بيانات الحالة المدنية :
(الاسم الكامل، نظام الزواج،
البطاقة الوطنية، محل المخابرة ....)

يجب تقييده في المحافظة العقارية

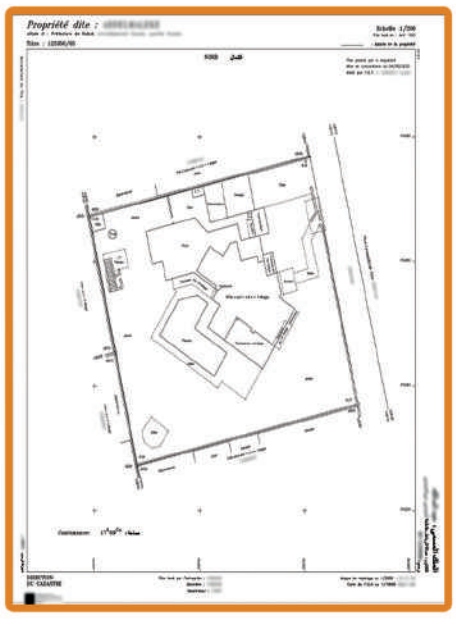

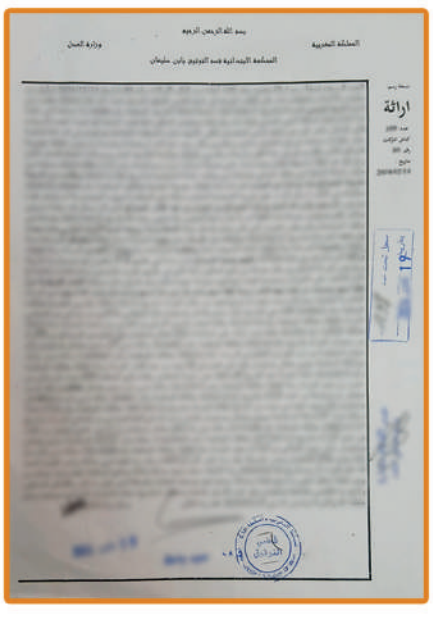

الخدمات الرقمية للمحافظة العقارية
جودة, ربح للوقت وبكل أمان

www.ancfcc.gov.ma

تحليل إخباري

خط التماس بين الرياضة والسياسة

كيف تحول المغرب إلى مملكة «كرة القدم»

((لم تعد كرة القدم لعبة فرق، وفرجة مجتمع، كما أن انتصارات الفرق وهزائمها لم تعد حبيسة الرياضيين والوسط الرياضي، وإنما غزت هذه اللعبة مختلف مناحي الحياة؛ فقد أصبحت كرة القدم، منذ زمن، قضية دولة، لا تؤثر في الاقتصاد والإعلام والسياحة فقط، وإنما تفعل فعلها في السياسة الوطنية، وفي العلاقات الدولية، وفي المنظمات والبنيات، كما في السلوكيات والتفاعلات السياسية)).

إعداد: **سعيد الريحاني**

ولي العهد مولاي الحسن يدشن «الكان»

الكلام أعلاه هو مقتطف من تشخيص واقعي لباحث مرموق، هو الدكتور محمد الرضواني، مدير مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط (كلية الناظور)، وكان هذا الباحث قد اختار «تنسيق» مجهود كبير لمجموعة من الباحثين داخل مؤلف كبير تحت عنوان: «كرة القدم والسياسة/ دراسة في السلطة والهوية والاحتجاج)، وهو الكتاب الذي صدر مؤخرا، ليوفر مساحة أخرى للتفكير في ظاهرة كرة القدم من زوايا مختلفة.

يقول الباحث الرضواني في تقديم المؤلف المذكور: ((لم تعد كرة القدم، منذ عقود، محكومة بقواعد اللعب والفرجة فحسب، وإنما أضحت لعبة خاضعة للتنظيم والتدبير والتأطير والتوجيه، ليس فقط على مستوى إجراءات اللعب وتقنياته، وقواعد تنظيم الفرق، وإنما كذلك على مستوى أهداف لعبة كرة القدم، وشروط تنظيم البطولات واللقاءات الكروية، وخلفياتها السياسية والإيديولوجية. كما أن كرة القدم لم تعد لعبة محكومة بالتلقائية والممارسة والتعبئة والعواطف فقط، وإنما أصبحت تنظيما خاضعا للحسابات الرياضية والإحصائية والاقتصادية، تستحضر كلها منطق الربح والخسارة، ليس الربح في المقابلات، وإنما الربح المادي والاقتصادي بالدرجة الأولى، ينضاف إلى ذلك الربح السياسي)).

نفس الكاتب يعود للتاريخ ليقول: ((برزت النسب المتشابكة والمعقدة بين كرة القدم والسياسة، بشكل واضح، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، من خلال تنظيم بطولات دولية، وألعاب أولمبية، بمشاركة عدة منتخبات وفرق وطنية، مع ما يعنيه ذلك من صراع الأوطان والشعوب والأجناس؛ فانطلاقا من عام 1930، تاريخ انطلاق بطولة كأس العالم لكرة القدم من الأوروغواي، أصبح التوظيف السياسي مصاحبا لأغلب البطولات العالمية والقارية، ليس فقط من قبل الأنظمة الديكتاتورية، التي تتقن استثمار مثل هذه البطولات من أجل تلميع صورتها، والتغطية على انتهاكاتها، ونشر سياساتها، كما فعلت الفاشية الإيطالية، والنازية الألمانية، وديكتاتوريات أمريكا اللاتينية، وإنما كذلك من لدن الأنظمة الديمقراطية، التي تحرص على تقديم النجاح في تنظيم التظاهرات الرياضية العالمية بوصفه إنجازا للحكومة ومكوناتها، ففوز فرنسا بكأس العالم سنة 1998، اعتبر بمثابة انتصار لفرنسا متعددة الهويات، على اعتبار أن منتخبها القومي ضم عددا من اللاعبين ذوي الأصول الإفريقية)) (المصدر: كتاب «كرة القدم والسياسة»).

ولا يقف توظيف كرة القدم عند الأنظمة، بل يمتد للسياسيين، حيث يقول الرضواني: ((يتم توظيف كرة القدم في السياسة كذلك، من قبل القوى السياسية والمدنية غير الرسمية، والنخب السياسية؛ ذلك أن عددا من الفرق الرياضية اعتبرت واجهات لمناهضة نظام الحماية والاستعمار في عدد من الدول، كما اتخذت الأندية الرياضية، في بعض البلدان غير الديمقراطية، مشتلا للتربية السياسية، ونشر قيم الالتزام بالقومية المحلية والانتماء، وتدعيم الهوية الخاصة. ثم إن النخب السياسية لطالما نظرت إلى الانخراط في الأندية الرياضية بصفة عامة، وأندية كرة القدم على وجه الخصوص، بوصفه استثمارا سياسيا ناجحا في حشد الجماهير الرياضية، وتعبئة الأصوات الانتخابية.. ومما لا شك فيه أن العلاقة المتشابكة بين كرة القدم والسياسة لا تتأسس على التشابه بين الميدانين، والتقارب القائم بينهما في الدولة الحديثة فقط، وإنما تتأسس أيضا على تحكم الدولة في الرياضة، واعتبارها مجالا خاضعا للسياسة وسلطتها، وتزايد وسائل حكم الدولة، المادية والرمزية، وتكثيف أدوات الهيمنة غير المباشرة)).

كرة القدم والسلطة

داخل هذا المؤلف الجماعي، يقول باحث آخر، هو أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، عثمان الزياني، أن ((مختلف الأنظمة السلطوية عملت على الاستثمار في كرة القدم في سبيل تعزيز الطاعة العمياء، وفقدان الحرية، والقبول الرضائي السعيد بالتسلسل الهرمي المطلق، والنظام الأبوي، وما شابه ذلك، مما شكل مصدر قلق دائم، إذ تحولت كرة القدم إلى أداة لممارسة السياسة، وتنظيم الوجود الاجتماعي، وتصور الأهداف العامة، ليس على أساس المنطق والإقناع، ولكن من خلال مخاطبة الغريزة والشعور والخيال، لصالح جاذبية القائد المغناطيسية))، ويستند الكاتب على إغناسيو راموني، ليؤكد ((كيف اعتقد الفاشيون أن كرة القدم جعلت من الممكن في فضاء يفضي إلى تنظيم حشود كبيرة، ممارسة ضغط قوي عليهم، والحفاظ على النبضات القومية للجماهير.. وهكذا، فإن كرة القدم - وغيرها من الرياضات الجماهيرية - توصف بأنها الأفيون الحقيقي للشعوب، إذ في زمن الديكتاتوريات أصبحت المخدر الصعب للديمقراطيات! ثم إن رياضة كرة القدم في الأنظمة السلطوية، يزداد صبيب استغلالها واتخاذها كملهاة للجماهير والشعوب بهدف صرف أنظارهم عن الواقع المعيش بما يحويه من مشاكل وتعقيدات حياتية لمختلف الأفراد، حيث يكون الرهان هنا على إحكام القبضة الحديدية على الشعوب في سبيل تكريس المنطق السلطوي للحكم، الذي يشكل القائد الكاريزماتي، بموجبه، قطب الرحى، الذي تتحرك في كنفه كل مؤسسات الدولة والأفراد على حد سواء، وفق السياقات الأمرية والقسرية التي تحمل في ثناياها جملة من الموانع والمحاذير والممكنات، وكل ما هو مسموح به أيضا، وبالنظر إلى أن كرة القدم لعبة جماهيرية، استطاعت أن تأسر قلوب الملايين. وعليه، فهي تشكل أجدى استثمار للهيمنة والسيطرة وبسط مختلف مقومات السلطوية)) (المصدر: نفس الكتاب).

الرضواني

كرة القدم والحالة المغربية

يقول الباحث محمد زهني، ضمن نفس المؤلف، الذي حمل معلومات كبيرة عن رياضة كرة القدم، أن ((الرياضة أصبحت اليوم عنصرا محوريا في تسويق صورة المغرب على الساحة الدولية، وهو إنجاز لم يكن ليتحقق لولا الإصلاحات العميقة التي قادتها السلطة السياسية في البلاد، والتي أثمرت نتائج مشرفة على المستوى العالمي، ومنها الرعاية الملكية للرياضة))، حيث يؤكد بالاعتماد على كتاب «الجغرافية السياسية للرياضة في المغرب»، أن الملوك المغاربة يولون أهمية كبرى لدعم الرياضة من خلال توجيهاتهم وتعليماتهم، منذ الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني، غير أن الدعم البارز والواسع هو الصادر من محمد السادس كملك معروف بممارسته لأنواع رياضية، كالتزلج على الماء والكاراتيه وشغفه بكرة القدم.

تحليل إخباري

كرة القدم.. رسالة من ملك إلى ملك

بل إن الاهتمام الملكي بالرياضة وصل إلى حد دسترتها حسب نفس الكاتب سالف الذكر، والذي قال: ((إن الاهتمام الكبير التي أولته السلطات العليا للرياضة والتربية البدنية، ستقود إلى دسترة الحق في الرياضة في دستور 2011، حيث ينص الفصل 26 على: «تدعم السلطات العمومية بالوسائل الملائمة، تنمية الإبداع الثقافي والفني، والبحث العلمي والتقني، والنهوض بالرياضة، كما تسعى لتطوير تلك المجالات وتنظيمها بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية ومهنية مضبوطة». كما ينص الفصل 31 على: «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة، من الحق في: التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية» (بالإضافة إلى فصول أخرى)).

دبلوماسية كرة القدم المغربية

من جهته، وداخل نفس المؤلف الذي تقرأ «الأسبوع» مقتطفات منه، يقول الحسن أحكيم، الباحث في القانون العام: ((سيظل تفضيل العديد من أعضاء «الفيفا» لجنوب إفريقيا لتنظيم كأس العالم 2010 نتيجة خلفيات سياسية، لعب فيها نيلسون مانديلا دورا مؤثرا وغير ديمقراطي، راسخا في أذهان السياسيين والجماهير المغربية. ومنذ تلك اللحظة، شرعت السلطات العليا في المغرب في تحديث البنية التحتية الرياضية، وخاصة على مستوى كرة القدم؛ تم تعزيز أكاديمية محمد السادس لكرة القدم المتخصصة في تدريب اللاعبين من الطراز العالمي، واستقطاب أطر كروية خبيرة، مما شكل دافعا للأندية الوطنية واللاعبين الناشئين، وبالتالي، سيظهر نجاح هذه المؤسسة في نتائجها، سواء على مستوى اللاعبين المحترفين في أوروبا الذين تم تكوينهم داخل الأكاديمية، أو عبر تزويد المنتخب الوطني بعدد من اللاعبين: ثلاثة في كأس العالم 2018 في روسيا، وأربعة في كأس العالم 2022)) (المصدر: كتاب «كرة القدم والسياسة»).

نفس الكاتب خصص التفاتة لفوزي لقجع، من باب التأثير القاري لكرة القدم المغربية، حيث قال: ((منذ توليه رئاسة الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في 13 أبريل 2015، انخرط فوزي لقجع في استراتيجيات رياضية ودبلوماسية لتعزيز تمثيلية المغرب في الأجهزة الرياضية الدولية والقارية. في سنة 2017، انتخب المغرب لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد الإفريقي لكرة القدم، وتولى منذ مارس 2021 منصب نائب رئيس «الكاف»، كما تولى رئاسة لجنة الميزانية في الاتحاد الإفريقي لكرة القدم في نفس الوقت، وفي أبريل 2022، تم تعيينه من قبل رئيس «الكاف» في مجموعة العمل الخاصة باللجان التابعة لـ«الفيفا»، وهي الهيئة التي تتولى مهمة تحليل الإطار القانوني والحكامة وتقديم المقترحات إلى مجلس «الفيفا». إن مهام فوزي لقجع في الاتحاد الإفريقي قد مكنت المغرب من تحييد جميع محاولات خصومه في القارة الإفريقية على مستوى كرة القدم، كما عززت موقع المغرب الكروي في القارة، ولم يعد المغرب ذلك البلد الذي يغيب عن تمثيلية الأجهزة الكروية الإفريقية)).

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

أزيلال

مطالب بفتح تحقيق حول كارثة اختفاء مياه شلالات أوزود ومحاسبة الفاعلين

الأسبوع

فوجئت ساكنة جماعة أيت تكلا بإقليم أزيلال، من الاختفاء المفاجئ لمياه شلالات أوزود العريقة، والتي تعتبر إرثا تاريخيا وطنيا، وتشكل منظرا طبيعيا لا مثيل له، يزوره الآلاف من الزوار والسياح من مختلف بقاع العالم.

وقد أثار النقص الكبير في صبيب مياه الشلالات استغراب الساكنة والعديد من الجمعويين، بعدما تم اكتشاف قلة المياه بشكل مفاجئ واختفائها من المنابع التي ظلت لمئات السنين تتدفق، رغم فترات الجفاف الصعبة التي مرت منها المملكة، ولم تشهد هذا الانقطاع المفاجئ بدون سابق إنذار، مما يطرح العديد من التساؤلات: هل هناك جهة ما وراء هذه المشكلة الخطيرة؟ هل هناك من يقف وراء إيقاف مياه الشلالات، أو هناك من يستفيد من منابع الشلالات على حساب الطبيعة ؟

فما حدث في شلالات أوزود يكشف بالواضح وجود فجوة في التدبير والتسيير، وغياب المراقبة من قبل الجهات المختصة والوصية من قبيل قطاعي المياه والغابات والسياحة بالأساس، لأن هذه المحمية الطبيعية تعتبر فضاء سياحيا وطنيا ومزارا دوليا يحظى باهتمام السياح الأجانب والزوار المغاربة الذين يتوافدون عليه في جميع الفصول، مما يجعل المسؤولية تقع على المندوبية الإقليمية للمياه والغابات ومندوبية السياحة، والسلطات الإقليمية، التي قامت بإرسال لجنة مؤخرا لفتح تحقيق في النازلة.

ويرى العديد من الفاعلين المحليين، أن اختفاء مياه شلالات أوزود ليس قضية محلية أو مشكلة تنحصر داخل المنطقة، بل هو مشكل وطني لأن هذا التطاول والاعتداء السافر على تراث وطني وعالمي طبيعي، يعتبر من المناطق الطبيعية النادرة في العالم، يستوجب فتح تحقيق مركزي وتدخل وزارة الداخلية ووكالة المياه والغابات ورئاسة النيابة العامة ووزارة الثقافة، لأجل حماية شلالات أوزود من الانقراض.. فهل ستتم محاسبة الجناة الذين يقفون رواء استنزاف مياه الشلالات التاريخية.

فما حصل في أوزود يتطلب، حسب المختصين، مراقبة شاملة لقطاع الماء في الإقليم، وفرض الصرامة على استغلال المياه في الأنشطة الفلاحية والسياحية وغيرها، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتأسيس مؤسسة خاصة لحماية شلالات أوزود والنهوض بالأنشطة السياحية وتوفير الحراسة على مدار السنة فيها، لحماية ثروتها المائية.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

كارثة الفيضانات بجهة تفضح فشل تدبير الشأن العام

منذ سنوات طويلة والمواطنون بجهة الشمال يسمعون عن رصد ميزانيات ضخمة وبرامج متعددة مخصصة للحماية من الفيضانات، غير أن هذه الوعود ظلت، في نظر الكثيرين، حبيسة التقارير والبلاغات الرسمية، دون أن تجد طريقها إلى التنزيل الفعلي على أرض الواقع؛ فمجرد تساقطات مطرية متوسطة تغرق مدن الشمال في الفيضانات، مخلفة خسائر مادية جسيمة، ومعاناة يومية للمواطنين الذين تتسلل المياه لمنازلهم ومحلاتهم، مدمرة الأثاث والممتلكات.

وقد كشفت التساقطات المطرية الأخيرة الهشاشة الكبيرة التي تعاني منها البنية التحتية بعدد من مدن الجهة، حيث لم تفرق الأمطار بين الأحياء الشعبية والأحياء الراقية، التي نالت بدورها النصيب الأكبر من الأضرار، في مشهد يؤكد أن الخلل بنيوي وشامل، ولا يرتبط فقط بهشاشة بعض الأحياء الهامشية.

ويُجمع متتبعون للشأن المحلي على أن من بين الأسباب الرئيسية لهذه الفيضانات، غياب التدخل الاستباقي قبل تساقط الأمطار، خاصة فيما يتعلق بتنظيف مجاري الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه الأمطار، حيث أدى انسداد هذه القنوات وخروج المياه العادمة منها، إلى تفاقم الوضع، وساهم بشكل مباشر في غمر الشوارع والأزقة بمختلف الأحياء، كما لاحظ عدد من المواطنين أن تدخل الجهة المفوض لها تدبير قطاع السائل لم يتم إلا بعد فوات الأوان، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول نجاعة آليات المراقبة والاستعداد المسبق لموسم الأمطار.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تفاقم هذه الكارثة، الانتشار العشوائي للبناء فوق مجاري الأودية، أو تضييقها وسدها، في غياب صارم للمراقبة وتطبيق القانون؛ فحين لا تجد المياه مساراتها الطبيعية، لا يكون أمامها سوى اقتحام المنازل والمرافق، وهو ما حدث بالفعل في عدد من الأحياء، من بينها حي الديزة بمدينة مارتيل، وحي سمسة، وسيدي البهروري بتطوان، حيث تكبد السكان خسائر كبيرة وسط حالة من الغضب والاستياء.

وأمام تكرار هذه السيناريوهات مع كل موسم مطير، يطرح الرأي العام المحلي تساؤلات ملحة حول مصير الميزانيات المرصودة، ومسؤولية الجهات المعنية، سواء المنتخبة أو المفوض لها التدبير، مطالبا بمحاسبة حقيقية، وباعتماد مقاربة شمولية تقوم على الاستباق، واحترام تصاميم التهيئة، وتنفيذ مشاريع الحماية من الفيضانات بشكل فعلي، بدل الاكتفاء بالحلول الترقيعية والتدخلات الظرفية بعد وقوع الكارثة كما هو ظاهر في الصورة من أحد شوارع تطوان.

الأمطار تجرف قبور مقبرة المضيق في غياب الجماعة

أسفرت التساقطات المطرية الأخيرة التي عرفتها عدد من مدن جهة الشمال، وعلى رأسها مدينة المضيق، عن انهيار أجزاء من التربة داخل المقبرة المحلية، ما أدى إلى جرف عدد من القبور بشكل كامل، في مشهد صادم أثار موجة واسعة من الاستياء والغضب في صفوف الساكنة.

وأرجع متابعون هذا الحادث المؤلم، إلى الإهمال الذي طال المقبرة لسنوات، وغياب أي أشغال وقائية من شأنها حماية حرمة الأموات، لا سيما في ظل عدم تشييد ممرات إسمنتية أو أسوار واقية قادرة على الصمود أمام التساقطات المطرية الغزيرة، على غرار ما هو معمول به في عدد من المقابر الإسلامية بمدن أخرى بجهة الشمال.

واعتبر المواطنون أن ما وقع هو نتيجة مباشرة لضعف البنية التحتية وغياب الصيانة الدورية، محملين المسؤولية للجماعة الترابية، باعتبارها الجهة الوصية قانونيا على تدبير وصيانة المقابر، غير أنها بدت غائبة خلال هذه الكارثة، سواء على مستوى الاستباق، أو التدخل السريع بعد وقوع الأضرار.

وطالب عدد من الفاعلين المحليين بفتح تحقيق جدي في أسباب هذا الإهمال، والإسراع باتخاذ إجراءات مستعجلة لإعادة تهيئة المقبرة، بما يضمن احترام حرمة الموتى، مع وضع مخطط وقائي يحول دون تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلا، خاصة في ظل التغيرات المناخية وتزايد حدة التساقطات المطرية.

وتعاني العديد من المقابر بجهة الشمال من مظاهر الإهمال واللامبالاة، حيث تحول بعضها إلى مراحيض عشوائية أو فضاءات لرعي الأغنام، نتيجة غياب الصيانة الدورية وعدم تنظيف الأعشاب الضارة، خصوصا بالمقابر القديمة التي توقف فيها الدفن، ما يزيد من تفاقم الوضع ويمس بحرمة هذه الأماكن.

مختصرات شمالية

أثار نقل بعض الملفات والوثائق، وربما حتى مخطوطات نادرة، من المكتبة العامة للمخطوطات والمحفوظات بتطوان، الأسبوع الماضي، إلى وجهة غير معلومة، جدلا واسعا في أوساط الرأي العام المحلي، ورغم موجة التنديد والبيانات الاستنكارية التي أعقبت الواقعة، لم تصدر إدارة المكتبة، ولا المحافظ المشرف عليها، أي بلاغ توضيحي يشرح دوافع نقل هذه الملفات، التي وضعت داخل صناديق كرتونية، أو يحدد الجهة التي نقلت إليها، ما زاد من حالة الغموض والقلق بشأن مصير هذا الرصيد الوثائقي الهام.

بسبب الإهمال واللامبالاة من طرف الجهات المعنية، يواصل تراث المدينة العتيقة بتطوان اندثاره، نتيجة الانهيارات المتكررة التي تطال عددا من المنازل التاريخية، رغم كون بعضها مدرج ضمن برنامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة.

وقد شهد حي السانية مؤخرا، انهيار منزلين مهجورين كانا في انتظار الترميم، غير أن التأخر عجل بفقدانهما نهائيا، وهو ما يطرح التساؤل حول جدية برامج التأهيل، ونجاعة تدخلات الجهات الوصية، في ظل استمرار فقدان معالم تاريخية لا تقدر بثمن.

أدت الفيضانات الأخيرة إلى إيقاظ لجنة اليقظة من سباتها، حيث شرعت في عملية تنظيف مجاري المياه العادمة التي كانت السبب الرئيسي في الفيضانات التي عرفتها مدن الشمال، غير أن التساؤل المطروح اليوم، حول استمرارية هذه التحركات ؟

كواليس جهوية

الرباط

الشركة الجهوية معضلة جديدة يعاني منها المواطنون والمنتخبون

الأسبوع

وجهت انتقادات من قبل فعاليات منتخبة بمجلس جهة الرباط سلا القنيطرة، إلى الشركة الجهوية متعددة الخدمات المشرفة على تدبير خدمات قطاع الماء والكهرباء، بسبب الاختلالات التي تتخبط فيها المؤسسة الجديدة في المجال، والفواتير الضخمة التي تصدرها والتي تخلق استياء كبيرا لدى ساكنة الرباط وسلا وتمارة، بالإضافة عدم تفاعلها مع شكايات المواطنين بخصوص الزيادة في تعريفة الخدمات مقارنة مع «ريضال».

فالشركة الجهوية تتخبط في الكثير من المشاكل التدبيرية، والاختلالات، وغياب العدالة المجالية في تنزيل المشاريع، إلى جانب ضعف التواصل مع سكان الجهة، وغياب رؤية واستراتيجية واضحة لإصلاح العديد من الأحياء في الجهة وتقوية شبكات المياه وتقوية قنوات الصرف الصحي للنهوض بالبنية التحتية، لتفادي الاضطرابات والفيضانات مع التساقطات المطرية.

ورغم مجيء الشركة الجهوية، إلا أنها عجزت عن التدبير المجالي، بحيث تركز على الاهتمام أكثر على مدن مثل الرباط سلا والقنيطرة وتمارة، ويتم تهميش المدن الصغيرة والجماعات القروية من الخدمات الأساسية التي تحتاجها الساكنة، إذ تعاني العديد من الجماعات القروية من قلة المياه وضعف الخدمات، وعدم تمكين سكان الجماعات القروية في منطقة الغرب من الوصول للماء الصالح للشرب.

وقد انتقدت فعاليات منتخبة السياسة التي تنهجها الشركة الجهوية متعددة الخدمات، في ظل غياب التنسيق والتواصل، ومتابعة المجالس المنتخبة لعملها وتقييم تجربتها للوقوف على الخصائص والمشاكل والمطالب، عبر تكوين لجنة تتبع تجتمع بشكل دوري وتقوم بدراسة عمل الشركة ومنجزاتها ونقائصها.

وحسب نفس الفعاليات، فإن الشركة الجهوية تقوم بعمل مستقل بشكل أحادي، دون مقاربة تشاركية مع بقية المتدخلين مثل السلطات الوصية والمجالس المنتخبة، مما يجعل المواطن يفتقد للمعلومة، ويتم حدوث تأخير في معالجة وتسوية المشاكل والشكايات المتعلقة بالأثمنة المرتفعة وغيرها من الحاجيات، والانقطاعات المتكررة للمياه في بعض المناطق القروية.

برشيد

مطالب لعامل إقليم برشيد بالتدخل للبت في اختلالات جماعة سيدي رحال

الأسبوع

عبرت ساكنة جماعة سيدي رحال بإقليم برشيد، عن استيائها من طريقة التدبير الجماعي والإداري داخل هذه المؤسسة المراد منها التفاعل مع انتظارات المواطنين وتحقيق التنمية المحلية وحل المشاكل اليومية.

وقد انتقدت فعاليات محلية الاختلالات والصراعات التي يعيشها المجلس الجماعي بين بعض المنتخبين داخل الأغلبية والمعارضة حول المصالح، عوض أن يسهر على معالجة العديد من القضايا والمشاكل التي تتخبط فيها الساكنة منذ عدة سنوات، حيث تسود الخلافات الجانبية، مما لا يخدم مصالح الساكنة.

ومن المشاكل التي تشتكي منها ساكنة جماعة سيدي رحال، غياب التواصل من قبل المكتب المسير مع المواطنين واستمرار الإشكاليات العالقة والاختلالات البنيوية في الإرادة والإصلاح، مما يخلق انعدام الثقة بين المواطنين والمجلس الجماعي الذي يراهن على الانتخابات المقبلة للبقاء في التسيير.

وبهذا الخصوص، وجهت بعض الفعاليات المدنية نداء إلى عامل إقليم برشيد، من أجل التدخل للاطلاع على ما يجري ويدور داخل جماعة سيدي رحال الشاطئ من صراعات وحسابات ضيقة، والوقوف على الاختلالات الحاصلة، والإنصات للساكنة التي تعاني التهميش والإقصاء.

الراشيدية

ضيعات تقف وراء فيضان وادي البطحاء

الأسبوع

تطالب ساكنة بلدة قصر المنقارة بإقليم الراشيدية، السلطات، بالتدخل من أجل تعويضها عن الأضرار الجسيمة التي خلفتها الفيضانات الأخيرة في المنطقة، من خلال توفير المساكن للأسر المتضررة وتعويض الخسائر في المنازل والأثاث، وحماية الساكنة من خطر فيضانات واد البطحاء، التي تسببت في خسائر مالية كبيرة في ممتلكاتهم، كما تسبب الفيضان في سقوط المنازل الطينية والهشة، بينما تضررت بقية المنازل بشكل كبير، مما خلق ظروفا إنسانية واجتماعية صعبة تتطلب تظافر الجهود من الجميع.

ودعت فعاليات محلية إلى فتح تحقيق حول الكارثة ومحاسبة المسؤولين عنها، لأن الفيضانات كانت - حسب رأيهم - ناتجة عن ضيعات فلاحية داخل المر الطبيعي للوادي، الشيء الذي أدى إلى تغيير مساره نحو المناطق السكنية بسبب عدم احترام مسارات السيول الطبيعية.

الدار البيضاء

سلطات الدار البيضاء تقوم بهدم المستودعات العشوائية المحتلة للملك العمومي

الأسبوع

تقوم السلطات المحلية بتنسيق مع جماعة الدار البيضاء، بحملة واسعة من أجل تطبيق قانون احتلال الملك العمومي، حيث باشرت عملية واسعة للقضاء على الاستغلال العشوائي للملك العمومي الذي ظل لسنوات طويلة يشكل عبئا ثقيلا على المدينة.

وقد قامت السلطات بهدم المستودعات العشوائية المتواجدة في العديد من المقاطعات، والتي كانت تستعمل في تخزين مواد البناء والمعدات بشكل غير قانوني، حيث تحولت مع الوقت إلى نقاط سوداء غير مهيكلة تؤثر سلبا على السلامة العامة، وتشوه النسيج العمراني، مستفيدة من اختلالات سابقة في المراقبة وضعف آليات الزجر.

ومن بين المقاطعات التي عرفت حملة واسعة لهدم المستودعات العشوائية، البرنوصي وعين الشق، حيث قامت السلطات بهدم البنايات وإفراغ العقارات العمومية واسترجاعها، والتي قام أصحاب المستودعات باستغلالها بشكل غير قانوني لعدة سنوات، في تطاول على الملك العمومي، وإنشاء تجمعات تجارية غير مرخص لها واستغلت الأملاك الجماعية لصالحها، مما حرم الساكنة من إقامة مشاريع حضرية أو حدائق أو منشآت خضراء وحول الأحياء السكنية إلى «سجون» مكتظة بدون تهيئة حضرية جديدة.

وقد رحبت فعاليات محلية بتحرك السلطات ضد المستودعات العشوائية التي راكمت الأرباح خلال السنوات الماضية على حساب الملك العمومي، وانتظارات الساكنة من أجل إقامة مشاريع تنموية أو فضاءات عمومية أو ملاعب رياضية أو مراكز ثقافية لفائدة شباب المقاطعات الذين يقضون أوقاتهم داخل المقاهي الشعبية، حيث أن استعادة هذه المرافق يمكن إعادة استغلالها في إنجاز مشاريع لفائدة الساكنة مثل الفضاءات الخضراء والملاعب الترفيهية.

النواصر

برلماني ورئيس جماعة بوسكورة سابقا في ورطة حقيقية مع الداخلية

الأسبوع

أصبح رئيس جماعة بوسكورة السابق والنائب البرلماني الحالي عن إقليم النواصر، في ورطة حقيقية مع وزارة الداخلية، بسبب الاختلالات المالية والإدارية التي قام بها والتي كانت سببا رئيسيا في عزله من منصبه بقرار إداري.

وقد سجلت المفتشية العامة لوزارة الداخلية العديد من الملاحظات على صعيد التدبير والتسيير، من خلال رصد اختلالات تتعلق بالجبايات المحلية المتعلقة بالتجزئة والأراضي غير المبنية، ومنح إعفاءات للمنعشين العقاريين، ورسوم عمليات البناء، حيث أن الجماعة قامت بمنح إعفاءات دون احترام الإجراءات القانونية.

وأبرز تقرير المفتشية أن هناك اختلالات تتعلق بالرسوم على عمليات البناء عبر منصة الرخص، مما يفسح المجال للأخطاء والتلاعب في المعطيات المقدمة للجماعة قصد الحصول على رخص البناء، إلى جانب أن الإعفاءات يجب أن تتم مواكبتها من قبل وزارتي إعداد التراب الوطني والتعمير، والاقتصاد والمالية، وليس الاقتصار فقط على الجماعة.

وكشفت أيضا أن بعض المشاريع لم يتم توضيح التكلفة الحقيقية للأشغال عند التسليم المؤقت، وتم فرض مبالغ بشكل مبالغ فيه على المتر مربع، في خرق للقانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية، إضافة إلى أن عمليات إحصاء الأراضي الحضرية غير المبنية كانت تنعقد غالبا في غياب السلطة المحلية، إلى جانب صعوبة في مراقبة بعض الأراضي غير المحفظة أو التي تحتوي على مساكن عشوائية.

كما سجل التقرير أن الجماعة قامت بفرض رسوم وضرائب على الأراضي المجهزة جزئيا، في غياب الخدمات الأساسية مثل الطرق والكهرباء والماء والصرف الصحي، مما يعتبر مخالفة للقانون المتعلق بفرض الضرائب الجماعية.

كواليس جهوية

المحمدية

اتهام موظفة في عمالة المحمدية بالتماطل في تسليم الرخص المؤقتة

الأسبوع

خلفت عراقيل إدارية استياء كبيرا للمواطنين وللأشخاص المستفيدين من تجزئة «بيو زناتة» بمدينة المحمدية، بسبب رفض موظفة في قسم التعمير تسليم رخصة التسليم المؤقت للجهة المكلفة بالمشروع رغم استكمال جميع المساطر القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في قوانين التعمير.

وانتقدت فعاليات رفض المسؤولة في قسم التعمير بالعمالة، منح الترخيص بسبب غياب ممر للتجزئة، رغم أن الوثائق والمحاضر التي تم إنجازها من قبل المكلفين بالمعاينة، تؤكد وجود ممرات وفق المعايير، كما أن الوكالة الحضرية قامت بمتابعة جميع مراحل المشروع والوقوف على الأشغال المنجزة ولم تسجل أي ملاحظات بخصوص طلب الترخيص المؤقت، مما يطرح التساؤل حول أسباب غياب التنسيق أو تداخل الاختصاصات في القرار العمومي، في غياب الوضوح والجدية بناء على الوثائق والمستندات المقدمة في الملفات المقدمة من قبل المستثمرين ؟

المالكي

كما يتساءل البعض عن سبب غياب التنسيق بين الإدارات وتفعيل المنصات الإلكترونية، التي تبقى الوسيلة الوحيدة لتفادي الغموض واتخاذ القرارات المزاجية والبيروقراطية الإدارية لدى بعض الإدارات، في الإجابة عن الطلبات أو المصادقة عليها أو رفضها لدفع المواطن أو المستثمر للجوء إلى القضاء الإداري عوض التماطل والتأخير لمدة تفوق خمسة أشهر بدون سبب، لا سيما وأن الإدارة ملزمة بالتجاوب والمصادقة على الطلبات وفق الوثائق والمستندات المقدمة من قبل المرتفقين.

وحسب مصادر محلية، فإن ملف تجزئة «بيو زناتة» وصل إلى عامل المحمدية، عادل المالكي، بعدما ظلت مسؤولة قسم التعمير تتماطل لأزيد من خمسة أشهر في الرد على الطلب والتسليم المؤقت، في انتظار ما سيقوم به المسؤول الأول بالعمالة من إجراءات والاطلاع على الوثائق لإصلاح الاختلالات ومساءلة المسؤولة عن أسباب التأخير.

ورزازات

لماذا عجزت الحكومة عن إنجاز مشروع نفق تيشكا ؟

الأسبوع

منذ سنوات ظلت طريق تيشكا من الطرق الخطيرة في جبال الأطلس الكبير، بسبب ارتفاعها الذي يفوق 2260 مترا، ومنعرجاتها القاتلة، بحيث كشفت الدراسات الميدانية التي أنجزت، أن الحل الوحيد للطريق هو إنجاز نفق يمر بمنطقة أوريكا، ليكون شريانا آمنا يربط بين مراكش وورزازات ويقلص بشكل كبير زمن الرحلة.

فقد أنجزت العديد من الدراسات منذ السبعينيات والتسعينيات إلى السنوات الأخيرة، تتعلق بالجوانب التقنية والجيولوجية حول كيفية إنشاء نفق تيشكا، بحيث أن آخر دراسة تم تقديمها من قبل وزير التجهيز والماء نزار البركة، تتعلق بإنجاز نفق تحت الجبال ينطلق من منطقة أوريكا على طول عشر كيلومترات، مع بناء طرق مرافقة ومنشآت أخرى، مؤكدا أهمية المشروع من حيث السلامة لأجل تقليص المدة الزمنية للرحلة وفك العزلة عن ساكنة الجنوب الشرقي.

ويطرح التأخر في الشروع في إنجاز مشروع نفق تيشكا العديد من التساؤلات، لأن الأمر لا يتعلق بالكلفة المالية المخصصة له والتي تبلغ 13 مليار درهم، بل بكيفية اتخاذ القرار والإرادة السياسية لتنزيل المشروع، خاصة وأن التأخر في الإنجاز امتد لأكثر من ثلاثة عقود أو أكثر، فمنذ حكومة إدريس جطو ظل الحديث عن بناء النفق يروج في القنوات العمومية الرسمية وخلال لقاءات رسمية للوزراء، دون أن يتم تفعيل الكلام على أرض الواقع.

أصداء أزمور

شكيب جلال

شهد درب العرصة بأزمور أكبر مشروع لإعادة بناء قناة الصرف الصحي مرورا بالدرب العتيق، لكن كلما هطلت الأمطار ولو قليلة، يختنق الدرب عن آخره، في ظل وجود عيوب في قنواته، فهل من إصلاح قريب ؟

قام عامل إقليم الجديدة بإنهاء مهام نواب رئيس المجلس البلدي لأزمور، كل من النائب الثالث والنائب الخامس، اللذان يقضيان عقوبة حبسية بين سنة وسنة ونصف، وذلك لمحاربة الفساد والرشوة، بينما المجلس يعرف تسابقا بين أعضائه للظفر بهذه المناصب الشاغرة، بحيث أصبح أعداء الأمس أصدقاء اليوم ومقربين من الرئيس.

بخصوص موضوع صفقة حافلة البلدية التي تم اقتناءها بطريقة غير قانونية، وبناء على تقرير مجلس الحسابات، من المرتقب أن يمثل أمام وكيل الملك بمحكمة الجديدة، كل من رئيس المجلس البلدي والموظف المحال على التقاعد، الذي كان مكلفا بالصفقات.

قدمت المستشارة نائبة الرئيس، نجية الوشيني، استقالتها من عضوية المجلس البلدي، لأسباب صحية، ومن صفة نائب الرئيس، وهي المستشارة الملقبة بالمرأة الحديدية نظرا لمواقفها الصارمة ولعضويتها في معظم مجالس أزمور منذ انتخابات 1982.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

تساقطات مطرية تفضح هشاشة البنية التحتية بالناظور

عرت التساقطات المطرية الأخيرة التي شهدها إقليم الناظور «عورة» البنية التحتية بالمنطقة، وحولتها إلى مادة دسمة على مواقع التواصل الاجتماعي، بعدما استعادت مشاهد «العزلة» حضورها الطاغي في عدة جماعات؛ ففي جماعة أولاد ستوت، عاشت الساكنة ساعات من الوجل جراء الارتفاع المهول في منسوب مياه الوادي المجاور، الذي تحول إلى عائق طبيعي عزل عشرات الأسر عن محيطها الخارجي، وسط مخاوف جدية من انهيار المنازل القريبة من المجرى أو تضرر الأراضي الفلاحية بفعل انجراف التربة، مما ينذر بكارثة بيئية واقتصادية تهدد استقرار الأهالي.

ولم تكن أحياء مدينة الناظور أوفر حظا من جاراتها القروية؛ إذ كشفت الأمطار عن «عجز بنيوي» في حي «إبوعجاجا»، حيث تحولت الأزقة إلى برك مائية وأوحال لزجة شلت حركة السير بشكل شبه كامل. هذا الوضع المتأزم لم يتوقف عند حدود عرقلة التنقل اليومي، بل امتدت آثاره لتطال الحق في التعليم، بعدما استعصى على التلاميذ الوصول إلى حجراتهم الدراسية، مما يضع المجالس المنتخبة أمام تساؤلات حارقة حول مآل مشاريع التأهيل الحضري ونجاعة قنوات تصريف مياه الأمطار التي تغيب أو تتعطل عند أول اختبار مناخي.

وأمام هذا المشهد المتكرر، تتعالى الأصوات المطالبة بفتح تحقيق في جودة الأشغال المنجزة، وضرورة التدخل العاجل لفك العزلة عن المناطق المتضررة، كما اعتبرت أن «امتحان الأمطار» بالناظور لم يكن مجرد حدث عابر، بل هو «ناقوس خطر» يدق لإعادة النظر في السياسات التدبيرية للبنية التحتية، والانتقال من منطق «حلول الترقيع» الموسمية إلى استراتيجية استباقية تحمي أرواح وممتلكات المواطنين من تقلبات مناخية باتت تكشف، بوضوح، الفوارق الشاسعة بين المخططات الورقية والواقع الميداني الأليم.

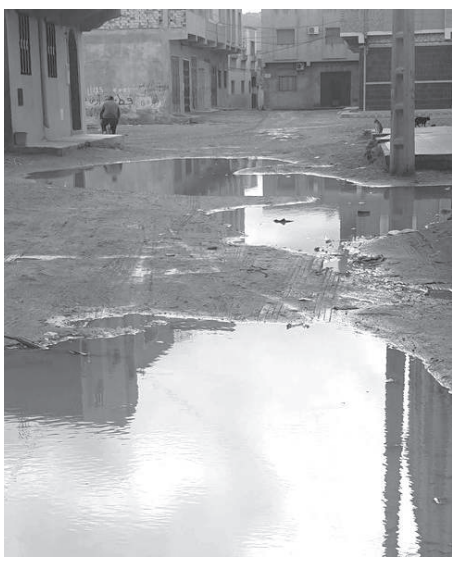

ارتدادات «الكان» على جهة الشرق

في مشهد يحاكي ذروة العبور الصيفي، شهد ميناء «الجزيرة الخضراء» الإسباني حالة من الاستنفار اللوجستي غير المسبوق، ما دفع السلطات المينائية إلى تفعيل مخطط استثنائي وصف بـ«عملية مرحبا المصغرة»؛ هذا التحرك الاضطراري جاء نتيجة تدفقات بشرية، وارتفاع قياسي في أعداد المركبات المتجهة نحو ميناءي طنجة المتوسط وسبتة، في توقيت تجاوز التوقعات المعتادة لعطلات نهاية السنة، وهو ما يعكس الحركية الكبيرة التي سبقت احتضان المغرب لنهائيات كأس أمم إفريقيا، وما يرافقها من انتعاش في سلاسل النقل والخدمات اللوجستية العابرة للقارات.

وعملت هيئة ميناء خليج الجزيرة الخضراء على إعادة هندسة الفضاءات المينائية لاستيعاب هذا الضغط المتزايد، حيث جرى فتح ساحة «غاليرا» وتجهيز مساحات احتياطية إضافية لضمان انسيابية المرور وتفادي الاختناقات المرورية، إذ لم يقتصر التدخل على الجانب التنظيمي للمجال، بل شمل تعزيز الموارد البشرية من خلال تكثيف حضور أعوان تنظيم السير والشرطة المينائية، في محاولة لضبط إيقاع العبور السريع وتأمين سلامة المسافرين، وهو ما يؤشر على «جاهزية قسرية» فرضتها الدينامية الاقتصادية والرياضية التي يفرضها المغرب كوجهة قارية أولى في هذه الفترة.

وتشير التقارير الميدانية إلى أن هذا الزخم الاستثنائي يتجاوز الطابع الموسمي المرتبط بالجالية المغربية، ليمتد إلى تدفق مشجعين أفارقة ووفود دولية تتقاطر على المغرب لمواكبة العرس الكروي القاري، كما يعد هذا التدفق المبكر بمثابة «حقنة أوكسجين» للاقتصاد المحلي، لا سيما في قطاعات النقل البحري، التأمينات، والخدمات السياحية، حيث تحول معبر «الزقاق» إلى شريان حيوي يربط بين طموحات المغرب التنظيمية والطلب المتزايد على الولوج إلى ترابه الوطني من البوابة الشمالية.

الرباط يا حسرة

حتمية تأسيس مندوبية سامية للمتقاعدين

فيدرالية، جمعيات، تكتلات.. كلها هيئات تطالب برفع الحيف عن المواطن المتقاعد، المتهالك والمنخور بشتى الأمراض، فكيف للإنسان أن يُطلب منه الإخلاص والنزاهة في عمله وهو مهدد في أرذل عمره بالتسول لضمان كرامة العيش عندما يحال على «مزبلة التقاعد»، ونعتذر عن هذا الوصف الخادش ما دامت صناديقه مثقوبة بفرط الصدأ والتآكل وعدم صيانة إطارها، وبدلا من البحث عن تحصينها من التلف حتى لا تتحول إلى «خردة» والترقيع بسياسة تقاعدية لا إنسانية تجحد كرامة المتقاعدين وهم في حكم المجاهدين بشبابهم وصحتهم، كل من موقعه، لخدمة المجتمع، سواء في القطاع العمومي أو الخاص، وعندما يحال على المعاش وبقوة القانون، يفاجأ بأن هذا القانون لم يضع الترتيبات اللازمة لاستقبال الوافدين المجردين من رواتبهم وتعويضاتهم وامتيازاتهم، وأكثر من ذلك؛ كرامتهم، وتأطيرهم ومساعدتهم للخضوع إلى حصص سيكولوجية للتأقلم مع وضعيتهم الجديدة.

فهؤلاء الوافدين متروكون ليواجهوا مصائرهم بأنفسهم وكأنهم في ريعان الشباب وليسوا كهولا ومجرد هياكل عظمية نخرتها سنون كفاحهم، ومن «أبشعها» إنذارات نضوب مساهماتهم لضمان معاشاتهم على هزالتها، وكبح أي زيادة في دريهماتها إسوة بمتقاعدي العالم ويوجد معنا في العاصمة عدد كبير منهم، وتؤكد ذلك طائفة مقيمة منهم من الديار الأوروبية ومن القارة الإفريقية، منعمون بالزيادات التلقائية ومستفيدون من الخدمات الصحية، ومعفيون من الواجبات الضريبية العامة ومن انتظار المواعيد الطبية الطويلة، بل ويحظون بكامل الاحترام والتقدير على نضالهم السابق، من قبل شعوبهم وبرلماناتهم وحكوماتهم، التي وكلت إما مرفقا حكوميا للاعتناء بهم، أو إسناد رعايتهم لمؤسسة سيادية مكلفة بقضاء كل حاجياتهم الاجتماعية.

وقد شاعت بين المستخدمين قاعدة ينصحون بها بعضهم البعض: «ديرو علاش ترجعوا عندما ترمون إلى صناديق مفلسة تنغص عليكم تقاعدكم»، وهذه «النصيحة» الملغومة، معبرة بشكل جلي عن «تحقير» حقوق الإنسان المتقاعد في بلدنا وعلى مسمع من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعشرات النقابات والأحزاب، وآلاف الجمعيات المدعمة ماديا من أموال دافعي الضرائب والرسوم، وكلها تدعي الدفاع عن المظلومين والمحرومين والمضطهدين في حقوقهم الإنسانية كمحاربين قدماء في مختلف القطاعات وتطوير الخدمات والدفع بعجلة النمو، ليكونوا ضحايا هذه العجلة وقد تخلصت منهم وأودعتهم في «مزبلة التقاعد»، عذرا، فلم نجد أي نعت آخر ننعت به تقاعد المغاربة.

فهل تلتقط الحكومة المتحزبة، رئاستها وأغلبيتها البرلمانية المريحة، الإشارة من هذا النعت، وتبادر إلى تأسيس جهاز حكومي أو إصدار توصية لإحداث مندوبية سامية للتكفل بالمتقاعدين - قبل أن يرحلوا عنا - بكل واجبات الاعتراف بتضحياتهم التي تجحدها حاليا الدوائر الحاكمة والمقررة والمدافعة عن المظلومين وأبرزهم المتقاعدون ؟

متى تلتقط «الرباط العالمية» الإشارة ؟

لم تمض إلا أيام على الإعلان الأممي والإعلامي عن «عالمية الرباط» حتى سارعت دبلوماسيات معتمدة ووازنة إلى طلب زيارة مجاملة لرئيسة مجلس الجماعة، والمجاملة في العرف السياسي تعتبر جسا لقابلية أو رفض تعاون تخطط له حكومة الدبلوماسي الراغب في مثل هذه الزيارات التي لا يلتقط ذبذباتها إلا الراسخون في تقنيات شيفراتها لاستخلاص أهدافها، وترتيب وتهييئ طقوسها حتى تكون ناطقة بنجاح أو فشل المبادرة الدبلوماسية مع هيأة جماعية منتخبة، تكون عادة خضعت لـ«فحوصات» دقيقة، ودون شك قبل الموافقة من الطرفين (الداعي والمدعو) على أي اتصال وتواصل ولقاء، إلا بإذن وأمر من الجهات الآمرة، لتنفيذها من المأمورين، وكلاهما ملزمان برفع تقارير مفصلة إلى من يعنيهم الأمر. فلقاء دبلوماسيين مع رئيسة المجلس الجماعي لعاصمة أصبحت عالمية وتنتمي وأغلبيتها المسيرة لأحزاب حكومية تقود الشأن المحلي في الرباط، لا شك أن لهؤلاء الدبلوماسيين معلومات عن أدوار الرباط في المستقبل، وعن تخطيها بسرعة قياسية لمطبات المدن النامية واستقرارها إلى جانب العواصم العالمية.

وكنا ولا زلنا نستغيث من هذا المجلس لتزويد قسمه الدولي، واعتبرناه مرارا من غير المواكبين للثورة الإصلاحية، حتى أنهم لا يستيقظون من النوم إلا لحضور باهت في مؤتمرات أو لقاءات تنظمها منظمات إقليمية أغلبها غير مهتمة بصحوة العاصمة في الثقافة والتعمير واستتباب الأمن... إلخ، وتشبثنا بموقفنا الداعم للنهوض بدبلوماسية الشعوب وللعاصمة صولة فيها، ونبهنا إلى أهميتها ورجونا استئنافها، ومن بينها توأمة الرباط مع مدينة أنتيسيرابي الملغاشية، ومع الأسف لم يتطرق إليها لقاء المجاملة بين الدبلوماسية من سفارة مدغشقر ورئيسة المجلس الجماعي، وفي أرشيفات الجماعة وثيقة رسمية مصادق عليها من أعلى السلطات الملغاشية والمغربية وأعلنت في مراسيم احتفالية بتاريخ 23 أبريل 1992 بقاعة الولاية، وقد نشرنا نصها في ركن «أرشيف الرباط» منذ 3 سنوات، كما لم تذكر الرئيسة بتسمية شارع بحي أكدال بأنتيسيرابي، والتي نفي فيها الملك المجاهد محمد الخامس قدس الله روحه، ولا أشارت إلى «شارع مدغشقر» المشهور ويربط ساحة باب الحد بساحة روسيا.

أما جلسة العمل مع الدبلوماسي الكولومبي، فنعتبرها تأكيدا للقاء سابق تم منذ سنوات لإقامة علاقات بين العاصمة بوغوطا والرباط، ولم يتم أي شيء، وأكثر من هذا، التمسنا وأوصينا ثم طالبنا ببناء جسور أخوة وإقامة علاقات مع العواصم الإفريقية منذ 5 سنوات، وفي مثل هذا الشهر من السنة الماضية، اقترحنا السبق إلى التهنئة بالسنة الجديدة وإرسالها عبر التقنيات الحديثة إلى عُمَد العواصم الإفريقية كرسائل واضحة من مجلس جماعة يسير شؤون عاصمة إمارة المؤمنين.

وعندما خيم الصمت من هذه العاصمة في المناسبات الدينية وارتقائها إلى العالمية، طرقت وستطرق بابها عواصم كثيرة.. وما مبادرة الدبلوماسيين الملغاشية والكولومبي إلا طرقات على الباب لا بد من الاستجابة لها بشكل فوري بعد الإجراءات، أما كيف؟ فهذه مسؤولية المنتخبين السياسيين في العاصمة الدبلوماسية «يا حسرة».

أرشيف الرباط

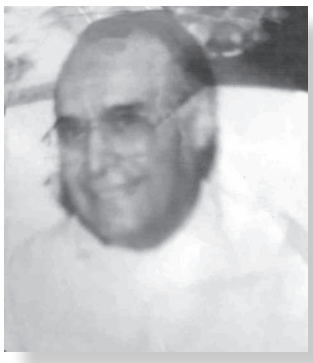

صورة للمرحوم أحمد الدكالي، أحد نشطاء الدبلوماسية الشعبية في بلدية ثم جماعة العاصمة الرباط، وقد كان رحمه الله نائبا لرئيس المجلس مكلفا بالعلاقات مع أمانات العواصم العربية ومنظمة المدن العربية من سنة 1977 إلى 1992.

نتذكره ونترحم عليه، لما قدمه لمدينته، سواء في الرياضة أو الخدمات الجماعية.

حديث العاصمة

لا تيأسوا من رحمة الله في عاصمة إمارة المؤمنين

بقلم: **بوشعيب الإدريسي**

هل من حديث في العاصمة إلا عن العرس الرياضي الإفريقي، وقد انجذبت إليه جماهير غفيرة من معظم دول العالم، أغلبها من القارة الإفريقية ذات المساحة 30 مليون كلم^2 بساكنة مليار و600 مليون نسمة، حجت منها هذه الجماهير لتكتشف أرضا وتقاليد وعادات دولة من شمالها، وقد مثلها رياضيوها، نجوم كرة القدم، أحسن وأروع تمثيل في العالم.

فقد هبت تلك الجماهير لتعبر عن فخرها واعتزازها بهذا التمثيل المشرف، وتشكر اختيار عاصمة إمارة المؤمنين، الرباط، لتحتضن المراسيم الرسمية لهذا العرس الكبير. هذه الديباجة هي مقدمة لموضوع هذا «الحديث» وقد سبق أن نشرنا تفاصيله في هذا الركن منذ 10 سنوات بعنوان: «ولا تنسوا الله»، ونتطرق للخصها حتى يتمكن زوار عاصمة إمارة المؤمنين من الاطلاع على بركة الضريح الشريف محمد الخامس، وكان قدس الله روحه منفيا في دولة إفريقية؛ إنها واقعة نذكر بها ليفتخر الأفارقة المؤمنون بأرضهم وبركاتها، ونختصرها كالتالي: «بعد سنة كاملة من الشلل لمريض أجمع أطباؤه على استعصاء علاجه من هذا الشلل وأمراض متراكمة ألزمته الاستلقاء على ظهره، ولا يحرك بصعوبة إلا عينيه فقط، وأفهم محيطه بالإشارة برغبته لزيارة الضريح محمولا، وكانت الرغبة مستحيلة الاستجابة، لكن إلحاحه وحتى إذراف دموعه، أجبر محيطه على تدبر الوسيلة لتحقيق هذه الزيارة الروحانية لمريض ميؤوس من شفائه، وحملوه ثم صعدوا به الأدراج المؤدية إلى الضريح، وكان يحرك شفتيه وعيناه متوجهة إلى السماء تارة وإلى الأرواح الشريفة المستأنسة بتراتيل القرآن الكريم بالليل والنهار.

وتكررت الزيارات كل يوم، ولمدة شهر، لم يعد محمولا، بل مسنودا إلى عكازين، ثم شيء ما دفعه لطلب المشي في ساحة هذا الضريح، وبعد 3 أشهر، استرجع حركاته ونطق لسانه وارتاح داخله.

وعندما قرر البابا ألفونس تنظيم قداس وتجمع ديني سنة 2019، في جانب من الضريح، وزار الحاخام الأكبر وأكمل الرسالة الباباوية بتراتيل من ديانته، داخل الحرم الشريف، فدون أي شك اعترف بإمارة المؤمنين على الديانات السماوية، والتي تدين بها القارة الإفريقية».

ولذلك، فزيارة إخواننا الأفارقة لعاصمة إمارة المؤمنين، هي مناسبة لاكتشاف الضريح الذي وقف فيه البابا والحاخام وهما مؤمنان بالإيمان الذي يوحد المغاربة.. فلا تيأسوا أبدا من رحمة الله في عاصمة إمارة المؤمنين.

شهادات من الرواد

((**قصة** الذي «ركب حماره تاركا ولده يمشي على رجليه، فسمع الناس يقولون: يا له من أب قاسي القلب، ركب الحمار وترك طفله يتعب، فنزل الوالد وأركب ولده وظل هو يمشي، فسمع الناس يقولون: يا له من ولد عاق، ركب الحمار وترك والده يمشي على الأرض، وركب الاثنان معا، فأخذ الناس يعلقون على قسوة الرجلين يركبان معا على حيوان أبكم لا يستطيع الشكوى من ثقل الوزن، ونزل الاثنان ليترك الحمار ماشيا وحده، فأخذ الناس يقولون: يا لهما من بليدين متخلفين تركا المطية التي خلقها الله راحة للإنسان، فلم يبق أمام الرجلين إلا أن يحملا الحمار على كتفيهما ويذهبا به إلى السوق ليتخلصا منه»، هذه القصة بما تدل عليه أيضا من توجيهات عالية في باب سياسة الدولة وسياسة البيت واختيارات الإنسان، أي إنسان؛ هذه القصة أخذها المغاربة من كتاب «نفح الطيب» للمقري قبل أن يصوغها الشاعر الفرنسي لافونطين في قطعة من شعره على ما هو معروف)) انتهى.

فقرة اقتطفناها من ندوة قدمها الراحل عبد الهادي التازي في أكاديمية المملكة سنة 2025.

المرجع: كتاب في الموضوع (الصفحة 103).

معمم أسرار العاصمة

صراع حزبي داخلي تقوده نسوة الحزب بين مؤيدات لترشيح رئيسة الجماعة لخوض انتخابات مجلس النواب كتجربة أولى لها في هذا الاستحقاق، وبين مدعمات لتقديم «وجه» لها تجربة ميدانية برلمانية سابقة، وحتى القيادات الحزبية منقسمة حول اختيار من تكون على رأس اللائحة، ولا أحد ناقش حظوظهما وشعبيتهما ومكانتهما عند الناخبين.

إذا كان من المؤكد أن المغرب ضمن من الآن منتخبا وطنيا متجانسا ولد من رحم الفريق الوطني الرديف لكرة القدم، وعلى صدور لاعبيه ميدالية ذهبية، هذا الرديف هو من سيخوض منافسة مونديال 2030، فلماذا في استحقاق الانتخابات لا تهيء الأحزاب مناضليها لتحمل المسؤوليات بالتدرج في الهياكل الانتخابية مثل الرياضة، وتلجأ إلى تقنية المظلات والمصاعد، وقد عانت المملكة من أحداثها الفظيعة وضحاياها الأبرياء ؟

كاد رئيس حكومة سابق أن يفوز بجائزة دولية من منتظم عالمي عن موقفه الشجاع من دعم السلم والسلام في المعمور، مع المشاركة في إلقاء ندوات ومحاضرات في الموضوع عبر كبريات المنتديات الأكاديمية في مختلف القارات. ويرجح أن تكون هفوات غير محسوبة في تصريحاته عن الدعم السلمي هي أسباب نزوله، وربما قد تكون مبررا لسحب اسمه من لائحة المرشحين العالميين.

سفيران سابقان تجمعهما صداقة وطيدة أيام ممارسة «مهنة المتاعب»، وشاءت الأقدار أن يتجاورا في القيام بمهام دبلوماسية جد معقدة في بلدين، ثم نودي عليهما للالتحاق بأرض الوطن، فعين اليساري المنتمي لحزب معارض في منصب سامي، بينما «اليميني» المنخرط في قيادة حزب محافظ مشارك في الحكومة، قد يتولى تحضير لوائح المرشحين للانتخابات القادمة في حزبه، وإذا توفق في ذلك، فسيكون رئيسهم في القبة «البنية».

العدد: 1770 من 26 دجنبر 2025 إلى 8 يناير 2026

سماسرة العقار.. فوضى بلا قانون واستغلال بلا حدود

الحسن العبد

يعد القطاع العقاري من أكثر القطاعات حيوية وتأثيرا في حياة المواطنين، إذ يرتبط ارتباطا مباشرا بالحق في السكن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، غير أن هذا القطاع، الذي يفترض أن يكون مجالا منظما تحكمه قواعد واضحة، بات يعاني في السنوات الأخيرة من اختلالات عميقة، على رأسها فوضى السماسرة والوسطاء غير القانونيين، في ظل غياب إطار تشريعي صارم يضبط المهنة ويحمي أطراف المعاملات.

لقد تحولت الوساطة العقارية، في كثير من الحالات، من خدمة تسهل عمليات البيع والشراء والكراء، إلى باب واسع للاستغلال والابتزاز؛ فأعداد كبيرة من الأشخاص يمارسون هذه المهنة دون أي ترخيص قانوني، أو تكوين مهني، أو التزام بأخلاقيات العمل، مستغلين حاجة المواطنين وغياب البدائل المنظمة.

وأصبح من المألوف أن يفرض السمسار نفسه كوسيط «إجباري» في أي عملية عقارية، حتى وإن تم التواصل المباشر بين المالك والمكتري أو المشتري، وفي كثير من الأحيان، تفرض عمولات مرتفعة وغير مبررة، تقدر أحيانا بشهر كامل من الكراء أو بنسب مبالغ فيها من ثمن البيع، دون وجود عقد، أو فاتورة، أو أي سند قانوني يضمن حق المواطن.

ومن أخطر مظاهر هذه الفوضى، غياب الشفافية في التعاملات، حيث يُمارس الضغط النفسي على المواطنين تحت ذريعة «العرض والطلب» أو «قوانين السوق»، بينما الحقيقة أن الأمر يتعلق بتواطؤ واستغلال ممنهج، كما أن غياب عقود الوساطة يجعل المواطن في وضعية قانونية هشة، ويسهل عمليات النصب، وتضخيم الأسعار، وتكرار نفس العرض لأكثر من زبون.

> **تحولت الوساطة العقارية، في كثير من الحالات، من خدمة تسهل عمليات البيع والشراء والكراء، إلى باب واسع للاستغلال والابتزاز؛** فأعداد كبيرة من الأشخاص يمارسون هذه المهنة دون أي ترخيص قانوني، أو تكوين مهني، أو التزام بأخلاقيات العمل، مستغلين حاجة المواطنين وغياب البدائل المنظمة..

ولا تقف آثار هذه الظاهرة عند حدود الأفراد، بل تمتد لتُقوّض مصداقية السوق العقارية ككل، وتزرع الشك وانعدام الثقة بين المتعاملين، كما تسهم في تفشي الاقتصاد غير المهيكل والتهرب الضريبي، إذ تتم أغلب المعاملات خارج أي مراقبة قانونية أو محاسبية، ما يحرم خزينة الدولة من موارد مالية مهمة.

ومن زاوية اجتماعية أعمق، فإن استمرار هذه الفوضى يكرس الإحساس بالظلم والحيف، خصوصا لدى فئات الشباب والأسر محدودة الدخل، التي تجد نفسها عاجزة عن الولوج إلى السكن بسبب ارتفاع التكاليف غير القانونية، وهو ما قد يؤدي إلى احتقان اجتماعي وتراجع الثقة في المؤسسات.

أمام هذا الوضع المقلق، يصبح تدخل الدولة ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل، ويتطلب ذلك سنّ قوانين واضحة وصارمة تنظم مهنة الوساطة العقارية، من خلال: فرض رخصة رسمية لمزاولة المهنة؛ إلزام الوسطاء بتكوين مهني معتمد واحترام ميثاق أخلاقي؛ تحديد سقف قانوني للأتعاب والعمولات؛ فرض عقود وساطة مكتوبة وشفافة؛ إحداث آليات للمراقبة، والتبليغ، والعقوبات الزجرية في حق المخالفين.

وبالموازاة مع ذلك، تبقى توعية المواطنين عنصرا أساسيا في محاربة هذه الظاهرة، عبر تحسيسهم بحقوقهم، وتشجيعهم على التعامل فقط مع وسطاء معتمدين، ورفض أي تعامل غير موثق أو مفروض بالأمر الواقع.

إن تنظيم مهنة الوساطة العقارية لا يخدم المواطن فقط، بل يساهم في استقرار السوق، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز مناخ الثقة، وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

وفي الختام، فإن استمرار فوضى السماسرة في غياب القانون يُعد خطرا حقيقيا على التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ويستوجب تدخلا عاجلا وحازما لوضع حد لممارسات تُسيء إلى قطاع حيوي، وتحول مهنة يفترض أن تكون في خدمة المواطن، إلى أداة لاستغلاله.

نافذة أخرى.. الكتاب والمكتبة في خدمة المتحف

ميلود عبد الرحمن **بنعتيك**

رغم أن مكتبات المتاحف تمثل جزء حيويا من المشهد الثقافي والمعرفي، إلا أن حضورها لا زال محتشما، ولا تقيم بشكل كاف. هذه النافذة تحاول تسليط الضوء، بإيجاز، على طبيعة هذه المكتبات، التحديات التي تواجهها، والجمهور الذي تستهدفه، بالإضافة إلى آفاق تطورها المستقبلية في ظل التحولات الرقمية والاجتماعية الراهنة.

1) طبيعة مكتبات المتاحف وتعريفها:

مكتبة المتحف هي وحدة معلوماتية متخصصة ضمن المتحف، تهدف إلى دعم البحث العلمي، التوثيق، والتثقيف، وتختلف هذه المكتبات عن المكتبات العامة أو الأكاديمية، حيث تتخصص في جمع وحفظ المصادر المتعلقة بموضوعات المتحف ومواضيعه التاريخية، الفنية، أو العلمية؛ فهي تجمع بين دور الحفظ والبحث، بالإضافة إلى توفير مصادر غنية للباحثين والمهتمين.

2) التحديات في ظل البيئة الرقمية والاجتماعية المتغيرة:

تشهد مكتبات المتاحف اليوم ضغوطا متزايدة بسبب التحولات التكنولوجية والاجتماعية؛ فمع توسع استخدام الأنترنيت والرقمنة، بات من الضروري لهذه المكتبات أن تواكب التطور الرقمي، وأن توفر خدماتها عبر منصات إلكترونية فعالة، كما أنها تواجه تحديات مرتبطة بالموارد البشرية والتدريب، التمويل، والحاجة إلى تحديث البنية التحتية لتلبية تطلعات الجمهور الجديد.

3) طبيعة جمهور مكتبات المتاحف:

هناك جدل حول الفئة التي يجب أن تستفيد من خدمات مكتبة المتحف، هل هي موجهة فقط للباحثين المتخصصين، أم يجب أن تفتح أبوابها أمام جمهور أوسع يشمل طلبة الجامعات، الفنانين، وعموم الزوار؟ والاتجاه الحديث يميل إلى الانفتاح أكثر على العموم مع الحفاظ على جودة وخصوصية المصادر الأكاديمية.

4) آفاق التطوير ومقترحات للمستقبل

تشكل آفاق التطوير ومقترحات المستقبل لمكتبات المتاحف، محورا حيويا في ظل التحولات الرقمية والثقافية المتسارعة، إذ يتطلب الأمر تصورا استراتيجيا يدمج بين تحديث البنية التحتية، وتأهيل الموارد البشرية، وتوسيع خدمات المكتبة لتشمل الجمهور العام والباحثين والطلبة على حد سواء، مع اعتماد الرقمنة كأداة مركزية لضمان الحفظ، وتسهيل الوصول، وتعزيز حضور هذه المكتبات ضمن المنظومة المعرفية الوطنية والدولية، كما ينتظر من مكتبات المتاحف أن تضطلع بدور تربوي وتعليمي فاعل، من خلال تنظيم أنشطة معرفية وتأطيرية موجهة إلى مختلف الفئات العمرية بما يسهم في ترسيخ الثقافة المتحفية وتوسيع دائرة الوعي بالتراث والهوية.

إن مكتبة المتحف ليست فقط مخزنا للكتب والوثائق، بل هي قلب نابض للمعرفة والثقافة داخل المؤسسة، ومستقبل هذه المكتبات يعتمد على قدرتها على التكيف مع التحديات الرقمية والاجتماعية، والارتقاء بخدماتها لتصبح مركز إشعاع معرفي مفتوح ومتاح للجميع.

ويبقى السؤال المطروح على الحالة المغربية؛ هل يتوفر المشهد المعرفي والثقافي المغربي على هذا النموذج من المكتبات؟ وإلى أي حد يمكن للاعتراف بمكتبات المتاحف في المغرب وهيكلتها المؤسسية، إن توفرت، أن يساهم في تعزيز أدوارها العلمية والتربوية والثقافية في ظل التحولات الرقمية المتسارعة ؟

رهانات وتحديات المغرب الصاعد

المختار العلوي

ونحن على مشارف استقبال السنة الميلادية الجديدة 2026 في رحاب المغرب الصاعد (المغرب الأخضر، المغرب الرقمي، المغرب الرياضي، مغرب اقتصاد الطاقة، مغرب الهيدروجين الأخضر)، حيث المشروع الملكي: الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والكرامة، والدعوة إلى التنمية في البادية والجبل، وذلك في خضم الأوراش الكبرى لإصلاح مدونة الأسرة وترشيد وعقلنة وتدبير الزكاة، وتخليد تقليد البحث في السيرة النبوية لمواكبة مسار المغرب الموحد في جميع المجالات الحيوية، بعد الانتصارات المتتالية الباهرة التي حققتها الدبلوماسية الوطنية ومشروعية الحكم الذاتي في المحافل الأممية والدولية.. كلها مكاسب ومنجزات يجب أن تواكبها السياسة العمومية بعد سلسلة المشاورات في ربوع المملكة والاستعدادات المرتقبة للاستحقاقات المقبلة، وتوطيد السلم الاجتماعي والأمن لصيرورة الحاضر والمستقبل؛ كل ذلك يتطلب توسيع دائرة سياسة المدينة وإنقاذ مدننا من خلال السياسة التطبيقية وليس النظرية فقط.

فأين نحن من مشروع إنقاذ مدينة فاس وصيانة تطوان وطنجة، وإعادة الاعتبار لمدينتي أسفي والجديدة وتحويلهما إلى قطبين اقتصاديين ومحورين للتجمع السكاني المنظم والمؤهل في بنيته التحتية بكل ما يتعلق بالمدينة القديمة، القلب النابض وقبلة مغاربة الداخل والخارج، كما حان الوقت للنهوض برباط الخير منطقة أهرمومو ومدينة صفرو، وخلق تنمية مستدامة فيهما لما تتمتعان به من خصوصيات وامتيازات ومؤهلات حباهما الله بها، وهي دعوة مفتوحة إلى مزيد من الاهتمام بالصحافة والصحفيين والنهوض بالقطاع الصحفي، وتشجيع العمل النقابي والاجتماعي والإبداعي والمادي لهذه الفئة المتفانية في خدمة الوطن، وهي فرصة لا تعوض للاهتمام والتحفيز المادي والمعنوي والإداري والاجتماعي والإنساني للإنسان؛ كل من يعمل في المكتبة الوطنية والعمومية، بالمزيد من تأهيله وخلق الظروف الملائمة والمشجعة في المكان والزمان، وهي دعوة مخلصة وفية للإدماج في إدارتنا ومرفقنا العمومي وقنواتنا الإعلامية، رجالا ونساء وشبابا وذوي الخبرة والتجربة، للتواصل وخدمة للمغاربة والزوار الأجانب، خصوصا وأن المغرب أصبح صاعدا جديدا ما بعد 31 أكتوبر في منظومته الوطنية والدولية، كما يجب الإكثار من الحمد والشكر للإرادة الإلهية وما ينزل من غيث بنزول القرآن الكريم الذي يجب علينا أن نتفكره ونتدبره جيدا لنفهم أنفسنا جيدا ونؤمن بخالقنا لما حباه لنا من يسر وعسر وشر وخير وابتلاء، فكثيرا ما نعيب زماننا والعيب فينا، فلنتحمل مسؤوليتنا جميعا ولنترك كلمة الله هي العليا حتى نميز ما بين اللازم والمتعدي، من المسؤول واللامسؤول، فليس العار أن يسقط المرء، ولكن العار أن يبقى المرء حيث سقط، ومن الأخطاء يتعلم الإنسان، فتحية إكبار واعتراف وإشادة بكل من ساهم من قريب أو بعيد في التخفيف من كارثة أسفي من مواطنين ومتطوعين ووقاية مدنية وأمن وقوات مساعدة، وكل من تدخل من السلطات والمجتمع المدني، ورحم الله الضحايا. صحيح أن الله يفعل ما يشاء ولكنه يهدي من يريد، إن الرهان الصاعد يكمن في تحدي المغرب العميق؛ المغرب الموحد من طنجة إلى الكويرة.

فمن ذروة اليأس ومن قلب الظلمات بزغ الأمل من جديد واستمع المغرب للنبأ العظيم للمبادرة الملكية والالتفاتة لمنكوبي أسفي بتعليماته وأمره المطاع لحكومة جلالته، كما سعدنا بمبادرة مؤسسة محمد الخامس للمحتاجين للمساعدة والمتضررين من موجة البرد القارس في الأماكن النائية، ينضاف إلى هذه الأخبار السارة فوز المنتخب الوطني الرديف بكأس العرب عن جدارة واستحقاق، وهي سلسلة من الانتصارات والكرامات والموعظات من رضى الله ورضى الوطن ورضى الملك ورضى الوالدين، واستجابة لتطلعات الأجيال القادمة المتعطشة لأن تعيش في ظل همة وعز المغرب بنضال وعمل رجالاته ونسائه لتتمة رسالة الأجداد والسلف الصالح ما دام المغرب للمغاربة ولأصدقاء ومحبي المغرب.. وديما مغرب.

مفارقة اليد الممدودة والامتناع عن المصافحة في نهائي البطولة العربية

أثر الاستجابة غير البليغة في مقاومة خطاب الروح الرياضية

نورالدين الطويليع

تعد المصافحة وسيلة من وسائل التواصل الإنساني، تمتد جذورها عبر التاريخ، وتجسد الصداقة والقرب المعنوي بين المتصافحين، ولرمزيتها، حرص الرومان على سك نقود معدنية تحمل صورا ليدين متصافحتين، وتشير الروايات التاريخية إلى أن الإنسان الأول عمد إلى المصافحة تعبيرا عن جنوحه إلى السلام، ولطمأنة الآخر على أنه لا يحمل سلاحا في يده.

يمكننا في هذا الصدد اعتبار المصافحة في النطاق الرياضي استجابة بلاغية غير لفظية، تتجاوز كونها مجرد حركة جسدية، لتتخذ صورة فعل تواصلي غني بالدلالات، يؤطره السياق وانتظارات الجمهور في إطار عام عنوانه «الروح الرياضية واحترام الخصم وتقديره».

في ظل هذه المعطيات، يمكننا كذلك تصنيف امتناع لاعبي المنتخب الأردني عن مصافحة مدرب المنتخب المغربي ضمن ما يسمى في بلاغة الجمهور بـ«الاستجابة غير البليغة»، لأنها لم تنسجم مع السياق العام لبطولة رياضية رفع منظموها على امتداد دوراتها شعار الوحدة العربية وتعزيز التقارب بين الشعوب الناطقة بلغة الضاد؛ فهذه الاستجابة تكسر أفق الانتظار الجماهيري، ولا تخدم السياق التداولي، وإذا كانت اليد الممسوكة في العصر الروماني تدل على حمل السلاح، فإنها في هذا الموقف تدل على حمل سلاح الحنق والغيظ والحقد، ليس على المبادر بالمصافحة فقط، بل على الفريق بأكمله، حتى لا نشط أكثر في التأويل ونوسع الدائرة.

فهذه الاستجابة فعل دلالي خارق للأعراف الرياضية، وسلوك ملتبس، يفتح المجال واسعا للتأويل، وردة فعل تبتعد كثيرا عن نطاق الاحتجاج الصامت الذي يصنف ضمن الاستجابة البليغة، لأن المباراة جرت في أجواء رياضية طبعتها المنافسة، ولم تعرف أحداثا خارجة عن النطاق الرياضي، ولأن المنافسة تنتهي بإطلاق صافرة النهاية، التي تعني الخروج من دائرة الصراع الرياضي إلى دائرة العلاقة الإنسانية العادية وما يرتبط بها من علاقات ومجاملات.

أسهمت هذه الاستجابة في تحويل انتباه الجماهير، وجعلت التركيز منصبا عليها عوض الاهتمام بلحظة التتويج، وأحبطت الاستجابة البلاغية لخطاب الروح الرياضية الصادر عن أفراد المنتخب الوطني المغربي بإحداثهم ممرا شرفيا لعناصر المنتخب الأردني، وهذا ما يزكي تصنيفنا إياها بغير البليغة أثرا وتلقيا، فقد عطلت التواصل وأنتجت معاني معاكسة للسياق والشعارات المرفوعة.

خطر الرأسمالية المتوحشة على الأسرة والفرد

نعيمة حاميني

الرأسمالية المتوحشة هي شكل متطرف من الرأسمالية بحيث تصبح قيمة الفرد مرتبطة بإنتاجيته وتهمل الأبعاد الإنسانية.

ونجد التأثير الاجتماعي للرأسمالية المتوحشة أنه:

- يفرق الأسرة ويضعف الروابط الاجتماعية؛
- يفرق الروابط الأسرية، لأنهم يقضون ساعات طويلة في العمل، خارج المنزل؛
- الإرهاق الدائم يقلل التواصل العاطفي؛
- انعدام الدعم الاجتماعي من الأقارب؛
- زيادة العزلة داخل البيت؛
- زيادة الفردانية: كل شخص مسؤول عن نجاحه، وبالتالي يكون التعاون ضعيفا داخل الأسرة نفسها.

لذلك يؤثر هذا على المجتمع من حيث الفقر والهشاشة، والقدرة الشرائية ضعيفة، ومجتمع على شكل طبقية.

فما هو التأثير النفسي للرأسمالية المتوحشة ؟

- القلق المزمن والخوف من المستقبل: إحساس بعدم الأمان حتى لو كان الفرد يعمل بجد؛
- الاحتراق النفسي: إنهاك الجسد والعقل، تراجع الشعور بالإنجاز، وفقدان الشغف... إلخ.

كل هذه العوامل قد تؤدي إلى خلافات أسرية، وانقطاع التواصل والشعور بالغربة داخل الأسرة، وكذلك انخفاض تقدير الذات الذي قد يؤدي إلى احساس الشخص بصراع داخلي.

صرخة ضد السياسات التي تبدع في صناعة الأزمات

الخامس غفير

عادت قضية الأستاذة نزهة مجدي إلى الواجهة من جديد، بعد تأييد الحكم عليها بثلاثة أشهر حبسا نافذا، وذلك عقب مرور ثلاث سنوات على انطلاق شرارة ملفها المرتبط بمطالبتها بحقها العادل في الاستقرار الوظيفي والإدماج في سلك الوظيفة العمومية، جنبا إلى جنب مع كوكبة من الأساتذة والأستاذات «الذين فرض عليهم التعاقد»، وذلك إسوة بموظفي وزارة التربية الوطنية.

إن استهداف الأستاذة مجدي في هذه الظرفية بالذات، وتنفيذ القرار الجائر القاضي باعتقالها، ليس مجرد إجراء قانوني معزول، بل هو في جوهره استهداف صريح للمدرسة العمومية وللشغيلة التعليمية قاطبة، وهي التي ترابط على ثغور التربية لإعداد أطر المستقبل. إنه قرار انتقامي يشي لنا بأن الجهات المحركة لهذا الملف لا تستحضر مصلحة التلاميذ، بل تساهم بوعي أو بدونه في صناعة احتقان اجتماعي وتعليمي بشكل تعسفي وبطريقة اعتباطية، متجاهلة التبعات السلبية على الموسم الدراسي، خاصة والأطر التربوية تبذل مجهودات مضاعفة في ظروف قاسية لتأهيل التلاميذ للامتحانات الإشهادية، وعلى رأسها الامتحانات لنيل شهادة الباكالوريا.

هذه الخطوة التي أقدمت عليها الجهات المسؤولة عن هذا الاعتقال، لا تمس شخص الأستاذة فحسب، بل تمثل ضربة موجعة لرمزية الأستاذ في المغرب، فلم تكن الأستاذة نزهة في وضعية تهدد أمن واستقرار المجتمع، بل كانت تمارس حقا دستوريا مشروعا في التعبير عن الرأي والمطالبة بالإدماج في سلك الوظيفة العمومية، وذلك ضمن مسيرات سلمية حضارية نأت بنفسها عن كل أشكال العنف أو التخريب.

ولا يمكن وصف قرار الاعتقال الذي نفذ في حقها إلا بكونه «قرارا متسرعا وظالما»، وضع الوزارة الوصية وشعارات الدولة في تناقض صارخ مع مقولة «مصلحة المتعلم فوق كل اعتبار»؛ فها هو المتعلم اليوم يُحرم من مُدرِّسته، ويتعلم درسا قاسيا - من واقع ألم أستاذته- مفاده أن المقاربة الأمنية مقدّمة على المقاربة الحقوقية، وأن «منطق القوة» يرجّح في وطنه على «قوة المنطق»؛ فكيف يُعقل أن يُلقى بمن خرج دفاعا عن المدرسة العمومية في السجن ؟

إن من صنع الأزمة هو نفسه الذي يتمادى اليوم في تأزيم العوائل، سعيا لقتل الصوت الحر وتكميم الأفواه والإجهاز على المكتسبات النضالية.

إن هذا الاعتقال هو اعتداء صريح على «المكانة الاعتبارية» للأستاذ داخل المجتمع، وتضييق واضح على الحريات العامة والنقابية، ولن يؤدي هذا الفعل إلا إلى تعميق القلق والترهيب وتأزيم الواقع التعليمي، مما سيغذي الفعل الاحتجاجي داخل المؤسسات التعليمية وأمام المديريات الإقليمية، رفضا لهذا الترهيب جملة وتفصيلا.

ولعل ما ينبغي التذكير به، هو أن الأستاذة المعتقلة تتعرض اليوم لـ«عقوبة ثانية»، أما الأولى، فقد كانت لحظة اعتقالها بالرباط سنة 2021، في مشهد لم يراع القيم المغربية الأصيلة التي توقر المرأة وتصون كرامتها، حيث عُوملت بقسوة أمام كاميرات العالم وسط جحافل القوى العمومية.

إن أمام الدولة المغربية اليوم فرصة تاريخية لتصحيح هذا المسار، عبر الإفراج الفوري عن الأستاذة نزهة مجدي بدون قيد أو شرط، وبخلاف ذلك، فإنها تضع نفسها أمام «إدانة أخلاقية وسياسية» من طرف كل القوى الحية، بسبب سياسات «عرجاء» تبدع في اختلاق الأزمات بدل تقديم الحلول، وتمعن في التعذيب النفسي لمن هم في الصفوف الأمامية لخدمة هذا الوطن وناشئته.

فالأستاذ لا يشكل خطرا على أحد، بل هو صمام أمان لمجتمع بأن تحت وطأة الفقر والغلاء وتجريف القيم، والخطر الحقيقي يكمن في الجهل، وهدر المال العام، وصناعة المآسي، وقمع الاحتجاج السلمي، وعدم مساءلة من يعيثون في الأرض إهمالا وفسادا، تسييرا وتدبيرا، واستهدافا للحق في التعبير الذي يطال اليوم المدونين والصحافيين والخطباء والسياسيين.

إن الهيبة الحقيقية للدولة تستمد قوتها من ضمان حقوق العدالة الاجتماعية والسياسية، وصون كرامة المواطن، وبناء الإنسان، وليست في المقاربات القمعية لإسكات صوته، ولعل من باب المسؤولية التنديد بهذا السلوك ورفض كل ما من شأنه أن يكدر صفو العمل التربوي والتأكيد على ذلك، وتذكير كل من به صمم بأن المكان الطبيعي لنساء ورجال التعليم هو حجرات الدرس داخل مؤسساتهم التعليمية ووسط تلامذتهم، وليس خلف القضبان.

حين تتحول كأس إفريقيا إلى محاكمة شعبية

عبده حقي

لن تكون كأس أمم إفريقيا 2025، التي يحتضنها المغرب، مجرد تظاهرة رياضية قارية تُضاف إلى روزنامة البطولات المقامة بالمغرب، بل تحولت - من حيث لا يحتسب كثير من الحاقدين - إلى زلزال صامت في وعي وتفكير آلاف الزوار العرب، وعلى رأسهم الجزائريين، الذين دخلوا المغرب وهم محمّلون سلفا بخطاب رسمي عدائي، وسيغادرونه بأسئلة جارحة لا جواب لها داخل حدود بلدهم. لقد تحولت الرحلة الكروية، في وجدان كثيرين، إلى رحلة مقارنة قاسية بين نموذجين للدولة، ونموذجين للحكم، ونموذجين لمستقبلين متناقضين.

منذ لحظة الوصول إلى المطارات المغربية، يبدأ الشرخ الأول من السردية: مطارات واسعة، نظيفة، رقمية، تسير وفق منطق الزمن والكفاءة لا وفق منطق الفوضى والارتجال، ثم قطارات فائقة السرعة تشق البلاد من طنجة إلى الدار البيضاء وقريبا مراكش وأكادير، في مشهد لم يعتد عليه القادمون من دولة تملك الغاز والبترول، لكنها تعجز عن توفير نقل محترم لمواطنيها مثلما هو الشأن في المغرب، بعد ذلك، مدن عصرية مهيكلة، طرق سيّارة، فنادق راقية، مطاعم فاخرة، وبنية تحتية سياحية ورياضية تُدار بعقلية دول تعرف ماذا تريد من الحاضر والمستقبل.

هنا لا تعود المقارنة اختيارية، بل مقارنة فرضت بالقوة؛ فالمشجع الجزائري لا يحتاج لقراءة تقارير دولية ولا إلى تصديق إعلام أجنبي، لأن الواقع يصفعه بشكل مباشر، فالمغرب الذي قدم له منذ سنوات الحرب الباردة كدولة «هامشية» أو «رجعية»، يظهر أمامه اليوم كبلد يشتغل، يخطط، وينفذ، بلد يستثمر في صورته، في شبابه، في رياضته، وفي مكانته القارية والدولية، دون ضجيج إيديولوجي، ولا خطابات ثورية جوفاء.

الأخطر من كل ذلك، أن التقدم المغربي المبهر لا يبدو استثنائيا ولا معجزة خارقة، بل نتيجة خيارات سياسية واضحة: الانفتاح، الاستقرار، الاستثمار طويل الأمد، وربط الرياضة بالتنمية والسياحة والدبلوماسية الناعمة، وهذا بالضبط ما يجعل الصدمة موجعة في الوعي الجزائري، لأن السؤال الذي يفرض نفسه ليس: كيف تقدم المغرب؟ بل: لماذا فشلت الجزائر ؟

عند هذه النقطة، يبدأ الانهيار الداخلي للسردية العسكرية الرسمية، فكل ما لقنته السلطة الجزائرية لشعبها عن «العدو الخارجي»، و«المؤامرات»، و«القوة الضاربة»، تبخر أمام تجربة معيشة بسيطة؛ لم يعد العدو في الخارج، بل صار في الداخل، في سوء التسيير، في الفساد البنيوي، في عسكرة السياسة، وفي نظام يستهلك ثروات البلاد لإطالة عمره الاستبدادي، لا لبناء دولة.

لكن اللحظة الحاسمة لا تقف في المغرب، بل عند العودة إلى الجزائر. هناك، تصبح الصدمة مضاعفة: مطارات متقادمة، طوابير طويلة، موظفون محبطون، خدمات رديئة، وبنية تحتية تذكر بزمن البؤس الشيوعي، والأسوأ من ذلك، الإحساس بأن الزمن متوقف، وأن البلاد تدور في حلقة مفرغة منذ عقود، بينما الجيران يتقدمون بخطى ثابتة.

هنا يتحول الإعجاب بالمغرب إلى ثورة مكبوتة ومؤجلة، غضب لا يوجّه نحو المغرب، بل نحو السلطة الحاكمة التي كذبت، وضللت، ومنعت شعبها من حق المقارنة، فالنظام الجزائري لا يخاف من المغرب كدولة، بل يخاف من المغرب كمرآة، مرآة تكشف أن التخلف ليس قدرا، وأن الفشل ليس حتميا، وأن الثروة الطبيعية لا تصنع دولة إن لم تصنعها الإرادة السياسية.

هل يمكن لهذه الصدمة أن تترجم إلى ثورة اجتماعية مباشرة؟ ربما ليس بالمعنى الكلاسيكي، لكن ما حدث أخطر وأعمق. لقد تصدّع جدار الوعي، والأنظمة السلطوية تعرف جيدا أن أخطر ما يمكن أن يصيبها ليس المظاهرات، بل فقدان المصداقية، فحين يتوقف المواطن عن تصديق الخطاب الرسمي، تبدأ نهاية الخوف.

إن كأس إفريقيا 2025 المقامة في ست مدن مغربية، سوف تلعب دورا لم تستطع لعبه سنوات من المعارضة السياسية ولا تقارير المنظمات الدولية؛ فقد سمحت للجمهور الجزائري بأن يشاهد، ويقارن، ويستنتج بنفسه، وهذا بالضبط ما تخشاه الأنظمة الستالينية المغلقة: المواطن الذي يفكر خارج القوالب الجاهزة.

إن كرة القدم هنا ليست لعبة فحسب، بل كاشفا سياسيا، والملعب لم يكن ساحة تنافس رياضي فقط، بل فضاءً للمقارنة الحضارية، والمدرجات لم تكن فقط مكانا للهتاف، بل مختبرا لإعادة تشكيل الوعي، ومن يعود من المغرب وهو يحمل هذه الصور الحضارية، لن يكون وعيه كما كان قبلها.

قد ينجح النظام الجزائري في قمع الغضب، في إسكات الأصوات، وفي إعادة تدوير الخطاب، لكنه لن يستطيع محو التجربة، والتجربة حين تزرع في الذاكرة الجماعية، تتحول إلى قنبلة مؤجلة، قنبلة اسمها: لماذا نحن قابعون هنا والمغاربة سائرون هناك؟ وهذا السؤال وحده كفيل بإرعاب قصر المرادية أكثر من أي خصم خارجي.

من المسؤول عن فضيحة السوق السوداء في «الكان» ؟

تحولت المدرجات شبه الخالية في مباريات «الكان»، ضمن منافسات كأس أمم إفريقيا، إلى «رسالة صامتة» أفسدت بريق العرس القاري وأثارت تساؤلات حول كفاءة المنظومة التنظيمية؛ ففي الوقت الذي كان يُنتظر فيه أن تفيض جنبات الملعب بجماهير مغربية عُرفت بشغفها المنقطع النظير، كشفت المقاعد الشاغرة عن «ثقب أسود» في عملية تدبير التذاكر، محولة لحظة الاحتفاء الكروي إلى مادة دسمة للانتقاد والجدل الواسع حول جدوى الآليات المعتمدة لحماية حق المشجع في الوصول إلى المدرجات.

وتشير أصابع الاتهام بشكل مباشر إلى «تغول» السوق السوداء، حيث استباح «الفراقشية» والمضاربون المنصات الرقمية لرفع الأسعار إلى مستويات فلكية؛ فالتذاكر التي حُدّد سعرها الرسمي في 150 درهما، قفزت في «بورصة الجشع» لتتجاوز عتبة الـ 2000 درهم. هذا التفاوت الصارخ يعكس غيابا تاما للمراقبة القبلية والبعدية، ويطرح علامات استفهام كبرى حول كيفية تسرب كميات ضخمة من التذاكر إلى قنوات غير رسمية، في مشهد يكرس استغلال عاطفة الجماهير وتحويل شغفها بأسود الأطلس إلى تجارة مربحة لجهات مجهولة.

ورغم محاولة امتصاص الغضب الشعبي، فقد وجد مئات الآلاف من الطامحين للحضور، أنفسهم أمام «جدار رقمي» يتسم بالتعقيد، وأنظمة دفع لا تراعي الخصوصيات المحلية، مما جعل الوصول إلى تذكرة قانونية أشبه بمهمة مستحيلة، وهو ما يثبت أن الرقمنة، التي أريد لها أن تكون حلا، تحولت بفعل الثغرات التقنية إلى أداة طيعة في يد «أباطرة السوق السوداء» الذين طوعوا البرمجيات لاكتساح المنصات في دقائق معدودة.

وما حدث في «كان المغرب» ليس مجرد هفوة عابرة، بل هو عرض لمرض مزمن ينهك جسد الرياضة الوطنية منذ القدم، إذ تتكرر هذه المشاهد في كل محفل كبير، من مونديال قطر إلى مباريات البطولة الاحترافية، دون وجود إرادة حقيقية لاجتثاث الظاهرة من جذورها، فبرغم الوعود المتكررة بتطوير اللوجستيك الرياضي، لا تزال منظومة بيع التذاكر تعاني من اختلالات بنيوية تسمح للوسطاء بالسيطرة على المشهد، مما يضع سمعة التنظيم المغربي المحترف على المحك، ويقوض المجهودات المبذولة لتسويق المغرب كقطب عالمي للاستضافات الكبرى.

فضيحة السوق السوداء تتطلب اليوم تدخلا أمنيا حازما لتجريم إعادة البيع خارج الإطار القانوني، وتفعيل مراقبة صارمة على مسارات توزيع التذاكر، لضمان ألا تتحول الملاعب إلى «إقطاعيات» للمضاربين، وضمان حق المواطن البسيط في تشجيع منتخب بلاده دون أن يقع ضحية لابتزاز «سماسرة الملاعب».

«القوة الناعمة» تفضح أكاذيب الإعلام الرسمي في الجزائر

مع انطلاق نهائيات كأس أمم إفريقيا لكرة القدم على الأراضي المغربية، وجدت المنظومة الإعلامية الرسمية في الجزائر نفسها أمام اختبار مهني معقد، تداخلت فيه الأجندات السياسية مع مقتضيات التغطية الرياضية؛ ففي سابقة أثارت استغراب الأوساط الإعلامية الدولية، انتهجت القنوات العمومية الجزائرية سياسة «التجاهل اللفظي» لاسم الدولة المستضيفة، مكتفية بذكر المدن أو الإشارة إلى الحدث بصيغ مبهمة.

ولم يقف هذا «الانفصام المهني» عند حدود المصطلحات، بل تجاوزه إلى محاولات التشكيك في الجاهزية التنظيمية للمملكة، حيث ركزت التقارير الرسمية الجزائرية على تبخيس جودة البنية التحتية، وتسويق رواية عدم اكتمال المنشآت الرياضية، كما حدث في حالة ملعب «مولاي الحسن» بالرباط، لكن الواقع الميداني وجاهزية المرافق قبل موعد الانطلاق، كشفت حجم الهوة بين البروباغندا الموجهة وبين الحقيقة على الأرض، مما أدى إلى تآكل الثقة في الخطاب الإعلامي الرسمي الذي بدا عاجزا عن مواكبة التطورات اللوجستية والتقنية الكبيرة التي سخرها المغرب لإنجاح هذا العرس الكروي القاري.

وفي مقابل هذا الانغلاق الرسمي، برزت «القوة الناعمة الرقمية» كبديل كسر احتكار الرواية الواحدة، إذ تحول المؤثرون وصناع المحتوى الجزائريون الذين حلوا بالمغرب، إلى «مراسلين واقعيين» نقلوا بالصوت والصورة مشاهد الحفاوة وحسن الاستقبال.. هذه الشهادات العفوية التي غصت بها منصات التواصل الاجتماعي، وثقت جودة الملاعب وعصرنة وسائل النقل، وقدمت خطابا نقيضا لما تبثه القنوات الرسمية، مؤكدة على عمق الروابط الإنسانية التي تتجاوز الحسابات الضيقة.

وتحول «كان المغرب 2025» إلى مرآة كشفت حدود الخطاب الإعلامي في عصر القرية الإلكترونية، رغم إصرار إعلام الجزائر على تغييب اسم «المغرب» والتقليل من نجاحاته التنظيمية، ووضع الإعلام الرسمي الجزائري في عزلة مهنية، حيث أثبتت الوقائع أن المحتوى الإعلامي الذي لا يرتكز على المصداقية والواقعية، سرعان ما يتهاوى أمام عدسات الهواتف الذكية والتدفق اللحظي للمعلومات، لتظل الروح الرياضية والقيم الكونية لكرة القدم هي الرابح الأكبر في نهاية المطاف.

«الكان» يعري «عورة الإعلام» الرياضي بالمغرب

بعيدا عن رتابة مؤسسات الإعلام الرياضي بالمغرب، خطفت قناة «ZIGGO SPORT» الهولندية، الأنظار بلمسة إبداعية لافتة، بعدما نقلت عبق الهوية المغربية إلى شاشتها عبر «بلاطو» استثنائي يجسد الصالون المغربي التقليدي بكامل تفاصيله، من خشب منقوش وطاولات أصيلة، لتغطية نهائيات «كان المغرب». هذه المقاربة البصرية العميقة، التي استبدلت برودة الاستوديوهات الحديثة بدفء التراث المحلي، لم تكن مجرد اختيار للديكور، بل رسالة احترام ثقافي بليغة تضع القنوات الوطنية أمام تساؤلات ملحة حول مدى تثمينها لهذا الثقل الرمزي.

لقد أثبتت القناة الهولندية أن الاحتفاء بروح البلد المضيف لا يحتاج لجانا أو تعقيدات إدارية، بل إلى وعي حقيقي بقيمة «التمغربيت» كعنصر جذب عالمي يتجاوز حدود المستطيل الأخضر.

هل وقع لاعبو منتخب الشبان في خطأ من سبقوهم ؟

تساؤل يفرض نفسه عقب إعلان الوداد الرياضي عن تعاقده رسميا مع المدافع الشاب أيمن الوافي، القادم من فريق لوغانو السويسري، بعقد يمتد لأربعة مواسم ونصف، في خطوة لترميم البيت الأحمر. فبينما احتفت الجماهير بضم «صمام أمان» واعد، يثير هذا الانتقال تساؤلات حول ظاهرة العودة المبكرة للمواهب المغتربة من أوروبا نحو البطولة الوطنية، ومدى قدرة الوافي على كسر نمط «الأفول الاحترافي» الذي سقط فيه سابقوه، ليتحول من مجرد صفقة شتوية إلى رهان استراتيجي يثبت أن الدوري المحلي يمكن أن يكون منصة للتألق لا مقبرة لطموحات لاعبي منتخب الشبان.

كرة الطائرة المغربية تستغيث

دقت بشرى حجيج، رئيسة الجامعة الملكية للكرة الطائرة، ناقوس الخطر بشأن هزالة الميزانية المرصودة للعبة، مؤكدة خلال الجمع العام، أن الموارد الحالية لا توازي حجم الألقاب القارية والإنجازات الأولمبية التي بصم عليها المغرب. وشددت حجيج على أن غياب المحتضنين يضع المكتب المديري أمام ضغوطات تمويلية خانقة، داعية إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجية الوطنية لدعم الرياضة لتشجيع الأنواع التي ترفع العلم الوطني عالميا؛ ففي ظل التباين الصارخ بين العطاء الميداني والشح المالي، يبقى رهان الاستمرارية رهينا برؤية مؤسساتية تمنح «الطائرة المغربية» الإمكانيات الكفيلة بصون مكتسباتها والارتقاء بطموحاتها نحو آفاق أرحب.

تقرير

يسود استياء كبير في صفوف ممرضي الصحة والتقنيين بسبب تماطل الحكومة والوزارة في تنزيل مراسيم اتفاق 23 يوليوز 2024، والمتعلقة بمجموعة من الحقوق والواجبات التي تم التوافق بشأنها مع النقابات في عهد الوزير خالد أيت الطالب، والذي تعهدت خلاله الوزارة الوصية بتسوية العديد من الملفات العالقة، والمتعلقة بالأمور المالية (الزيادة في الأجور والتعويضات المالية)، وتقنين المهنة عبر وضع إطار قانوني منظم يحمي الممرضين من المتابعات القضائية، ويقطع الطريق على المتطفلين والممارسين لمهن التمريض بدون تكوين علمي أو شهادة رسمية.

الرباط الأسبوع

اتهام وزير الصحة وأخنوش بالهروب من تنزيل اتفاق أيت الطالب مع الشغيلة الصحية

انتقدت العديد من الهيئات النقابية المناورة التي تقوم بها الحكومة في تنزيل المراسيم المتعلقة بالموارد البشرية للشغيلة الصحية، في حين قامت بتنزيل مجموعة من المراسيم الأخرى المتعلقة بالبنايات والمنشآت، من أجل تفويتها إلى مؤسسات وجهات أخرى، بينما لا زالت متأخرة منذ سنة 2024 في تسوية الملفات المتعلقة بالموظفين والأطر الصحية، في ظل سياستها نحو حرمان الممرضين وتقنيي الصحة من صفة موظفين في قطاع الدولة، مما يطرح التساؤل: هل الحكومة تسعى إلى تعميم تجربة التعاقد والأكاديمية الجهوية لوزارة التربية الوطنية على قطاع الصحة عبر المجموعات الصحية الترابية ؟

في هذا السياق، كشف مصطفى جعا، الكاتب العام للنقابة المستقلة للممرضين والتقنيين المساعدين، أن هناك تراجعا على مستوى وزارة الصحة، وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية. نعلم أن الحكومة تقول أن من بين المحاور الأساسية لإصلاح المنظومة الصحية، تحفيز الموارد البشرية، الذي يعني ضرورة الحفاظ على الحقوق والمكتسبات، ثم زيادة تحفيزات أخرى، لكن نكتشف أنه في هذه المرحلة الأخيرة، الاتفاق الذي يتضمن 27 نقطة، تم تنفيذ نقطتين فقط أو ثلاثة، وشيء آخر، وزير الصحة جاء للبرلمان في إطار الميزانية الفرعية، ووضع أجور الموظفين في خانة المعدات والنفقات، مما يؤكد أنه تراجع واضح عن صفة الموظف، والحفاظ على المناصب المالية المركزية، معتبرا أن الحكومة تنهج مقاربة مقاولاتية تجاه القطاع في الطريق نحو خوصصته بالكامل، الشيء الذي ترفضه الشغيلة الصحية، لأن السياسة الصحية التي جاءت بعد «كورونا» تقتضي أن الدولة يجب أن تظل وصية وليس أن ترفع يدها عن قطاع الصحة.

وانتقد مصطفى جعا تهرب الحكومة من تنفيذ الاتفاق الذي يتضمن 27 نقطة، حيث تم تنفيذ نقطتين أو ثلاثة فقط، بينما الاتفاق يتضمن 17 نقطة تتعلق بالأمور المالية المرتبطة بالموارد البشرية، لم يتم تنزيلها، منها قانون الوظيفة الصحية الذي يتضمن تسعة مراسيم مرتبطة بما هو مادي ولم يتم تنزيل أي مرسوم منه، في حين أن المراسيم المرتبطة بالبنيات تم تنزيلها جميعا بينما الموارد البشرية وهي المحفز الأساسي، لا يتم الاهتمام بها، مشيرا إلى أن وزارة المالية تنهج تعاملا مقاولاتيا وليس تعاملا مع قطاع عام، من خلال عملية تفويت المؤسسات الصحية التي تتم بوتيرة سريعة جدا، وهي مسألة غير مقبولة، لأن القطاع الصحي جزء من السيادة الوطنية ويجب أن يبقى تحت سيادة الدولة، وإذا قمنا بمقارنة بين القطاع العام والخاص، نجد أن من يستفيد أكثر من التغطية الصحية هو القطاع الخاص، حيث أن نسبة 80 % من معدل 9 ملايير درهم تذهب للقطاع الخاص، لأن هناك إهمالا للقطاع العمومي، ويبقى القطاع الخاص هو المستفيد من هذه المرحلة، وأوضح أن الحكومة تراجعت عن وعدها المتعلق بالحفاظ على مكتسبات الموظفين والزيادة في الأجر، لكنها على أرض الواقع لم تفعل أي شيء، حيث قام الوزير، خلال تقديمه لميزانية القطاع في البرلمان، بإقحام أجور الموظفين ضمن ميزانية المعدات والنفقات، وكشف عن تراجع كبير عن صفة الموظف والحفاظ على المناصب المالية المركزية، مضيفا أن هناك مسألة تتعلق بالفئوية في قطاع الصحة يعاني منها الممرضون والتقنيون وباقي الفئات، إذ هناك مهن منظمة مثل الطب، التي لها قانون منظم وهيئة وطنية، بينما الممرضون منذ سنوات وهم يطالبون بهيئة ولم يحصلوا عليها، إلى جانب عدم وجود قانون ينظم عمل الممرض متى يبدأ وينتهي، ويحدد أدواره، بحيث إذا قام بعمل يدخل في اختصاصات الطبيب يتابع قضائيا، وإذا لم يقم بأي عمل يتابع بتقديم المساعدة لشخص في حالة خطر، ونجد ممرضا ليست له أي شهادة يعمل في القطاع الخاص أو العام، يمارس المهنة وقد يؤذي المريض، لهذا تأسيس الهيئة الوطنية للممرضين ضرورية لحماية المواطن.

من جانبها، قالت بلين فاطمة الزهراء، نقابية عن المجلس الوطني للنقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة، أن الاحتقان الذي يسود الشغيلة الصحية في جميع الجهات، يرجع لعدم استجابة الحكومة ووزارة الصحة للمطالب التي جاءت في اتفاق يوليوز 2024، الذي وقعته مع النقابات، حيث أن الاتفاق أغلب النقاط فيه معنوية، تتعلق بضمان الاستقرار الوظيفي، نظرا لأن النقابات في قطاع الصحة تؤمن بأن هذا التغيير والتجديد والإصلاح الذي يطال المنظومة الصحية، هو شيء إيجابي، ولكن لا يجب أن يمس بأي شكل من الأشكال الاستقرار الوظيفي للممرضين وتقنيي الصحة والموظفين، مشيرة إلى أن النقاط التي تم التوقيع عليها مع الوزارة الوصية هي الحد الأدنى من انتظارات الشغيلة الصحية، ولكن مع ذلك فوجئوا باستمرار التماطل في تنزيل هذا الاتفاق.

وأضافت نفس المتحدثة، أن الوزارة كشفت أن هذا الإصلاح يتضمن أربعة أوراش كبرى، منها تثمين الموارد البشرية، والتي ستحصل على مكتسبات جديدة، لكن ما حصل هو العكس، حيث فوجئت الشغيلة الصحية بالسطو على المكتسبات التاريخية القديمة التي تعرفها الوظيفة العمومية، والتي تعد حقا مكتسبا للموظف في الانتقال ما بين الجهات وبين الأقاليم في نفس الجهة، وفي المجموعة الصحية الترابية، لهذا تؤكد رفضها لأي إصلاح يمس الاستقرار الوظيفي للموظف في قطاع الصحة جملة وتفصيلا، مبرزة مجموعة من الأمور التي لا زالت عالقة ولم تتجاوب معها الوزارة الوصية، منها التقاعد المهني، وإشكالية التعويضات عن الحراسة ومجموعة من التعويضات الأخرى المتعارف عليها في قطاع الصحة، والمكتسبات التي ظلت لسنوات، واعتبرت أن ما وقع في جهة طنجة، هو «مسرح لاغتيال مكتسبات ممرضي وتقنيي الصحة بشكل عام، حيث أن تنزيل النصوص القانونية والمراسيم يتم بطريقة فردية، والنقابات لا تطلع على المحتوى النهائي، وهناك تماطل في تنزيل بطيء جدا لهذه المراسيم المنظمة لممارسة المهن منها مهنة التمريض وتقنيي الصحة، وكذلك بعض المراسيم المتعلقة بالنقل الصحي والتعويضات الخاصة بالمهنيين، ومجموعة من الأمور من المنتظر أن تصدر في أقرب الآجال بعد توقيع الاتفاق، لكن تنزلها يأخذ سنوات بوتيرة غير مرضية لمهن ممرضي وتقنيي الصحة.

بدوره، يرى النقابي محمد رضا بنموسى، أن تماطل وزارة الصحة والحكومة فيما يخص تنزيل اتفاق يوليوز 2024، تتعلق بمجموعة من النقاط، منها الحفاظ على المناصب المركزية، وإحداث التعويضات، وتثمين الموارد البشرية، والمراسيم التي لحد الساعة قليلة ولم يتم تنزيلها، ولا زالت حبرا على ورق، وتنزيلها يبقى مدة طويلة ولا نعرف هل يتعلق المشكل بالحسابات السياسية؟ بحيث منذ سنة 2024 ونحن على مشارف سنة 2026، هناك مجموعة من النقاط المتعلقة بالممرضين والتقنيين لم تنزل على أرض الواقع، مضيفا أن السياسة الحكومة فيها إعادة النظر والهيكلة، لكنها تبقى مجرد شعارات في ظل عدم الحفاظ على حقوق الموظفين الذين يعملون في المراكز الصحية، ولا يحظون بالانخراط في عملية الإصلاح، لهذا يبقى الإصلاح في جهة والموارد البشرية في جهة أخرى، وأي منظومة صحية لا تهتم بالعنصر البشري سيكون مآلها الفشل.

وأكد المتحدث ذاته، أن الحكومة توجه خطابا سياسيا إلى العامة حول التجربة الصحية أو إصلاح المنظومة الصحية وتثمين الموارد البشرية، ولا يوجد على أرض الواقع، بحيث أن الأطر لا تجد تحفيزات وتفتقد للعديد من الأشياء والحقوق، مثلا في جهة طنجة الحسيمة، التي بدأت فيها تجربة المجموعة الصحية الترابية، برزت اختلالات كبيرة على مستوى المؤسسة والقوانين الخاصة بالحركة الانتقالية والتعويضات الخاصة بالأطر الصحية، وعند الدخول إلى الخبايا، تجد كل المراسيم متوقفة، وهناك تناقض تام بين الخطاب الحكومي والواقع الذي تعرفه المجموعة الصحية الترابية، التي لا يمكن الحكم على تجربتها في ظرف ثلاثة أشهر، معتبرا أن الوزارة ليست لديها رؤية واضحة والإرادة لفتح حوار جاد مع النقابة للنهوض بالمنظومة الصحية.

الحكومة تتهرب من تنفيذ اتفاق يوليوز 2024 الذي يتضمن 27 نقطة، حيث تم تنفيذ نقطتين أو ثلاثة فقط، بينما الاتفاق يتضمن 17 نقطة تتعلق بالأمور المالية المرتبطة بالموارد البشرية، ولم يتم تنزيلها، منها قانون الوظيفة الصحية الذي يتضمن تسعة مراسيم مرتبطة بما هو مادي ولم يتم تنزيل أي مرسوم منه، في حين أن المراسيم المرتبطة بالبنيات تم تنزيلها جميعا بينما الموارد البشرية وهي المحفز الأساسي، لا يتم الاهتمام بها.

اقتصاد

المحافظة العقارية تنهي 2025 بحصيلة قياسية وأداء مالي قوي

تمكنت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ANCFCC)، من إنهاء سنة 2025 بحصيلة وصفت بالاستثنائية، سواء على مستوى الأداء المهني أو النتائج المالية.

أكدت الوكالة، بهذا الإنجاز، مكانتها كإحدى الركائز الأساسية لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية بالمملكة، وجاء ذلك عقب اجتماع مجلس إدارة الوكالة الذي خصص لتقييم حصيلة إنجازات هذا العام، وكذا المصادقة على التوجهات الكبرى وبرامج العمل المرتقبة برسم سنة 2026، حيث سلط الضوء على النتائج اللافتة التي حققتها الوكالة خلال السنة.

وفي معرض حديثه عن حصيلة أداء المؤسسة، أكد المدير العام، كريم تاجموعتي، أنها حققت رقم معاملات بلغ 10.9 ملايير درهم، بنسبة نمو تصل إلى 17 % مقارنة مع العام الماضي، كما ساهمت الوكالة في دعم المالية العمومية من خلال تحويل 7.5 مليارات درهم إلى خزينة الدولة، منها 6.5 مليارات درهم خصصت مباشرة للميزانية العامة، بالإضافة إلى تسجيل 1.1 مليون هكتار من الأراضي على امتداد التراب الوطني، إلى جانب إنتاج 430 ألف رسم عقاري، كما سجلت عمليات التقييد في السجلات العقارية، رقما قياسيا بلغ حوالي 1.200.600 عملية، بزيادة قدرها 14 %.

وفي ذات السياق، أوضحت الوكالة أن هذه النتائج تعكس حجم الجهود المبذولة لتسريع وتيرة التحفيظ العقاري، خاصة في العالم القروي، حيث تم إحداث 150 ألف رسم عقاري جديد في إطار دعم الأمن العقاري وتحفيز الاستثمار والتنمية المجالية.

وبالتوازي مع ذلك، واصلت الوكالة تنفيذ استراتيجيتها للتحول الرقمي، مع تركيز خاص على تعزيز الأمن السيبراني وتفعيل المخطط المديري لأنظمة المعلومات، وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المواطنين، وضمان استمرار الأداء بكفاءة عالية.

«أكديطال» تواصل توسعها وتسيطر على مجموعة مستشفيات دولية

في خطوة جديدة لتعزيز حضورها الدولي، أعلنت مجموعة «أكديطال» عن توقيع اتفاق للاستحواذ على 100 % من أسهم مجموعة «توفيق للمستشفيات» التونسية (THG)، بقيمة إجمالية تقدر بـ 90 مليون دولار، ولا يزال إتمام الصفقة مشروطا بالحصول على التراخيص التنظيمية المعمول بها.

وتعد THG من أبرز الفاعلين في القطاع الصحي التونسي الخاص، وتصنف كمراكز طبية مرجعية في مجالات طب الأورام وطب الأعصاب وإعادة التأهيل، وجراحة الرضوح والتدخلات القلبية، إضافة إلى خدمات متعددة التخصصات، وتستقبل المرضى من تونس وخارجها، خصوصا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

ويأتي هذا الاستحواذ في إطار التوسع الدولي لـ«أكديطال»، ومنطق التكامل بين المجموعتين، سواء على مستوى الخبرات الطبية، أو النماذج التنظيمية، مع هدف إنشاء منصة لتبادل الكفاءات والمعرفة التشغيلية، وتعزيز التعاون الطبي وتنقل المواهب، حيث يمثل هذا الاستحواذ أول دخول للمجموعة إلى منطقة شمال إفريقيا، بعد أولى استثماراتها في الشرق الأوسط، من خلال مستشفى عبد الرحمن المشاري في الرياض، ومستشفى البشري في مكة المكرمة.

AKDITAL
Des soins et des liens

Saham Paiements تعزز حضورها بالاستحواذ على محفظة التجار

في إطار جهود المغرب لتحديث قطاع الدفع الإلكتروني وتعزيز المنافسة بين مؤسسات الدفع، أعلنت شركة Saham Paiements عن استحواذها على جزء من محفظة التجار، التابعة لمركز النقديات (CMI).

ويأتي هذا التحرك في سياق الرغبة الوطنية في فتح السوق أمام المنافسة بين مؤسسات الدفع، بما يسهم في تنويع العروض الرقمية وتحفيز الابتكار لصالح التجار المغاربة.

وتعد هذه الخطوة مرحلة مهمة في مسار تطوير Saham Paiements، حيث ستمكنها من تسريع تقديم حلول دفع حديثة، وبسيطة، ومتكيفة مع احتياجات جميع شرائح السوق، إذ تجمع حلول الشركة بين التقنيات المبتكرة وخدمات الدعم الشخصي لمساعدة التجار على تطوير أعمالهم وتسهيل إدارة مدفوعاتهم اليومية، سواء عبر أجهزة الدفع الإلكترونية (TPE)، أو التجارة الإلكترونية.

وفي ذات السياق، أكد المدير العام، محمد المرابط، أن العملية تعكس التزام الشركة بلعب دور محوري في تحول قطاع المدفوعات بالمغرب، إذ «تفتح تطورات سوق قبول المدفوعات الإلكترونية آفاقا جديدة لحلول الدفع بالمغرب، وأن الاستحواذ على جزء من عقود التجار التابعة لـ CMI يمنحنا فرصة لدعم هذا التحول عبر نهج يرتكز على القيمة المضافة للتجار، مع الالتزام بالابتكار والشفافية».

هيئة سوق الرساميل تحذر من منصات التداول الاحتيالية

دقت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ناقوس الخطر بشأن المخاطر المتزايدة المرتبطة بالممارسة غير المرخصة لنشاط الإرشاد في الاستثمار المالي، ومن الانتشار المتنامي لمنصات تداول ذات طابع احتيالي، في ظل الإقبال المتزايد على الاستثمار في سوق الرساميل.

وحذرت الهيئة، في بلاغ لها، من أن تداول توصيات لشراء أو بيع الأسهم عبر الأنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما داخل مجموعات المراسلة الخاصة، قد يشكل ممارسة غير قانونية لنشاط الإرشاد في الاستثمار المالي، الخاضع لمقتضيات القانون رقم 19.14، الذي يفرض الحصول على ترخيص مسبق عبر التسجيل لدى الهيئة المغربية لسوق الرساميل، منبهة إلى أن هذه التوصيات قد تخفي في بعض الحالات نوايا تلاعبية تهدف إلى تضليل المستثمرين، من بينها تقنية «الضخ والتفريغ» (Pump and Dump)، التي تقوم على رفع الطلب بشكل مصطنع قبل قيام مروّجي التوصية بتفويت السندات لتحقيق أرباح على حساب العموم.

وفي السياق ذاته، ذكرت الهيئة بأن المزاولة غير المرخص لها لنشاط الإرشاد في الاستثمار، أو نشر معلومات مالية زائفة أو مضللة، يعرض مرتكبيها لعقوبات جنائية قد تشمل السجن والغرامات، وفق النصوص القانونية الجاري بها العمل.

فلاش

يواصل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تعزيز تعاونه مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، عبر التفاوض على تمويل جديد مخصص لمشاريع تحسين إنتاج مياه الشرب وفق مقاربة مستدامة، في إطار شراكة ممتدة منذ 12 سنة حشدت تمويلات بقيمة 519 مليون أورو، منها 300 مليون أورو مبرمجة لسنة 2025.

ويعتبر البنك الأوروبي شريكا رئيسيا لـ ONEE منذ سنة 2013، إذ ساهم في تمويل قطاعات الكهرباء والماء والصرف الصحي، ومن أبرز محطات هذا التعاون، توقيع قرض بقيمة 300 مليون أورو في يونيو الماضي، لدعم المرونة المالية وتسريع الانتقال نحو طاقة منخفضة الكربون، في سابقة هي الأولى من نوعها إقليميا.

ويؤكد الطرفان، من خلال التمويل الجاري التفاوض بشأنه، التزامهما المشترك بتعزيز الصمود المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمغرب.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

منى فتو تواصل بناء مسارها الفني خارج الحدود

تواصل الفنانة منى فتو حضورها في الساحة الفنية الوطنية والدولية، عبر عروضها المسرحية بباريس، مع الاستعداد في نفس الوقت لإطلاق حملة بصرية جديدة رفقة ماركة عالمية.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تواصل فيه فتو خوض مرحلة فنية مكثفة خارج المغرب، من خلال مشاركتها في جولة مسرحية بباريس عبر عرض Le Poulet aux Olives، وبمشاركتها ضمن طاقم فرنسي متكامل، تكون فتو من بين الأسماء المغربية القليلة التي وصلت إلى هذا النوع من التجارب المسرحية الدولية، ما يمنح مسارها بعدا جديدا ويؤكد حضورها المتنوع بين السينما والمسرح والتلفزيون، ويبرز قدرة الفنان المغربي على اختراق فضاءات إبداعية عالمية.

وبالموازاة مع ذلك، تستعد منى فتو لإطلاق حملة بصرية جديدة بالتعاون مع شركة A2S ومختبر إسباني، ويهدف هذا التعاون إلى التركيز على إطلاق منتجات موجهة لأسواق متعددة والحفاظ على معايير الجودة الأوروبية الصارمة التي تتميز بها معاملها.

وتجمع هذه التحركات بين حضور فني متنام لفتو خارج الحدود، وظهور بصري مكثف داخل المدن المغربية، ما يعكس مرحلة جديدة في مسارها تقوم على تنويع فضاءات اشتغالها وإعادة صياغة حضورها في الساحة الثقافية.

بين باريس والدار البيضاء، تواصل منى بناء مسار مهني متجدد يعكس تجربتها الممتدة وقدرتها على مواكبة متغيرات المشهد الفني والإعلامي، مؤكدة بذلك موقعها كإحدى أبرز الوجوه الفنية المغربية القادرة على الجمع بين الإبداع والتأثير البصري في الفضاء العام.

«في اللعب» عرض فني جماعي بمراكش

تزامنا مع احتضان المغرب لنهائيات كأس إفريقيا للأمم، في أجواء تطبعها الحماسة الوطنية والفرح الشعبي، يحتضن رواق خالد للفنون بمدينة مراكش، معرضا فنيا جماعيا يحمل عنوان: «في اللعب - En Jeu»، والذي سيمتد إلى غاية 21 يناير 2026.

ويجمع هذا المعرض ثلاثة عشر فنانا وفنانة من مشارب فنية مختلفة، اجتمعوا حول موضوع كرة القدم، كل وفق لغته التشكيلية الخاصة ورؤيته الإبداعية المتفردة، مستلهمين من هذه الرياضة الكونية التي تحتل مكانة خاصة في الوجدان الإفريقي، حيث تتنوع الأعمال المعروضة بين الرسم، والتصوير الفوتوغرافي، والنحت، والكولاج، والتركيبات الفنية، إذ لا تقتصر المقاربات الفنية على التمثيل المباشر للعبة، بل تفتح آفاقا شعرية وحسية تتقاطع فيها العاطفة، والفكرة، وروح اللعب، ولمسة من الدعابة، في أعمال تنبض بالعمق والدقة.

ومن خلال هذا الحدث، تسعى «غاليري خالد للفنون» إلى المساهمة في الدينامية التي يعرفها المغرب على مستوى تطوير كرة القدم وتشجيع الإبداع الفني، وإبراز صورة مشرقة عن القارة الإفريقية، غنية بطاقاتها الإبداعية وشغفها بالرياضة.

بلقيس فتحي ترد على اتهامات «تملقها» للمغرب

خرجت الفنانة اليمنية-الإماراتية بلقيس فتحي، عبر فيديو نشرته على حساباتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، ترد فيه على الانتقادات والجدل الذي طالها عقب احتفالها مع المغاربة بنشوة الانتصارات الكروية الأخيرة، واتهامها بـ«التملق» ومجاملة الشعب المغربي على حساب هويتها وانتمائها.

وأكدت فتحي أن تفاعلها مع المغرب لم يكن بهدف التملق أو البحث عن المكاسب، بل جاء بدافع حبها للمغاربة واحترامها وتقديرها لهم، موضحة أنها معجبة بكرم الضيافة المغربي وحسن الاستقبال الذي يميز المغاربة، معتبرة أن هذا الإعجاب هو نتيجة تجارب شخصية عايشتها خلال زياراتها المتعددة للمملكة، واستدلت على كلامها بالمعاملة الراقية التي تلقتها من المغاربة في مناسبات مختلفة، من بينها مشاركتها في احتفالات عيد الشباب، وإحياؤها حفلات بالعديد من المدن المغربية، إلى جانب حضورها فعاليات فنية وثقافية أخرى.

وفي ذات السياق، أكدت بلقيس أن الفن بطبيعته جسر للتقارب بين الشعوب، وأن التعبير عن الفرح بنجاح أي بلد عربي، لا يجب أن يفسر بشكل سلبي، مشيرة إلى أن تشجيعها واحتفالها بتتويج المغرب يأتيان في إطار الروح العربية المشتركة والاعتزاز بالإنجازات الرياضية العربية، داعية إلى نشر المحبة والاحترام المتبادل بين الشعوب العربية، والتركيز على ما يجمعها بدل الانسياق وراء الخلافات والاتهامات.

«Concerts de Poche» تحتفي بالآلات الوترية

في إطار سلسلة حفلاتها Concerts de Poche، تواصل أوركسترا الفيلهارمونيك المغربية برنامجها للموسيقى الكلاسيكية، والتي ستقام في الفترة الممتدة من 11 إلى 13 يناير 2026، في كل من الرباط، مراكش، والدار البيضاء، في دورة جديدة مخصصة للآلات الوترية ونقل الخبرة الموسيقية بين الأجيال، التي ستقام بشراكة مع مؤسسة «هبة»، وجمعية «أنوار للفنون»، ومتحف «إيف سان لوران» بمراكش.

تتميز الحفلات المصغرة بكونها لقاءات موسيقية حميمة تقام في فضاءات مميزة تتيح تواصلا مباشرا بين الموسيقيين والجمهور، مع تعزيز تجربة الاستماع المكثف والتفاعل المباشر مع الفنانين، حيث تركز هذه الدورة الثانية على تقديم عملين بارزين ضمن الموسيقى الكلاسيكية: «الرباعي الوتري رقم 9» لفرانتس شوبيرت، الذي يتميز بالحنان والروح العاطفية، و«ذكريات فلورنسا» لبيتر إليتش تشايكوفسكي، عمل يتميز بدفئه الموسيقي وأجوائه المتوسطية.

ويحتل العازفان إلينا بوكشا (كمان) وكاسبر نوفاك (تشيللو)، مكانة بارزة في هذا الحفل، بعد ثلاثة أشهر من التحضير المكثف ضمن برنامج «مزايا»، الذي يهدف إلى صقل المهارات الفنية لدى الشباب والمواهب الناشئة، كما يؤكد هذا التعاون بين الأجيال حرص الأوركسترا على نشر الموسيقى الكلاسيكية وتعزيز الانفتاح الثقافي، ما يجعل من كل حفل فضاء للتواصل والمشاركة والانفعالات الموسيقية المشتركة.

الصويرة تعيش على إيقاعات «الجاز تحت الأركان»

تستعد الفضاءات التاريخية لمدينة الصويرة لتصبح مسرحا تتلاقى فيه أنغام الجاز الأوروبي والغربي مع إيقاعات العالم المتنوعة، لتنسج سيمفونية من الأصالة والابتكار، وذلك ضمن فعاليات الدورة التاسعة من مهرجان «الجاز تحت الأركان»، الذي تنظمه جمعية «الصويرة موكادور» في الفترة ما بين 27 و29 دجنبر الجاري.

وتتحول ساحات المدينة إلى جلسات ارتجالية مفتوحة، يتلاقى فيها الفنانون على إيقاع اللحظة، يتبادلون الأنغام والأفكار في أجواء تنبض بالإبداع، حيث تنظم بالمناسبة ندوات فكرية إلى جانب الحفلات الموسيقية، والتي برمجت ضمن احتفال بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة.

ويمزج برنامج هذه التظاهرة الفنية بين التنوع والثراء، إذ يفتتح ثلاثي محمد درويش (المغرب - بلجيكا - رومانيا) بعروض تمزج الجاز المعاصر بالموسيقى التقليدية، تتلوه عروض أخرى لفرق عالمية تغزل الجاز بالجذور الإفريقية.. إلى جانب ذلك، تقام ندوات موسيقية وفكرية، وسهرة مميزة لفرقة بنات عيشاتة وفرقة محمد باية للموسيقى الحسانية، لتصبح الأصالة والمعاصرة لوحة موسيقية واحدة، قبل أن يختتم المهرجان بحفل يمزج بين الجاز والإيقاعات الكناوية مع محمد بومزوغ، في تجربة نابضة بالروح الثقافية العميقة للصويرة، المدينة التي جعلت من الثقافة نبضا للتنمية وإشعاعا عالميا، لتؤكد بكل فخر أنها حقا مدينة مبدعة.

جمهور الرباط على موعد مع «ضحك بلا حدود»

ضمن جولته الفنية لعرضه الكوميدي «La Suivette»، يستعد الكوميدي أمين الراضي للقاء جمهوره بمدينة الرباط، من خلال عرض جديد سيقدمه يوم 5 يناير 2026، على خشبة مسرح محمد الخامس.

ويعالج الراضي، بأسلوبه الخاص، مجموعة من المواقف الاجتماعية والقصص اليومية، مقدما إياها بقالب فكاهي يجمع بين العفوية والتفاعل المباشر مع الجمهور.

فبعد سلسلة من العروض الناجحة التي بصم من خلالها الكوميدي المغربي على حضور قوي داخل المغرب وخارجه، حصد عرض «La Suivette» تفاعلا واسعا، مؤكدا بذلك مكانته كأحد أبرز الأسماء في الساحة الكوميدية الفرنكوفونية المغربية خلال السنوات الأخيرة.

الجدير بالذكر أنه، وفي ظل الشعبية الواسعة التي يحظى بها أمين الراضي، والرغبة المتزايدة للجمهور في متابعة جديده الكوميدي ضمن جولته الحالية، يراهن منظمو العرض على إقبال جماهيري كبير، خصوصا في الوقت الراهن الذي تشهد فيه البلاد عدة أحداث وإنجازات.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 070-2011

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 148

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

«توبة» الجنرال ليوطي عند وصوله إلى المغرب

بقلم:
مصطفى العلوي

يكاد الجانب البرلماني الديمقراطي الإصلاحي، أن يُظهر فرنسا من جهة بمظهر الدولة الحرة التي يدافع بعض نوابها في البرلمان عن الحرية المغربية وحق الشعب المغربي في الحياة الكريمة، ومن جهة أخرى، بمظهر الطغمة العسكرية المنتظمة التي جاءت لتدخل المغرب باسم حماية الفرنسيين المهددين في الدار البيضاء، فتوسع نشاطها ليشمل عدة أقاليم لحماية الجنود الذين جاؤوا لحماية الدار البيضاء، وتوسع الرتق ليصبح الأمر متعلقا بحماية السلطان من القبائل المتمردة، وبعد ذلك ليتعلق الأمر بوثيقة الحماية، لحماية الجميع، قبائل وسلطانا وجنودا فرنسيين.

ويكاد هذا الجانب الهزلي التسلسلي أن ينسينا التساؤل عن مبررات فرنسا للقيام بهذه الأعمال «الخيرية»، وبأي ثمن، وأن ينسينا أن الأمر إنما يتعلق برغبة فرنسا المتواجدة بالجزائر للتوسع غربا في اتجاه فاس، وأن ينسينا - وهذا هو الأهم - الطريقة التي دخلت بها الجيوش الفرنسية للمغرب قبل الحماية.

ولربما كان الفرنسيون الغزاة ينقلون لحكومتهم أصوات هتافات الرجال وهم يرحبون بالجيوش الفرنسية، وزغاريد النساء وهن يرمين الزهور والورود على أفواج العساكر الفرنسية الذين جاؤوا لـ«ينقذوا المغاربة من الفوضى».

وحتى نتبين الحق من الباطل، نقرأ هذا الوصف الذي كتبته الجريدة الفرنسية «لو ليبيرتير» (الصادرة بتاريخ فاتح شتنبر 1908)، والتي وصفت فيها دخول الفرنسيين للدار البيضاء بالعبارات التالية: ((**بمقتضى المبادئ الفرنسية الحضارية، فإن كل سكان الدار البيضاء مسؤولون عن جرائم بعضهم، فكانت عملية قنبلة المدينة كلها وتحويلها إلى حطام من الدم والنار. إننا في هذه الساعة إنما نعرف أن مجموعة من الرعاع المجرمين المجندين باسم فرنسا، نزلت وهي تطلق نيران رشاشاتها وضميرها مرتاح، وهي تغني النشيد الوطني الفرنسي «لامارسييز»، وتغتال بالمئات، ودون أن تتعرض لأي خطر، الأبرياء من المغاربة. إن الدار البيضاء الآن في أمان**)).

وكتب الصحفي غوستاف هيرفي: ((**إن المذابح الوحشية تمت في حق البؤساء من سكان الدار البيضاء الذين كانوا عزلا من كل سلاح**)) (نشرة الحرب الاجتماعية، 14 غشت 1907).

وكتب جان جوريس في جريدة «لومانيتي» (عدد 4 شتنبر 1907): ((**لقد أضفنا إلى إنجازاتنا مذابح وحشية في الدار البيضاء.. إنها بادرة لإنجاز إنساني عظيم، إننا نتحمل مسؤولية الدار البيضاء التي تحولت إلى خراب، مدينة يسكنها ثلاثون ألف نفر**)).

وكتب الكومندان مانجان، الذي عين قائدا لحماية الدار البيضاء، هذه الرسالة إلى صديقه سانت أولير، يتحدث فيها عن أمجاد فرنسا الإنسانية(...)، وقال: ((**إن رجال البحرية كانوا أهلا للتقدير، أما رجال الفيلق الأجنبي الذين كلفوا بفرض النظام في الدار البيضاء، فقد ارتكبوا أشنع المبالغات، ولطخوا العلم الفرنسي وجردوه من الشرف، ولقد أعطاني الجنرال درود فرقة عسكرية استطعت بها تطهير الدار البيضاء من رجال الفيلق الأجنبي الذين انطلقوا يسرقون وينهبون. إنني أرفض قبول هؤلاء الجنود مستقبلا تحت إمرتي**)).

لقد كان الجنرال داماد يختار مراكز تجمعات السكان ليفنيها بنسائها وأطفالها في الشاوية.

ولقد هرب سكان منطقة سيدي الوريمي، وخبؤوا نساءهم وأطفالهم في ضريح «سيدي بونوالة»، فأحاط الجنرال درود الضريح بالمدافع وهدمه بمن فيه يوم 15 مارس 1908.

وكتبت جريدة «لو سوسياليست» في عدد 15 أبريل 1908، الوصف التالي: ((**إن قنبلة المدن وإحراق الدواوير وذبح رجال القبائل المجردين من السلاح، والنساء والأطفال، هي الوجه الحقيقي الذي يقدمه الأوروبيون للمتوحشين الأفارقة**)).

الصحفي الفرنسي كوستاف هيرفي وصف الفرنسيين بوصف «ليزاباش»، «المتوحشون الفرنسيون في المغرب»، «عصاباتنا المتوحشة في المغرب».

فمن يحمي من؟ وكيف يحتمي المحمي من المحامي؟ ومن يحمي المحتمي من همجية الحامي ؟

وبالتالي، ما هو المدلول الذي بقي لعقد الحماية، إن كان هناك عقد، أم أنه بقي هناك مبرر لحبة خردل من شك أن الأمر إنما كان يتعلق بغزو أجنبي عسكري لاحتلال المغرب، ملفوف في قطعة من ورق اسمها «عقد الحماية» ؟

وهل بقي للمغاربة من خيار غير الوقوف للدفاع عن شرف الإنسان، وشرف الوطن ؟

لكن أين هم المغاربة؟ وما هو الرصيد الوطني في عهد كانت فيه الفتن المفتعلة قد قضت على الرجال الأشداء، والأزمة الاقتصادية عرت كل الهياكل، والجهل المطبق أخرس كل الألسنة، والزوايا والطرق والشعوذة ذهبت بكل العقول ؟

لقد أمضيت وثيقة الحماية، أو كما سبق تحليله، لم تمض أو أمضيت تحت الضغط، في 30 مارس 1912، ووصل الجنرال ليوطي ببرنامجه الرهيب في 13 مايو 1912، شهر ونصف بعد «إمضاء الحماية»، وأخذ يتعامل مع الأحداث بواقعية وإيجابية، فعامل السلطان عبد الحفيظ معاملة المعتقل السياسي الذي رفض التعاون، وفي 12 غشت 1912، نفاه من المغرب، على متن باخرة «دوشايلا» نقلته إلى طنجة، وهناك في الميناء تسلطت عليه عصابة من الأوباش، وعملاء للقنصلية الفرنسية، فنهبوا حقائبه وأمتعته واضطر للسفر إلى مدريد للعيش حياة الفقراء والتعساء.

وخلا الجو للجنرال ليوطي، الذي وضع السلطان مولاي يوسف، وكان قائدا للحرس الوطني أيام السلطان عبد الحفيظ، فأحاطه بسياج من المشاكل، وسجنه في قصر عاجي.

واستقر الجيش الفرنسي حسب البرنامج المخطط، ودخل الفرنسيون «الحديقة» التي نصحوا قبل عشرين عاما بـ«استخدام الفأس لاصطياد أرانبها»، واستقرت أوضاع الفرنسيين في المغرب.

وبقي ليوطي وفيا لمبادئ إيتيان، زعيم «الحزب الاستعماري» الذي نصح بـ«الصيد في المغرب».

وكانت نخوة ليوطي لا تضاهيها نخوة.. أليس هو الرجل الذي أراد تنظيم انقلاب ليصبح رئيسا للدولة الفرنسية ؟

لذلك أصبح من مكتبه في الرباط، يمينا ويسارا، ((**يبحث عن شيء اسمه الشخصية المغربية، أو الرفض المغربي، أو الإباء المغربي.. فلم يجده**))، فقد أعمته عجرفته عن رؤيته.

وركبته كبرياؤه، وكتب إلى الحكومة الفرنسية يطلب منها سحب عشرين فيلقا عسكريا فرنسيا وستة حاميات للمدافع، ثم سحب خمسة عشر فيلقا.

وكتب لصديقه أندري لوريفيران مؤلف كتاب «ليوطي»، الذي نشر هذه الرسالة: ((**لقد أفرغت الصيد من محتواه، ولم تبق بين يدي إلا القشرة(...). إن المغرب في الواقع لن يرفع رأسه بعد اليوم**)).

ليوطي كان بهذه الرسالة يذكر إيتيان، الذي سبق له أن تحدث عن دخول «حديقة المغرب»، وفي نفس الوقت يرد على جان جوريس، الذي سبق له أن دافع عن المغرب في مرافعته أمام البرلمان الفرنسي، وقال أمام المجلس يوم 22 نونبر 1909: ((**إنكم ستقتلون روح الكيان المغربي، لأن هذا البلد عندما يفقد إمكانياته ونفوذه الروحي، فإنه لن يبقى من المغرب إلا الهيكل، ولن يبقى من المغرب إلا القشور**)).

وها هو ليوطي يقرب المسافة ما بين سنة 1909 وسنة 1912، ويقول في مذكراته «إنه لم تبق بين يدي إلا القشرة».

وجاء فرنسي آخر ليزكي نهاية المغرب، وهو بيير باران، الذي كان الزقاق المتواجدة به بناية الإذاعة الحالية، يحمل اسمه، فكتب الحكم النهائي في حق المغرب: ((**إن الفرنسيين جاؤوا المغرب فاتحين، وانهم دخلوها بحد السيف، وأن أي ادعاء آخر هو مجرد خداع**)) (أحاديث بيير باران، سنة 1951).

لقد انتهى المغرب في نظر الفرنسيين، وطأطأ المغاربة رؤوسهم، واستكانوا للقوة واستهانوا بحقوقهم، وكانت الغلبة للعسكر، والنصرة للمخابرات، وامتص ليوطي زبدة المحتوى، ولم تبق بين يديه إلا القشرة، فهل حقا انتهى المغرب ؟

> **بداية مغامرات ليوطي**
>
> ((**لقد أرسلت بضع مئات من الجنود إلى المغرب وأنا في الجزائر، فعاد ضباطي مبتهجين ابتهاج اليهود عندما يرون أرض الميعاد، وإني أحس بأنني أكثر سيطرة على هذه البلاد من أي وقت مضى، وكذلك كنت أعلل النفس عندما كنت أطلق العنان لآمالي في الزحف على المغرب شيئا فشيئا، واثقا من إراداتي، ومطمئنا إلى طريقي**)) (ليوطي في رسالة إلى صديقه دوفوكي).

ما بين إطلاق العنان للآمال وبين البكاء من خيبة تلك الآمال.. أن سطور الفقرة السابقة كتبها ليوطي سنة 1907 وهو في الجزائر، يهيم في بحور آماله العظام، شعرا ونثرا، وعندما قام بجولة يوم 19 مارس 1907 في وجدة، واحتلها شخصيا، بعد أن جاء من الجزائر، لتأديب مغاربة وجدة على ما ارتكبه مغاربة مراكش باغتيال الدكتور موشان، زادت آماله توسعا وأفكاره تفتقا، وسرعان ما أصبحت أحلامه حقيقة عندما دخل إلى فاس مقيما عاما لفرنسا بالمغرب.. إنها سدرة المنتهى.

ولكن ليوطي اكتشف وهو على قمة المجد في فاس، أن ((**الجنسين المغربي والفرنسي عدوان حقيقيان**)) كما قال موني سابين وهو يبحث في كتابه: «السلم في المغرب» (نشر مؤسسة جون طالانديي سنة 1933)، فلم يجد المؤلف - كما قال في كتابه - إلا ((**الدم يسيل بغزارة من الطرفين، والآلام تغطي السماء، وتسع مرات على العشرة تكون الغلبة للمتمرد المغربي**)).

كيف يجد ليوطي ردة الفعل هاته من «أمة كانت تعيش منغلقة على نفسها» كما يقول سابين، وهذه فرنسا يسيل لعابها على ((المغرب الذي يعتبر واحدا من أجمل وأغنى دول العالم)).

إن آمال ليوطي - وباختصار - وقواته الضاربة ومؤامراته المحبوكة ومخططاته المرسومة، تحطمت على صخرة المقاومة المغربية، وقد مات ليوطي مصدوما بشدة وقعها، مثلما مات مئات من الضباط والآلاف من الجنود على كل ربوة من الأرض ونتوء في كل جبل.

واستخلص ليوطي العبرة من تجربته على أرض المغرب لا من آماله المطلقة العنان، ووقف بعد ممارسة طويلة ضد الرفض المغربي، معترفا: ((**إننا تجاه إمبراطورية تاريخية مستقلة غيورة على استقلالها أشد الغيرة، نافرة من أي لون من ألوان العبودية، كانت إلى السنوات الأخيرة دولة كاملة التكوين بأنظمتها الإدارية وتمثيلها الخارجي**)) (كتاب «ليوطي والمغرب»، تأليف: لويس بارتو).

فكيف ابتدأ ليوطي مشدودا إلى عنان آماله وكيف انتهى معترفا بخطئه.. ؟

إن التحول التاريخي في حياة ليوطي وأفكاره، وأسباب توبته واعترافه، بدأ في الساعات الأولى من وصوله إلى فاس، تلك الساعات التي كانت اللحظات المصيرية في تاريخ الثورة المغربية الطويلة ضد الاحتلال.

يتبع